الرّائد الرّسميّ للجُمهُوريّة التّونسية

مُداولاتُ مجلِسُ نوابُ الشّعبُ

المدة النيابية الأولى 2023 . 2027
الدورة العادية الثالثة 2024-2025

الجلسة الأربعون | 40 | الثلاثاء 11 مارس 2025

المحتوى

1- افتتاح الجلسة..... 3242
2- الإعلان عن جدول أعمال الجلسة العامة..... 3242
3- توجيه أسئلة شفاهية إلى السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري..... 3242
4- استئناف الجلسة وتدخلات السيدة والسادة النواب على معنى الفصل 108 من النظام الداخلي..... 3272
5- رفع الجلسة..... 3275
II. الأسئلة الكتابية الموجهة من السيدات والسادة النواب إلى الحكومة والأجوبة عنها..... 3275

عقد مجلس نواب الشعب جلسة عامة رقابية على الساعة العاشرة وخمس دقائق من صباح يوم الثلاثاء 11 مارس 2025 برئاسة السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب وذلك لتوجيه أسئلة شفاهية إلى السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري..

افتتاح الجلسة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

أسعد الله صباحكم وبارك يومكم بكل خير.

نفتتح على بركة الله أعمال جلستنا، ويسعدني في البداية وباسمكم جميعا أن أرحب بالسيد عز الدين بالشيخ، وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري والوفد المرافق له في رحاب مجلس نواب الشعب.

الإعلان عن جدول أعمال الجلسة العامة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

ويحضر معنا السيد الوزير اليوم لاستكمال بقية الأسئلة الشفاهية وعددها 11 والتي تمت برمجتها بمقتضى قرار مكتب مجلس نواب الشعب بتاريخ 26 فيفري 2025.

وكما جرى العمل به، فإن ترتيبات هذه الجلسة وعملا بأحكام الفصل 130 من النظام الداخلي تكون على النحو التالي:

أولا، يتولى النائب عرض سؤاله في مدة لا تتجاوز عشر دقائق،

ثانيا، يتولى عضو الحكومة تقديم جوابه لمدة لا تتجاوز عشر دقائق.

ثالثا، للنائب الحق في التعقيب مرة واحدة ولمدة لا تتجاوز خمس دقائق.

هذا ويمكن للسيد الوزير إن رغب في ذلك أن يتولى تقديم بعض التوضيحات والإضافات بخصوص مختلف الأسئلة الشفاهية المطروحة وذلك لمدة تتراوح بين 30 و35 دقيقة وهو ما من شأنه أن يساهم في مزيد توضيح بعض النقاط العالقة إن وجدت.

توجيه
أسئلة شفاهية إلى السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

زميلاتي وزملائي الأعزاء،

ننطلق إذا وتباعا في استعراض الأسئلة الشفاهية المبرمجة لليوم:

أولا، السؤال الشفاهي الأول للزميل المحترم طارق المهدي، الكلمة للزميل المحترم وله عشر دقائق على أقصى التقدير، فليتفضل.

طرح السؤال الشفاهي
من قبل السيد طارق المهدي

السيد طارق المهدي

صباح الخير،

رمضان مبارك،

تحياتي للسيد الوزير وتحياتي لكافة الإخوة والوفد المرافق،

تحية للرئيس ولكافة الزملاء الكرام،

سيدي الوزير، في الحقيقة نحن نتابع منذ توليكم المسؤولية على رأس هذه الوزارة زياراتكم الميدانية والعمل الذي تقومون به، هناك بعض الإشكاليات أو بعض الأسئلة والمواضيع التي في الحقيقة على وزارة الفلاحة القيام بها ويجب أن تكون هناك إجابة واضحة واستراتيجية واضحة للأسئلة التي سنطرحها الآن على سيادتكم.

السؤال الأول حول مخططات الوزارة لتشجيع الفلاحة والمستثمرين في المجال الفلاحي والطاقي في استصلاح الأراضي الشاسعة في صحراء الجنوبي التونسي واستغلال المياه الجوفية التي نتقاسمها مع الجارتين الجزائر وليبيا.

سيدي الوزير، هل من المعقول أن نظل مكتوفي الأيدي في مسألة استغلال هذه الثروة الباطنية من المياه الجوفية بينما يتم استغلالها بطريقة كبيرة وعشوائية في الحقيقة، فما نلاحظه نحن كنواب شعب وكمستثمرين في المجال الفلاحي، فنحن نرى خاصة طريقة الجانب الجزائري في استغلال هذه المياه الجوفية اليوم، يجب توجيه نظرة بسيطة على وادي صوف وعلى المشاريع الكبرى التي يتم القيام بها نتأكد بأن الاستغلال الذي يتم القيام به هو استغلال كبير جدا لهذه المياه الجوفية ومن الجهة الليبية، هناك مشاريع أخرى لا تقل أهمية، هذا بالإضافة إلى المشروع الكبير للنهر الصناعي العظيم الذي ينبع من الآبار العميقة التي تم حفرها والتي تسحب مياهها من هذه الطبقة الجوفية وهذه الطبقة الجوفية نحن نعلم بأنها تعد أكبر طبقة جوفية في العالم، حيث يقدر حجمها بحوالي 40 إلى 50 ألف مليار متر مكعب من المنسوب الجوفي وأن الطبقة المشتركة تتوزع بين الدول الثلاث من المياه العذبة وذلك بنسبة 70% من الأراضي الجزائرية شرق البلاد، 20% في ليبيا و10% من الأراضي التونسية.

نعلم جيدا أن هناك قمة ثلاثية جمعت الجزائر وليبيا وتونس وأن هناك اتفاقية حول إنشاء اتفاقية تشاور حول إدارة المياه الجوفية المشتركة والتي أصبح مقرها بالجزائر.

سيدي الوزير، لا توجد استراتيجية واضحة، هناك أراضي شاسعة في الجنوب التونسي وعدد من المستثمرين التونسيين هذا بالإضافة إلى أنه على الحكومة التونسية أن تعمل على المشروع وعلى استصلاح هذه الأراضي، اليوم الأراضي الموجودة في الجنوب تعد من أكثر الأراضي الخصبة ولديها مخزون مائي بإمكاننا الحصول على اكتفاءنا الذاتي في عدد لا بأس به من المواد الغذائية أهمها الحبوب والمواد الأساسية التي نعرفها جميعا، هذا بخصوص هذا الموضوع ونحن ننتظر إجابة شافية وكافية بالإضافة إلى الرخص التي طالب بها عدد من المواطنين ومن المستثمرين وهذه الرخص مازالت بلغتنا العامية "تكركر" في أروقة المصالح المختلفة لوزارة الفلاحة والموارد المائية.

هناك مستثمرين اشتروا عشرات الهكتارات وهذا "l'investissement" سيشغل عدد لا بأس به من اليد العاملة التونسية، هذا بالإضافة إلى أنه سيكون لها وقع كبير على الإنتاج الفلاحي، اليوم الأشخاص المنظمون والشركات الواضحة والتي لديها "investissement" كبير وتشغل نسبة كبيرة من اليد العاملة وهي تقوم بكل واجباتها اليوم يتعرضون لتعطيلات، على عكس عدد كبير

من الأشخاص والذين لا ألومهم على ذلك، فهم يقومون بحفر الآبار العشوائية حتى في بعض الأماكن التي تعاني من شح مائي حقيقي فليس كالجنوب، في الجنوب نعلم جيدا بأن هذه الطبقة الجوفية عندما نقول أن اليوم 10% من المساحة الجملية للمياه الجوفية موجودة في تونس، أقول لك اليوم بأن المياه الجوفية هي مياه سائلة ومتصلة ببعضها في هذه الطبقة الجوفية وليست مقطع رخام أو مقطع حجارة ينتهي بانتهاء حدوده.

علينا اليوم إيجاد حل، علينا تشجيع مستثمرينا وعلينا المساهمة في الانتاج الوطني للفلاحة بصفة عامة.

سيدي الوزير، أسعدنا جدا دخول بعض مراكز التحلية للعمل في عدد من الولايات، آخرها الزارات وصفاقس وما زلنا ننتظر أن يفتح نفس المشروع إن شاء الله ويدخل حيز الإنتاج في ولاية سوسة على الأقل حتى لا يعترضنا في فصل الصيف الإشكال الكبير الذي عانى منه عدد من مواطني ولاية سوسة أو لنقل الذي تعرض له أغلب مواطني الولايات التونسية نتيجة للشح المائي ونتيجة انقطاع المياه المتكرر، نريد أن نعرف أين وصلت مراحل العمل في هذا الخصوص وأين وصلت المشاريع؟

سأتحدث عن صفاقس، معمل التحلية بقرقور دخل حيز الاستغلال وعاد الضغط قويا على شبكة توزيع المياه في ولاية صفاقس وإن رجوع الضغط اليوم بهذه الطريقة العادية، لا يمكن أن تكون طريقة غير عادية، بل هي طريقة عادية، قد أثبت وجود أعطاب ووجود بنية تحتية مهترئة أو أظهر الشبكة المهترئة لشبكة توزيع المياه "SONEDE".

المواطنين في جميع أنحاء الولاية كل يوم تصدر منهم دعوات إلى إيجاد حلول للتسربات الكبيرة للمياه جراء الارتفاع الطفيف لهذا الضغط الذي أثبت بالكاشف بأن الشبكة مهترئة وهي تتطلب حلا عاجلا واليوم مواطنينا في صفاقس وأخص بالذكر في صفاقس الشمالية يتعرضون في الحقيقة للمماطلات وهذا كان في السابق والآن مع مدير الإقليم الجديد لصفاقس الشمالية، هناك تجاوب وهناك عمل يتم القيام به نتمنى أن يستمر هذا العمل ولكن الناس الذين وضعوا مطالبهم ودفعوا أموالهم ولديها كل الأمور القانونية لتأتي إليها كل مصالح الخدمات لتركيب هذه العدادات يجب أن يقوموا بعملهم وأن يقوموا بتركيب عدادات لهؤلاء المواطنين لأنهم لا دخل لهم في عدم توفر الكميات اللازمة من هذه العدادات، الدولة قد تحصلت على مستحقاتها المالية وهناك حتى مراجعة لبعض المبالغ التي دفعها المواطنين وأضافوا على هذه المبالغ أي " service complémentaire" وإلى حد الآن هم ينتظرون ولم يتحصلوا على عداداتهم وعدد هؤلاء المواطنين غير قليل ينتظرون هذه العدادات ليتم تزويدهم بالعدادات ليتم تزويد منازلهم بالمياه.

لا يمكنني اليوم أن أمر مرور الكرام وأنا نائب على معتمدية ساقية الدائر على الإشكال الكبير في ميناء الصيد البحري لمعتمديتي وهي معتمدية سيدي منصور، اليوم ميناء سيدي منصور يفتقر إلى أبسط الضروريات وإلى أبسط الكماليات، اليوم نحن نعلم أن الدولة وأن كل العالم يتجه نحو أن يسير الصيد البحري حسب معايير مضبوطة للأجيال الحالية وللأجيال القادمة.

نعرف أن الصيد بالكركارة يسبب العديد من الأزمات وكان السبب في العديد من الإشكاليات وتوقفت على إثرها عدد كبير من المراكب، ولكن اليوم ما الحل وأهم شيء ما الحل المقترح بخصوص سيدي منصور ومتى سيتحصل الميناء على هذه التجهيزات؟ لأنه سيكون دافعا اقتصاديا لهذا البلد، اليوم المشاريع كهذه المشاريع المعطلة والتي تعتبر "investissement" كبير والتي تم القيام بها في هذا الميناء ولكن لا يتم اليوم استغلاله بالوجه الأكمل، لذلك ما الحل اليوم للناس الذين تقدموا بمطالب تسوية والسيد الوزير وجميع المصالح ما رأيهم في هذا وما الحل الذي لديكم لتخطي هذا الإشكال؟ وشكرا.

جواب السيد وزير الفلاحة والموارد الفلاحية والصيد البحري

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا للزميل المحترم والآن نحيل الكلمة إلى السيد عزالدين بالشيخ وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري لتقديم جوابه في مدة لا تتجاوز عشر دقائق فليتفضل.

السيد عزالدين بالشيخ، وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

شكرا سيدي الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

شكرا على سؤال النائب المحترم.

سأمدكم بإجابة من وزارة الفلاحة فيما يخص الأسئلة الأربعة التي تقدمت بها:

فيما يخص السؤال الأول حول مخططات وزارة الفلاحة لتشجيع الفلاحة والمستثمرين في المجال الفلاحي والطاقي، انطلقت وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري منذ الموسم الفارط في تجربة للنهوض بقطاع الحبوب المروية خاصة بولايات الوسط والجنوب، ري كامل للمساهمة في الأمن الغذائي التونسي، كما تم الانطلاق في مشروع إحداث قطب للفلاحة المروية بمنطقة برج بورقيبة بالجنوب والذي تم الانتهاء من إعداد الدراسات التنفيذية الخاصة به والمصادقة عليها من قبل المصالح الفنية المختصة في موفى شهر ماي 2023.

ويهدف هذا المشروع إلى إحداث قطب للفلاحة السقوية على مساحة 1000 هكتار بتكلفة جملية تقدر بحوالي 178 مليون دينار لفائدة 312 مستفيد مباشر، أي حوالي 500 مستفيد غير مباشر ويشمل مناطق برج برقيبة ووادي الزار والقصيلة.

وتتمثل أهم مكونات هذا المشروع في حفر 26 بئر عميقة مع تجهيزها وبناء المنشآت وتمديد شبكات الري والمسالك الداخلية، بالإضافة إلى القيام بالاقتناءات الزراعية وبناء 287 مسكن وتركيز المرافق العمومية الضرورية، إلى جانب الدعم المالي للمنتفعين وتمكينهم من مقاسم والتكفل بمصاريف وكلفة الري طوال الخمس سنوات الأولى.

كما تجدر الإشارة إلى أنه تم استيفاء كل الإجراءات المتعلقة بطلبات العروض لحفر أربع آبار عميقة بتكلفة جملية ناهزت 4 مليون دينار، كما أنه على غرار مختلف جهات البلاد، يمكن أن تستفيد المشاريع الفلاحية بالجنوب التونسي بمختلف الآليات الموجهة لتشجيع المستثمرين في المجال الفلاحي والتي تتمثل فيما يلي:

1. آلية القانون عدد 8 لسنة 2017 والمتعلقة بمراجعة الامتيازات الجبائية وقانون الاستثمار عدد 71 لسنة 2016.

2. آلية القرض العقاري الفلاحي وهو قرض موجه للشباب لاقتناء أراضي فلاحية وتهيئتها بسقف 250 ألف دينار ومدة تسديد على 25 سنة منها سبع سنوات إمهال وبفائض 3% مع إرساء إجبارية الاعتماد على مرافقين مختصين في إنجاز المشاريع.

3. آلية محاضن المؤسسات الفلاحية وتشمل الشبكة الوطنية لمحاضن المؤسسات التي تضم سبع محاضن مؤسسات فلاحية بمختلف المعاهد ومدارس التعليم العالي الفلاحي وتهدف لمرافقة المؤسسات الصغرى والمتوسطة من فكرة المشروع إلى غاية الإنجاز الكلي للاستثمارات، مرورا بإعداد مخططات الأعمال والبحث عن التمويل، بالإضافة إلى تنظيم الدورات التكوينية علما وأنه توجد محضنة مؤسسات فلاحية بمعهد الزيتونة بصفاقس.

4. اتفاقيات الشراكة المتعلقة بالتمويل بين وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية والبنك التونسي للتضامن.

5. اتفاقيات الشراكة المتعلقة بالتمويل بين وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية ومؤسسات التمويل الصغير وذلك لتمويل صغار الفلاحين عن طريق مؤسسات التمويل الصغير.

بالنسبة إلى السؤال الشفاهي الثاني حول الأعمال والإجراءات التي ستقوم بها الوزارة في التسربيات الكبيرة والمتعددة في شبكة المياه "SONEDE" بصفاقس بعد أن دخلت محطة تحلية المياه حيز الاستغلال، يكون جواب الوزارة: تتخذ الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه "SONEDE" الإجراءات اللازمة لإصلاح الأعطاب والكسور في الإبان وهي تقوم بتدعيم الفرق الفنية اللازمة بالتعاقد مع شركات مقاولات مختصة في المجال.

فيما يخص السؤال الشفاهي الثالث: لماذا يظل مواطنو صفاقس ينتظرون بالأشهر الطوال وبالسنوات من أجل تركيب عدادات المياه وربطهم بشبكة "SONEDE"؟ من المعلوم أن الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه ممثلة بولاية صفاقس بثلاثة أقاليم وهي صفاقس المدينة وصفاقس الشمالية وصفاقس الجنوبية، حيث تلجأ إلى ربط الحرفاء الجدد عن طريق صفقات إطارية معدة للغرض وتؤمن الشركة حاليا حوالي 120 توصيلة في الأسبوع، كما أنها تعمل على الاستجابة لطلبات الربط الجديدة في أسرع الأوقات لتلافي التأخير المسجل في السنوات الفارطة والذي كان سببه النقص في المعدات.

بالنسبة إلى السؤال الشفاهي الرابع حول موعد تجهيز ميناء الصيد البحري في سيدي منصور بولاية صفاقس بالخدمات الأساسية مثل باقي الموانئ ومساعدة بحارة الجهة بتسوية وضعية مراكبهم.

فيما يخص تجهيز ميناء الصيد البحري بصفاقس للإشارة، تم الانتهاء من أشغال ميناء الصيد البحري بسيدي منصور وتسلمه نهائيا من قبل الإدارة العامة للصيد البحري وتربية الأسماك في بداية سنة 2024 وتم تسليمه إلى وكالة موانئ وتجهيزات الصيد البحري التي باشرت فور تسلمها الميناء إجراءات إدراجه ضمن القائمة الرسمية للموانئ الراجعة إليها بالنظر، على أن يصدر ترسيم الميناء بهذه القائمة بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

غير أنه منذ تسلم الميناء تركز عدد هام من المراكب داخله، مما عرقل الأشغال في بعض الأحيان وتطلب إخلاءه لاستكمال بعض مكونات المشروع وقد استغل البحارة هذا الفضاء الذي وفر لمراكب الجهة الحماية وسهولة الوصول إلى مراكبهم وإنزال منتوجاتهم رغم عدم دخوله الفعلي في طور الاستغلال.

- أما بالنسبة إلى التجهيزات فإن الاستلام تم بناء على ما تم الاتفاق عليه من خلال دراسة إنجاز المشروع والعقد الذي يربط صاحب المشروع بالمقاول الذي قام بالإنجاز الكلي وبالتالي فإن الميناء يحتوي على كل التجهيزات الضرورية لضمان حسن تسييره وإسداء الخدمات به.

هذا وتبقى مصالح الوزارة منفتحة على كل المقترحات لمزيد تحسين الخدمات داخل الميناء.

بخصوص مساعدة البحارة لتسوية وضعية مراكبهم، لم تتوان الدولة يوما في الوقوف إلى جانب أبنائها وخاصة العاملين منهم في قطاعات حساسة وهامة اقتصاديا واجتماعيا مثل قطاع الصيد البحري، غير أنه لا يمكن مجاراة الأفراد أو المجموعات التي تتحدى قوانين الدولة والإجراءات المعمول بها داخل هياكلها والتي تطالب بتسوية وضعيات غير قانونية بذريعة الوضعيات الاجتماعية.

كما أن التزامات الدولة التونسية تجاه الاتفاقيات الدولية صلب الهياكل الإقليمية والدولية والقاضية بالتنقيص من مجهود الصيد البحري والتخفيض من طاقة الصيد تحتم عدم إضافة مراكب جديدة خاصة إذا تم صنعها كما في وضعية الحال خارج الأطر القانونية.

غير أنه بخصوص المجهزين وصغار البحارة الذين قاموا بصنع مراكب بمقاسات مختلفة عن تلك المضمنة بترخيص الصنع أو رخصة إدخال تحويرات، بعد عرضها على اللجنة الاستشارية لصنع وتوريد وحدات الصيد البحري وموافقة الوزير، فإن الإدارة تنكب حاليا على دراسة هذه الحالات للنظر في إمكانية تسويتها أو تسوية البعض منها بناء على معايير موضوعية والسلام شكرا.

تعقيب السيد النائب

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، هل يرغب الزميل المحترم السيد طارق المهدي في التعقيب وذلك في مدة لا تتجاوز خمس دقائق؟ تفضل.

السيد طارق المهدي

أولا، شكرا سيدي الوزير على كل ما ذكرته.

في الحقيقة السيد الوزير، جميع الإحصائيات وكل ما ذكرته معاليكم نعرفه وسمعناه تحت قبة البرلمان في بعض الإجابات الكتابية التي وردتنا من وزارتكم الموقرة وذلك في مختلف المدة التي كنا فيها في مهمة في مجلس نواب الشعب كنواب شعب.

الإجابات في الحقيقة السيد الوزير، ليست ما كنا نتمنى نسمعه تمنيت ألا أستمع لتقارير وردت من مصالح مختلفة في الوزارة، تمنيت السيد الوزير أنك تكون هناك إجابات مختلفة وأكثر تعمق وأن لا تكون إجابات بهذه الطريقة التي يسمعها المواطن ونحن كنواب شعب نسمعها، أردنا أن نعرف الإستراتيجية الرسمية

للوزارة، اليوم السيد الوزير سأبدأ بمجلة المياه التي مازلنا اليوم في مجلس نواب الشعب، نطالب بها ونحن ننتظرها ولكن إلى حد الآن لم تعرض علينا لا ندري لماذا على الأقل نساعدكم من جهتنا نحن كمشرعين.

السيد الوزير، فيما يخص استغلال الأراضي الفلاحية بالجنوب التونسي، المستثمرين الذين يستمعون إلينا والذين يستمعون لهذه الإجابات لن أقول بأنهم سيضحكون ولكنهم سيتعجبون من هذه الإجابات، اليوم عندما نتحدث عن 1000 هكتار تم تقسيمها على 500 مواطن وتم تقسيم "des parcelles" عليهم والمبالغ الذي سمعتها 50 مليون دينار و4 مليون دينار، هذه المبالغ في الحقيقة سيدي الوزير لا ترتقي بأن تكون مبالغ يمكن أن نتحدث عنها كدولة وكسيادة وكمشايع لصحراء كبرى والجنوب تونسي يزخر بالموارد المائية، يزخر بالطاقات، الأرض هناك خصبة لذلك بإمكانها أن تنتج وأن تغطي كل احتياجاتنا في جميع المواد الغذائية إضافة إلى العدد الكبير من المناطق السقوية والفلاحية والبعلية الموجودة والمنتشرة في جميع أنحاء الجمهورية.

تمنيت اليوم أن يكون هناك مشروع صحيح كرجيم معتوق، اليوم لديكم رمادة فيها مساحات كبرى لا يمكن عدها بل تعد بالكيلومترات المربعة وبعشرات وبمئات الكيلومترات المربعة من الأراضي المستصلحة والتي يمكن أن ننتج منها ثروة غير مسبوقة ونغطي جميع احتياجاتنا في الإنتاج الفلاحي والحيواني أيضا وأنا أقول كلامي هذا من منطلق الإنسان الذي يعيش في هذه الحالة، بما أنه لدينا استثمار ولو صغير في المجال الفلاحي ولكن لدينا فكرة كبيرة بخصوص الطاقات الموجودة في الجنوب التونسي.

أتمنى اليوم أن تتحدث الوزارة بأرقام تتجاوز ما ذكرتموه معالي وزير الفلاحة، أتمنى أن تكون الرؤية أكثر شمولية واستراتيجية أكبر لدولة تعداد سكانها 12 مليون نسمة ويتزايدون يوما بعد يوم.

سيدي الوزير، فيما يخص المقاولين المتعاقدين مع شبكة "SONEDE" أقول لكم سيدي الوزير، هم ليسوا بمقاولين، بل هم كوارث وللأسف الشديد، هؤلاء الأشخاص الذين يأتون اليوم لإصلاح "fuite" يقضون على الـ "fuite" ويتركون مكان مدمر وكأنه قد تم قصفه بصواريخ "جو أرض"، في الحقيقة هناك صور كبرى تثبت وتظهر بأن تعامل هؤلاء المقاولين لا يكتسب أي حرفية وأن تهشيمهم للطرقات وللأرصفة وللبنية التحتية المهترئة أصلا كارثية ويجب أن تتابع هذه المسألة بصفة شخصية سيدي الوزير، ويجب تكليف أشخاص لمتابعة هذه الإصلاحات لأنهم يتقاضون مقابل على كل عمل يقومون به هذا أهم شيء.

بالنسبة إلى العدادات كما ذكرت يجب أن يكون عددها أكبر بكثير ويجب الإسراع في العمل لأن الناس ينتظرون سنتين وثلاث سنوات ولا تتحصل على عداد ولا يتحصل المواطن على العمل الذي يرجوه من مصالحكم في "SONEDE".

بالنسبة إلى الميناء، جميع الأعمال التي قمتم بها في الميناء نحن نعرفها ولكن الميناء اليوم مهما كانت العراقيل يجب أن يكون هناك تدخل للدولة ويجب أن يفعل في الميناء...

طرح السؤال الشفاهي
من قبل السيد عبد السلام الحمروني

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السؤال الشفاهي الثاني للزميل المحترم عبد السلام الحمروني له الكلمة وله عشر دقائق.

السيد عبد السلام الحمروني

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا السيد وزير الفلاحة وكافة الوفد المرافق،

أولا، سأتحدث في موضوع ملف حراس المنشآت المائية حيث قابلت سيادتك سيدي الوزير مجموعة منهم على هامش زيارتك لولاية مدنين وأيضا سبق للوزير السابق أن تنقل على عين للمكان وقابل هؤلاء ووعدهم بتسوية وعندما نقول وعدهم فهذا موثق.

سيدي الوزير، سأفسر مسألة وأوضحها قبل أن أتحدث في هذا الملف حيث أن السيد رئيس الجمهورية عندما دعا وقرر القطع مع كل آليات التشغيل الهش والمناولة لم يدع إلى تسريح العملة ولا إلى قطع أرزاقهم ولا إلى هضم حقوقهم وقد بقي هؤلاء العملة سيدي 17 شهرا دون مستحقاتهم ولم يغادروا أماكن عملهم و مفاتح المنشآت المائية إلى اليوم بحوزتهم ويمكن أن تتوجهوا لهم بصفة مباشرة وصريحة وتقولوا لهم "شكر الله سعيكم"، نحن عاجزون على أن نحرس هذه المنشآت المائية التي تكلفت على الدولة بمئات الملايين وما وعدكم به الوزير السابق غير ملزمين به ولا نؤمن بما يسمى استمرارية الدولة.

وزارة بطم طميمها، بمديريها ومديريها العامين ومستشاريها عاجزة لما يزيد عن 17 شهرا لإيجاد حل أو صيغة لتسوية وضعية 16 عائلة وتدير ظهرها لما قدمه هؤلاء من تضحيات بشهادة الوزير نفسه.

سيدي الوزير، آن الأوان لغلق ملف الحال فقد أخذتم وقتا بما فيه الكفاية للاطلاع عليه فقد بدأ منذ سنة 2017 ويتمثل في إراحة المرعى وحراسة المنشآت وصيانة المنشآت المائية بمنطقة الظاهر بمعتمدية بني خداش عن طريق مجمعي التنمية، مجمع التنمية بشوامخ أربعة عملة أو حراس ومجمع التنمية بالظاهر اثنتا عشر عامل أو حارس وتحت إشراف المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بمدنين وأعي جيدا وأكرر تحت إشراف المندوبية الجوية يعني في النهاية تحت إشراف سيادتكم كوزارة فلاحة.

هذا العقد يجمع العملة المتحدث عنهم وعددهم ستة عشر والمجمعين المذكورين تحت إشراف المندوبية الجهوية للفلاحة، انتهى بجوان 2023 وتزامن مع زيارة الوزير السابق للفلاحة وتحديدا لمكان اشتغال العملة وكان ذلك بحضور السيد الوالي السابق ومعتمد الجهة والمندوب الجهوي للفلاحة ومحدثكم وأطراف أخرى وما سأقوله الآن موثق وبشهادة الأطراف الحاضرة التي ذكرتها بعد أن ثمن للسيد الوزير عمل المجمعين حيى هؤلاء العملة وقال بالحرف الواحد للسيد المندوب الجهوي "أن هذه المنشآت التي تكلفت عن الدولة مئات الملايين على ميزانية الدولة لا يمكن أن تبقى دون حراسه ومهملة" وطلب منه أي من السيد المندوب مراسلة الوزارة بتصور أو توجه لبقاء هؤلاء العملة في أماكنهم والمحافظة على هذه المنشآت المائية.

وتبعا لذلك بقي العملة إلى يومنا هذا في حراسة المنشآت المائية وللأمانة راسل السيد المندوب تقريبا في تصورين للوزارة لإيجاد صيغة ليواصل هؤلاء العملة حراسة المنشآت المائية.

توجهت بسؤالين كتابيين وتحدثت معك سيدي الوزير والوزير السابق تحت قبة البرلمان أكثر من مرة وقد قابلت سيادتك على هامش زيارتك لولاية مدنين مجموعة من هؤلاء العملة وقاموا بتسليمك جزءا أو عددا من محاضر الجلسات وثمة مسألة حقيقة سأقولها وهي أنني أشيد بصبر هؤلاء وتحلهم بروح المسؤولية والتفهم لأنه ليس من السهل أن تبقى 16 أو 17 شهرا دون أجرة وفي كل مرة كانوا يقابلون السيد المندوب والسيد الوالي السابق أو الحالي وبتأطير من الاتحاد الجهوي للشغل بالجهة مشكور على أمل أنه ثمة مساع لإيجاد حل.

السيد الوزير، يفترض أن هناك استمرارية للدولة وحدا أدنى من المصداقية تجاه هؤلاء العملة وهم ينتظرون اليوم قرارا حاسما وغلق الملف بصفة نهائية.

النقطة الثانية من السؤال الشفاهي تخص الجمعيات أو المجامع المائية والماء الصالح للشراب بصفة عامة بجهة بني خداش، حق المواطن في الماء الصالح للشراب، هذا في نص الدستور للأسف ما نراه هو تخلي الدولة بالتفويت في هذه المهمة لما يسمى جمعيات أو مجامع مائية دون أية رقابة أو نص قانوني واضح يحدد مهامها والإجراءات الواجب اتخاذها في حال إخلالها بهذه المهام وسأقولها بكل صراحة وباللغة العامية "يخسر عليك" بأن يقول لك أنا متطوع بعد أن تصل الجمعية أو المجمع إلى ديون بعشرات الملايين خاصة تجاه الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع الماء.

إما أن هياكلكم وإداراتكم المحلية مقصرة في تطبيق القانون وتعطيل هؤلاء أو أن هناك خللا في القانون في حد ذاته وهذا أيضا مشكل آخر والأمثلة عديدة ودون ذكر الأسماء وكالعادة العقاب جماعي بقطع الماء عن الجميع من سدد ومن لم يسدد ووصل الأمر إلى قطع المياه عن مؤسسات حيوية مدارس وأيضا مستوصفات ومستشفيات فأين نحن بهذا الوضع؟ وإلى متى وضع قطاع حساس بهذه الدرجة تحت تصرف مثل هكذا جمعيات دون حسيب أو رقيب؟

نقطة أخرى دائما في مجال التزود بالماء الصالح للشراب وأعيد وأقول هو حق وواجب على الدولة وبنص الدستور توفيره والإشراف على توسيعه على جميع المواطنين، وهنا أريد أن أثني على مجهودات الدولة في مرحلة أولى بحفر آبار جديدة في الجهة سعيا إلى تغطية العجز، صحيح بعض الآبار وقع تجهيزها ودخلت حيز الاستغلال وفعلا ساهمت في تغطية بعض العجز ولكن مشكل آخر وهو تقادم الشبكة بحيث لم تعد قادرة على استيعاب نسبة التدفق العالية في ظل عدم وجود وحدة أشغال قارة بالجهة من الشركة وتوزيع المياه ببني خداش، وهذا أيضا مطلب توجهنا به سابقا نظرا الى الامتداد الجغرافي بالجهة 13 عمادة وتواتر الانقطاع المتكرر للمياه وفي جزء منه كما أشرنا يعود إلى اهتراء الشبكة، بل أحيانا يتم التدخل في مكان وبمجرد مغادرة المقاول يعاد نفس الإشكال في نفس المكان.

دعوة إلى تخصيص اعتمادات وتجهيزات أخرى لصيانة الشبكة.

سبب ثان وهو طاقة استيعاب الخزان الحالي منذ سنوات تقريبا من السبعينات في حدود 250 م3 بالجهة والذي لم يعد قادرا على تغطية حاجيات الجهة من الماء لاستيفاء الدراسات ونطالب بعد استيفاء الدراسات بمكان لخزان جديد، نطالب سيادتكم بتخصيص الاعتمادات والتسريع في إحداث هذا الخزان تقريبا بطاقة استيعاب في حدود 1000 م3.

دائما في نفس المجال ونحن مقدمون على فصل الصيف، الرجاء التسريع بعد استكمال الحفر في ري الحميمة ووجلغاء أن يتم تجهيزهما وتقريبا في حدود أحدهما 800 مليون والثاني تقريبا في حدود المليار.

أخيرا من غير المقبول في معتمدية بهذا الحجم من عدد السكان وعدد المنخرطين في الشبكة إلى الآن لم يتم تخصيص الشباك لاستخلاص الفواتير.

من غير المقبول أن يقوم مواطن في سنة 2025 في معتمدية أن يتنقل المواطن في حدود 40 كم لخلاص الفواتير.

نقطة أخيرة في السؤال الشفاهي في علاقة بتربية الماشية وتوفير بيطري بالجهة، هل يعقل أن النشاط الرئيسي في المعتمدية تقريبا النشاط الأول فيها يعتمد على تربية الماشية؟ تقريبا الثانية أو الثالثة في الجنوب الشرقي من حيث عدد رؤوس الأغنام بقرابة 150,000 رأس غنم مع العلم أنه تمت الموافقة على نقل بيطري سنة 2021 ولم يتم تعويضه إلى حد اللحظة.

في جانب آخر ودائما في علاقة بتوفير بيطري بالجهة وفي علاقة بالبلاغ الذي نزلتموه على صفحة الوزارة قبيل شهر رمضان بتاريخ 28 فيفري 2025 أي قبيل هذا الشهر في عبارة عن توصيات لاستهلاك مواد غذائية ذات أصل حيواني وحرفيا في نص هذا البيان على صفحة وزارتكم اقتناء اللحوم الحمراء المراقبة والحاملة للختم الصحي البيطري واللحوم البيضاء المتأتية من مذابح مصادق عليها من طرف المصالح البيطرية والمعروضة في درجة حرارة تضمن سلامة المنتوج، أين نحن من هذا في معتمدية في خمس سنوات الأولى في الجنوب الشرقي في تربية الماشية غير موجود بها بيطري أصلا؟

من الممكن أن المسؤولية مشتركة بينكم وبين البلدية ولكن غياب التواصل أو عدم وجود بيطري في الجهة يعتبر تقصيرا من سيادتكم وترك الفلاح يقاسي في ظل انتشار الأمراض وفي وقت نتحدث فيه عن التحفيز والتشجيع واتخاذ إجراءات على أعلى مستوى للمحافظة على القطاع.

دائما في علاقة بقطاع تربية الماشية وبعد تخليكم عن دوركم لعدة أسباب يفترض تمت معالجتها مطالبون على الأقل بتسخير الموارد البشرية واللوجستية لمعتمدية للقيام بعملية تحيين القطيع، شطب، تخفيض، زيادة أو إضافة نظرا إلى خصوصية الجهة قرابة 5600 فلاح ما يزيد عن 150,000 رأس غنم وعدد 16نقطة بيع للأعلاف وأيضا تدعيم خلية الإرشاد الفلاحي بالجهة خاصة من حيث الموارد البشرية وبعض المعدات.

أختم بطلب هو في الحقيقة غير مدرج ضمن موضوع هذه الجلسة ويتعلق بتوفير أو تسخير آلة ماسحة باعتبار الامتداد الجغرافي في الجهة وأغلب المسالك هي مسالك فلاحية تشهد انقطاعات متكررة خاصة بسبب زحف الرمال أو عند هطول الأمطار بكميات كبيرة جدا وبالتالي تعطل مصالح الفلاحين للوصول إلى قطعان الماشية في قلب الصحراء وشكرا.

جواب السيد وزير الفلاحة والموارد الفلاحية والصيد البحري

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الآن نحيل الكلمة إلى السيد عز الدين بالشيخ، وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري لتقديم جوابه في مدة لا تتجاوز عشر دقائق. فليتفضل.

السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

شكرا السيد النائب المحترم على الأسئلة الشفاهية.

بالنسبة إلى السؤال الشفاهي الأول حول وضعية حراس المراعي بمنطقة الظاهر والحميمية ببني خداش، في إطار مشروع التنمية الزراعية والرعوية ضمن عنصر إراحة المراعي الاشتراكية بالظاهر والحميمية 2015-2023 تمت إراحة مساحات هامة تقدر بحوالي 13,000 هكتار من المراعي بالمنطقتين المذكورتين آنفا بالتنسيق مع مجامع التنمية الفلاحية للظاهر والحميمية.

ولحراسة هذه المساحات المرتّحة ومنع دخول المربين إليها تم ابرام اتفاقيتين مع المجامع المذكورة التي تكفلت بدورها بالتعاقد مع عدد من الحراس 12 بالظاهر و4 بالحميمية وتنص الاتفاقيات صراحة على عدم التدخل في المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بمدنين لا في اختيار الأشخاص ولا في كيفية انتدابهم أو وجود أي علاقة شغلية معهم، كما أمضى ستة عشر حارسا الالتزام بعدم مطالبتهم لأي جهة بانتدابهم.

وعليه فإن خلاص الحراس يتم من طرف المجمع المعني ولا دخل للمندوبية الجهوية بمدنين في ذلك أي أنها تمكن المجامع من منحة ترتيح المراعي الاشتراكية التي يتم من خلالها صرف مستحقات هؤلاء العملة ومع نهاية المشروع أواخر جوان 2023 تم التخلي عن هؤلاء الحراس من طرف المجامع لعدم توفر الاعتمادات.

وتجدر الإشارة أن الوزارة درست بعض المقترحات على غرار الاحتمال الأول مواصلة برنامج إراحة المراعي عن طريق ميزانية الدولة، ثانيا إبرام اتفاقيات عمل مع المجامع لحراسة الآبار بالمراعي الاشتراكية وتوفير الاعتمادات لخلاص الحراس ويمكن تلخيص أهم ما تم في علاقة بوضعية هؤلاء الحراس في ما يلي:

أولا، في بداية سنة 2023 ومع اقتراب انتهاء فترة إنجاز المشروع اتصل بالمندوبية عديد من الحراس وحاولوا الضغط بكل الطرق على المندوبية لإيجاد طريقة لانتدابهم ومواصلة العمل بالمراعي الاشتراكية حيث أوضحت المندوبية أنه لا وجود لأية علاقة شغلية معهم.

ثانيا، خلال زيارة السيد وزير الفلاحة يوم 24 جوان 2023 أي ستة أيام قبل نهاية المدة التعاقدية للحراس مع المجامع إلى منطقة الظاهر للاطلاع على أهم إنجازات المشروع، أكد السيد الوزير على مواصلة العمل للحفاظ على المكاسب المذكورة وإيجاد مقترحات في الغرض لحلحلة هذه الوضعيات.

ثالثا، تم إعداد تقرير من طرف المندوبية يتضمن مقترحين المقترح الأول إما مواصلة العمل بالاتفاقيتين المذكورتين سابقا وتمويلهما على ميزانية المندوبية أو إبرام اتفاقية إسداء بين المندوبية والمجامع.

رابعا، تم التوجه نحو إعداد اتفاقية خدمات مع المجامع المذكورة منذ 15 فيفري مستشفى 2024 غير أن هذا المقترح لم يحظ بالقبول باعتباره صيغة من صيغ التشغيل الهش.

خامسا، أمام تعطل الإجراءات نفذ هؤلاء الحراس العديد من الاعتصامات بمقر مندوبية وتم فض آخرها بتاريخ 12 أوت 2024.

ويجدر التذكير بأنه لا توجد أي علاقة شغلية بين هؤلاء الحراس ومندوبية مدنين كما أنه لا يوجد صيغة لانتدابهم ولكن نظرا إلى أهمية الإنجازات وضرورة المحافظة على المكتسبات، فإن المجامع المائية والمنتفعين مدعوون لإيجاد طريقة لتأمين الحراسة لنقاط المياه ومراكز الخدمات في المناطق المذكورة.

بالنسبة إلى السؤال الشفاهي الثاني، إشكاليات المجامع المائية مرجع النظر بالجهة، بالنسبة إلى المنظومة الأولى، المنظومة المائية بالشوامخ، المنتفعون هم 2250 منتفع وأسباب الاضطرابات في التزويد هو نقص المياه من الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه "SONEDE" خصوصا مع تعطب بئر حلق الجمل 2 بالحميمية.

الأنشطة المبرمجة لتحسين الأداء: ضرورة تدعيم الشركة لتوزيع المياه بصفة عادلة بين المناطق واستعمال الحصص.

قامت المندوبية الجهوية بمدنين بحفر بئر عميقة والمؤشرات إيجابية والربط بشبكة المجمع يتطلب وضع 10 كيلومتر من القنوات.

ضرورة برمجة دراسة تمرير هذا المشروع للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه.

تم تزويد عدد من العائلات بالمناطق المرتفعة بالصهاريج.

المنظومة الثانية هي المنظومة المائية "الزوي": المنتفعون 740 منتفع، أسباب الاضطرابات في التزويد مديونية مع الشركة التونسية الكهرباء والغاز "STEG".

الأنشطة المبرمجة لتحسين الأداء: ضرورة الربط بالطاقة الشمسية ودعوة الشركة التونسية للكهرباء والغاز لتفادي قطع الكهرباء خلال الصيف واعتماد الجدولة كحل بديل.

المنظومة الثالثة هي المنظومة المائية مركب وادي الخيل: المنتفعون 740 منتفع، أسباب الاضطرابات في التزويد هي المديونية مع الشركة التونسية للكهرباء والغاز.

الأنشطة المبرمجة لتحسين الأداء: ضرورة الربط بالطاقة الشمسية ودعوة شركة "STEG" لتفادي قطع الماء خلال الصيف باعتماد الجدولة كحل بديل.

انطلق عمل اللجنة المحلية لمراقبة الشبكات يوم 14 أوت 2024 ولا تزال الأشغال متواصلة بمنطقة وجه الغار وتم تسخير فريق من المندوبية لاستخلاص الديون من المنتفعين وقد تم خلاص جزء منها وجدولة الباقي على مدى عشرة أشهر.

المنظومة الرابعة هي المنظومة المائية قصر الجراء، المنتفعون 32850 منتفع، أسباب الاضطرابات نقص المياه والمديونية مع شركة "SONEDE". الأنشطة المبرمجة لتحسين الأداء: ضرورة تدعيم المورد المائي في مدينة بني خداش، حفر بئر خاصة بالمشروع بمنطقة قليمة ذياب فالمنطقة لا تتوفر بها موارد مائية جوفية كافية.

المنظومة الخامسة: الحشانة بالفجيج، أسباب الاضطرابات هي نقص المياه بمنطقة بني خداش وأحوازها، الأنشطة المبرمجة لتحسين الأداء ضرورة تدعيم فريق شركة "SONEDE" بصفة عادلة بين المناطق واستعمال الحصص. تمت برمجة بئر عميقة من طرف

الولاية وبصدد النشر للمرة الرابعة مع ملاحظة العزوف في المشاركة في أشغال الحفر من قبل المقاولات.

بالنسبة إلى السؤال الشفاهي الثالث حول قطاع تربية الماشية ونقلة طبيب بيطري دون تعويضه للسنة الخامسة، الجواب: إن عدم وجود طبيب بيطري بالدائرة الفرعية للإنتاج الحيواني ببني خداش تعود أسبابه إلى نقلة الطبيب السابق وعدم تعويضه نظرا إلى غياب انتدابات جديدة تغطي حاجيات الجهة وفي انتظار ذلك تسعى المندوبية بمدنين إلى تغطية النقص وتأمين التدخلات الضرورية لحماية صحية للقطيع في إطار مشمولات البياطرة العموميين.

مع الإشارة إلى أن الشغور يشمل حاليا دوائر فرعية أخرى إلى جانب الشغور الحاصل في خطة رئيس دائرة الإنتاج الحيواني وأن عديد التدخلات البيطرية المطلوبة من المربين هي من مشمولات الأطباء البياطرة الخواص وذلك متوفر حاليا في بني خداش.

وللإشارة فإن الوزارة قد نظمت مناظرة خارجية بالملفات لانتداب 40 من الأطباء البياطرة سيتم توزيعهم على مختلف ولايات الجمهورية بما في ذلك ولاية مدنين وقد تم الإعلان عن نتيجتها بتاريخ 19 فيفري 2025 على أن تتم دعوتهم للتعيين بتاريخ 12 مارس 2025 ومباشرة العمل بتاريخ 26 مارس 2025. شكرا.

تعقيب السيد النائب

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا سيدي الوزير، هل يرغب الزميل المحترم في التعقيب وذلك في مدة لا تتجاوز خمس دقائق؟ تفضل.

السيد عبد السلام الحمروني

شكرا سيدي الرئيس،

مشكور سيدي الوزير على الإجابات ولو أن أغلبها تقريبا مطلع عليها من المندوبية الجهوية.

في علاقة بالجمعيات والمجامع المائية فحين نتحدث عنها لا نأخذ الموضوع بإجمال، هناك جمعيات ومجامع تقوم بدورها على أحسن وجه وهناك جمعيات أخرى فيها إخلالات وحسب ما رأيت في الإجابة إنه تقريبا يحمل المسؤولية، ليست مسؤولية ولكن ارتفاع تكلفة الشركة الوطنية للكهرباء والغاز وأيضا نقص المياه يعني كأن هذه الجمعيات والمجامع ليس فيها أي مشكل ولا أية تجاوزات والأمر على أحسن ما يرام وهذا غير صحيح بالمرة على الأقل في بعض الجمعيات التي أعرفها.

بخصوص حراس المنشآت المائية أظن أن السيد الوزير السابق كان كلامه واضحا وموثقا ودعا إلى أن هذه المنشآت المائية التي تكلفت على الدولة بمئات الملايين في قلب الصحراء وتقدم خدمات لأصحاب قطعان الماشية في الصحراء، لا بد أن تبقى تحت إشراف المندوبية والوزارة وتوفر لها حراسا.

وكأن في إجابة السيد الوزير اليوم أنه يحمل هذه المجامع مرة أخرى في أن تواصل حماية المنشآت المائية عن طريق الانتداب والتعاقد مع حراس آخرين، يعني بلغة أخرى شكل من أشكال المناولة مرة أخرى يعني هربنا من المناولة ودعونا طرفا آخر إلى اتباع هذا الشكل من التعاقد وشكر.

طرح السؤال الشفاهي
من قبل السيدة عواطف الشنيتي

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، السؤال الشفاهي الثالث للزميلة المحترمة السيدة عواطف الشنيتي لها الكلمة ولها عشر دقائق على أقصى تقدير.

السيدة عواطف الشنيتي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الفلاحة وإطارات الوزارة،

سيدي الرئيس، اليوم أريد أن أقول "عيد سعيد للمرأة التونسية كل عام والمرأة التونسية بخير" وأريد أن أقول لهن في كل أنحاء تونس "أنتن تاج فوق رأس تونس".

سيدي الوزير، سأطرح سؤالي الشفاهي، كنت في جلسة عامة وقت مناقشة مشروع ميزانية الدولة لسنة 2025 هنا في مجلس نواب الشعب مع مجلس الجهات والأقاليم صرحت سيدي الوزير بأن أحكام مجلة المياه لسنة 1975 والجاري بها العمل حاليا أثبتت محدوديتها في تنظيم التصدي المحكم للمحافظة على الموارد المائية، حيث أصبحت لا تتلاءم مع متطلبات المرحلة الحالية والمستقبلية ولا تستجيب لضروريات التنمية في ظل تأثيرات التغيرات المناخية واستعمال التكنولوجيا الحديثة بالإضافة إلى عدم ملاءمتها مع دستور 2022. لذا اتجهنا إلى سن مجلة مياه جديدة خاصة كونه جاء في دستور في 2022 أن أي مواطن تونسي له الحق في الماء الصالح للشراب.

سيدي الوزير، قطاع المياه في تونس خاصة خلال العشر سنين الأخيرة فيه عدة مشاكل، حين نقول أن مجلة المياه في تونس منذ عام 1975 يعني لم يتم تنقيح مجلة المياه في تونس منذ أربعين سنة، يعني بعد الاستقلال بست سنين تقريبا يعني وقتها تمكنا من إعداد مجلة مياه وتنظيم القطاع وتم سن قوانين وعلى مشارف سنة 2030 وبعد ستين سنة وما نعرفه أن فكرة تنقيح مجلة المياه كانت منذ 2005 وتوخت وزارة الفلاحة هذا التمشي، لكن مع الأسف وأنا اليوم بعد قرابة عامين في مجلس النواب وعندي أسئلة شفاهية وأسأل عن مجلة المياه فيقال لي سوف نعرضها، يعني تونس تعج بالكفاءات في الهندسة المائية والريفية وكل العالم سواء أوروبا وافريقيا والعرب يرغبون بالكفاءات التونسية من المهندسين ونحن إلى حد الآن في تونس في ظل التغيرات المناخية وكل المشاكل لم نتمكن إلى الآن من إعداد مجلة المياه، لماذا؟ خاصة كون السيد الوزير السابق تعهد بإعدادها في القريب وسيادتك تعهدت هنا في ديسمبر وقت مناقشة الميزانية بعرضها.

وما أريد أن أقوله هنا اليوم في دولة تحترم نفسها ونحن لدينا كاتب دولة للمياه وموضوع سؤالي الشفاهي اليوم هو مجلة المياه والطبيعي أن يحضر السيد كاتب الدولة ويطلعنا أكثر إلى أي مدى وصلت هذه المجلة؟ نحن دوما متأخرين سيدي الوزير مثلما يحصل في ديوان الزيت حاليا يبخس السيد الرئيس المدير العام الفلاح في سعر الزيت وينادي بانخفاض سعره وحين يعزف الناس عن شرائه ويبقى مركونا وتحصل الكارثة وقتها نبحث عن الحلول مثلما حصل في الأسبوع الفارط وينعقد مجلس وزاري إلى غير ذلك.

سيدي الوزير، أريد أن أطرح أسئلة واضحة فيم تتمثل مخرجات الاجتماعات والاستشارات التي تمت في إطار مراجعة مجلة المياه والنتائج والتوصيات التي انبثقت عنها بهدف ضرورة التسريع بتنقيحها؟

السؤال الثاني، ما هي أهم محاور مجلة المياه الجديدة وأبرز التنقيحات والتعديلات الواردة بها؟

ثالثا، ماهي آجال عرضها خاصة على مجلس نواب الشعب؟ مع العلم كما قلت لك سيدي الوزير مر قرابة عشرين سنة في انتظار تنقيح مجلة المياه، لذلك تحصل الفوضى الان في تونس على مستوى المجامع المائية و"SONEDE" ناقصة وهناك من يحفر خلسة وتذهب إلى ولايات تجد أن الدولة قد أعطتها 500 بئر في حين تم حفرا 8000 أو 9000 فما لم يكن هناك إطار قانوني ينظم هذه المشكلة وخاصة أن المشكل عويص فالماء هو منبع الحياة، الماء حياة وحتى في القرآن "وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ" ومن الطبيعي سيدي الوزير أن تكون هذه المشكلة من أولوياتك وأنت كما قلت لك في الأسبوع الفارط مختص في الموارد المائية فأولوياتك على الأقل أن تركز على الماء وسيشهد لك التاريخ بهذه الخبرات.

نحن لدينا السدود والمشاكل وتحويل المياه وبقينا إلى الآن نتحدث عن السيد الذي رحمه الله قد اشتغل كما يجب ونشعر حقا بنتائجها الآن بعد ثلاثين وأربعين سنة.

سيدي الوزير، هناك مشكلة فقد تحدثت الأسبوع الفارط عن صندوق الجوائح فنحن في الشمال الغربي كما قلت لك وسأتحدث من الآن فحتى تحمي موسم الزراعات الكبرى يجب أن تعطي للناس مستحقاتها حتى يتمكنوا من المداواة، الهكتار من القمح يتكلف على الفلاح 700 أو 800 دينار فنحن نستعمل ثلاثة أو أربعة أدوية في نفس الوقت. وكعضو في الحكومة وأيضا أتوجه إلى السيد رئيس الحكومة أو إلى السيد رئيس الجمهورية أعطوا للناس مستحقاتهم من صندوق الجوائح حتى يحموا الصابة ويتم إيصال القمح على الأقل لمكانه، ونحن الآن "نحضر الحصيرة قبل الجامع" ونفس الشيء نتهيأ لكيفية نقل القمح ومكان إيصاله و"تبارك الله" يعني في ولاية باجة هناك خيرات فأعطوا للناس أموالهم للمعالجة فلا نتكبد خسارة بالعملة الصعبة في موفى العام لشراء القمح بالعملة الصعبة.

سيدي الوزير، خاصة في استراتيجية الدولة فهناك إدارات عامة في وزارة الفلاحة ناقصة مثلا الإدارة العامة للفلاحة البيولوجية تفتقر إلى مدير عام وحين يتم تعيينه سيتحمل مسؤولية ما يحصل وما يجب أن يكون وعدة إدارات عامة أخرى تفتقر أيضا إلى مديرين عامين.

ويسمي الناس تونس سابقا "تونس الخضراء" سنذهب إلى "تونس الخضراء" ونحن الآن لا يمكننا توفير الماء الصالح للشراب للناس، وحتى الإجابات في خصوص الجمعيات المائية وقلت لك المرة الفارطة سيدي الوزير لو لم تضع "SONEDE" الجمعيات المائية والإدارة العامة للهندسة الريفية مع بعضها وما لم تعين عليها من يترأسها ولو لم يكن لديك تمشي الاستراتيجية تقول بعد ثلاثين سنة سيكون لدينا شخص فقط مسؤول وحيد عن المياه فستحصل كارثة كما يحصل الآن، فحين تقول ماء فإنه لا يمكن منعه عن أي أحد.

الصيف على الأبواب ونواجه مثل هذه الإشكاليات في كل مرة وأتحدث عن باجة وليس مثلما تحدث أصحابي عن قبلي ومدنين وغيرها ولا أريد قول أنه تستوجب رؤية استراتيجية فمسؤوليتك سيدي الوزير وأنت مختص في المياه أن تنظم هذا القطاع وتعرض علينا مجلة المياه في أقرب وقت ممكن حتى نعرف ما لنا وما علينا.

وقطرة الماء التي تنزل "تساوي الدنيا" صحيح أن هناك عديد السدود صحيح ولكن في تحويل مياه الشمال يتبخر منها 30% من الشمال لتونس أو إلى أماكن أخرى أو تجد الشبكة مهترئة، فنحن نعاني منذ السبعينات إلى الآن نقاسي فأعدوا لنا على الأقل استراتيجية، فلا أتصور أن أية بلاد في العالم لو تقول لها سأصلح مشكلة الماء في تونس المحبوبة من طرف الجميع فلن يرفضوا منحك قرضا ولكن يجب اتخاذ القرار من الآن قبل حدوث الكارثة كما قلنا وقتها نقول لم يكن يجدر بنا أن نفعل هذا ومن ثمَّ نعقد مجلس وزراء واجتماعات ولجان وشكرا.

جواب السيد وزير الفلاحة والموارد الفلاحية والصيد البحري

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الآن نحيل الكلمة إلى السيد عزالدين بالشيخ وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري لتقديم جوابه في مدة لا تتجاوز عشر دقائق. فليتفضل.

السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

شكرا سيدي الرئيس،

شكرا للسيدة النائبة المحترمة على أسئلتها،

فيما يخص السؤال الشفاهي الأول فيم تتمثل مخرجات الاجتماعات والاستشارات التي تمت في إطار مراجعة مجلة المياه والنتائج والتوصيات التي انبثقت عنها بهدف ضرورة التسريع بتنقيحها؟ حيث تم الانتهاء من إعداد الصيغة النهائية لمجلة المياه الجديدة بعد سلسلة من النقاشات المستفيضة مع مختلف الوزارات المعنية وجميع الأطراف المتداخلة، فقد أسفرت هذه المشاورات عن صياغة شاملة ومتوازنة تعكس الأولويات الوطنية في مجال إدارة الموارد المائية.

وقد عرض مشروع مجلة المياه على مجلس وزاري مضيق بتاريخ 25 فيفري 2025 حيث تمت دعوة وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري بالتنسيق مع مصالح مستشار القانون والتشريع للحكومة إلى تعديل مشروع مجلة المياه على ضوء الملاحظات المثارة خلال هذا المجلس مع التأكيد على ضرورة الإسراع في وضع الصيغة النهائية قصد عرضها في أقرب الآجال على أنظار مجلس الوزراء وبمجرد المصادقة على مشروع القانون المتعلق بإصدار مجلة المياه من قبل مجلس الوزراء بعد الموافقة على التعديلات سيحال إلى مجلس نواب الشعب للتداول والمصادقة.

بالنسبة إلى السؤال الشفاهي الثاني حول أهم محاور مجلة المياه الجديدة وأبرز التنقيحات والتعديلات الواردة بها؟ تتمثل التعديلات والإضافات الواردة بمشروع مجلة المياه في جملة من الأحكام تتعلق أساسا بما يلي:

اعتبار الموارد المائية ثروة يجب المحافظة عليها وعلى ديمومتها والتصرف فيها وفق مناهج الحوكمة الرشيدة.

ثانيا، تكريس الحق في الماء الصالح للشرب والصرف الصحي طبقا لمقتضيات دستور جويلية 2022.

ضمان السلامة الصحية وتحقيق القيمة الاقتصادية والبيئية من الموارد المائية.

تحقيق مبدأ التضامن الوطني والعدالة في توزيع المياه.

دعم اللامركزية في التصرف في الملك العمومي للمياه عبر إرساء مندمج لتهيئة الموارد المائية واستعمالها على مستوى كامل الإقليم واحداث لجان جهوية للمياه واحكام تنظيم جمعيات المستعملين.

وجوبية نشر المعلومة المتعلقة بالمياه وضمان الحق في النفاذ إليها.

دعم آليات التصرف في الطلب والتحكم في تحديد الأولويات.

اعتماد مقاربة جديدة تعتمد على تثمين المياه غير التقليدية والتصرف المندمج فيها.

تشريك القطاع الخاص بإخضاع كل استعمال أو استغلال للملك العمومي للمياه إلى آلية الترخيص أو اللزمة أو الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

إضافة إجراءات للتصرف في الحالات القصوى كالفيضانات والجفاف ومجابهة التغيرات المناخية باعتبار تواتر فترات عالية للجفاف والفيضانات مع ضرورة وضع منهجية للربط بينهما والتصرف المحكم في المياه بإشراف الوكالة الوطنية لحماية الملك العمومي للمياه.

تدعيم الجانب الزجري وهو مهم بخصوص المعتدين على الملك العمومي للمياه والترفيع في الخطايا المتعلقة بالاعتداء على الملك العمومي للمياه بما يتلاءم مع خطورة الجريمة المرتكبة.

تدعيم الإطار المؤسساتي للتصرف والمحافظة على الموارد المائية بإحداث الهياكل التالية:

أولا، اللجان الجهوية للمياه لدراسة المسائل المتعلقة بالتصرف في الموارد المائية على مستوى الجهة في إطار الاستراتيجيات الوطنية.

ثانيا، الوكالة الوطنية لحماية الملك العمومي للمياه واستغلاله والتي تكلف أساسا بمراقبة وحماية الملك العمومي للمياه والقيام بالإجراءات المتعلقة بجرد وتحديد الملك العمومي للمياه ودراسة الملفات المتعلقة باستغلال الملك العمومي للمياه واستخلاص المعاليم الموظفة عليه.

كما تجدر الإشارة إلى أن المهام الموكولة لها لا تتداخل مع مهام الهياكل المركزية الفنية المكلفة بالمياه الراجعة بالنظر إلى وزارة الفلاحة.

ويتضمن مشروع مجلة المياه سبعة عناوين:

العنوان الأول يتكون من المبادئ التوجيهية والأحكام العامة التي ترتكز عليها احكام المجلة

العنوان الثاني تحديد مكونات الملك العمومي للمياه والحفاظ عليه.

العنوان الثالث حوكمة الملك العمومي للمياه.

العنوان الرابع والخامس طرق استعمال موارد الملك العمومي للمياه واستغلالها وكذلك إحكام توفير خدمات المياه لمختلف أغراض الاستعمالات.

العنوان السادس إدارة المخاطر المرتبطة بالمياه والوقاية منها.

العنوان السابع والأخير إجراءات الحماية الجزائية للملك العمومي للمياه ويتضمن هذا العنوان بابا أولا يتعلق بمعاينة الجرائم وتتبعها.

وبابا ثانيا يتعلق بالعقوبات ينص على تدعيم الجانب الزجري بخصوص الاعتداءات على الملك العمومي للمياه والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

تعقيب السيدة النائبة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، هل ترغب الزميلة المحترمة عواطف الشنيتي في التعقيب وذلك في مدة لا تتجاوز خمس دقائق؟ تفضلي.

السيدة عواطف الشنيتي

شكرا سيدي الرئيس،

شكرا سيدي الوزير،

سيدي الوزير، صحيح أنك قلت أنها عرضت على مجلس الوزراء يوم 25 فيفري 2025 ونحن نعرف السيد الوزير المشاكل خاصة الشؤون القانونية التي تتعطل في رئاسة الحكومة فلا نريد الانتظار مدة عام أو عامين أخرين وبما أنك خاصة عضو في الحكومة ورأسا بعلاقة مع السيد رئيس الحكومة أكثر مسألة مهمة الآن وذات أهمية قصوى هي مجلة المياه، حتى نعرف كيف سنتصرف.

سمعت كلمة الوكالة الوطنية للملك العمومي للمياه وقلت إحداث وحدة جديدة وستنظم كمية المياه إن شاء الله، لكن سيدي الوزير قلت أيضا إحداث لجان جهوية للمياه إن شاء الله سيدي الوزير ونود أن تتنقل هذه اللجان الجهوية التي ستحدث على عين المكان وتعاين بنفسك المشاكل الموجودة عن قرب وكل معتمدية تحضر محضر جلسة أو ورقة في خصوص مواردها المائية وما هي تشكياتها ويجب في كل شهر أن تضع من يعتني بها سواء مندوب أو أنكم ستحدثون هيكلا جديدا إن شاء الله نجدها في مجلة المياه ونناقشه هو المسؤول ويجب أن تجتمع بهم كل شهر سيدي وزير الفلاحة وتطرح الإشكاليات، وكما قلت لك حين تتحدث عن الماء تتحدث عن العيش، فلا يمكن أن تعيش دون ماء وهنا إن شاء الله أكثر طلب أتقدم به أن تزورنا في القريب إن شاء الله ويمكن أن أعيد طرح هذه الأسئلة الشفاهية المتعلقة بمجلة المياه والمجلات خاصة.

سيدي الوزير، ألا ترى أن الماء يندرج مع الغابات لأن في ظل التغيرات المناخية ستقول لي لجنة جهوية للغابات وأقول لك لماذا لا نحدث وزارة المياه والغابات فتبحث عن المياه وتغرس عديد الأشجار حتى تقلص من التغييرات المناخية القادمة أو هل توجد استراتيجية وسنزيد النظر في مجلة المياه ولكن في استراتيجية الدولة خاصة في ظل عدة حرائق ومشاكل حاصلة فالأشجار هي التي ستساعدنا في ظل التغيرات المناخية وشكرا، شكرا سيدي الرئيس.

طرح السؤال الشفاهي

من قبل السيد محمد علي فنيرة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، السؤال الشفاهي الرابع للزميل المحترم السيد محمد علي فنيرة، الكلمة للزميل المحترم وله عشر دقائق على أقصى تقدير.

السيد محمد علي فنيرة

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وبكامل الطاقم المرافق لك،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

أوجه إليكم اليوم جميعا نداء استغاثة من أهالينا في منطقة جبل تريف وكل تجمعاتها السكنية، العضار، سيدي بحر، القليم، زمنيت، أولاد بن هندة، الباخرية، أولاد مسعود. هذا النداء السيد الوزير، يخص جمعية مائية كانت تمثل المصدر الأساسي لمياه الشرب، اليوم السيد الوزير، تعاني من عجز كبير في عدم تلبية احتياجات سكان هذه المنطقة.

السيد الوزير، هذا الواقع دفع 50% من المواطنين للبحث عن حلول أخرى، حلول بديلة غير آمنة وغير صحية في مياه الشرب.

فلنتحدث قليلا عن المنظومة السيد الوزير، هذه المنظومة المائية تم إنشاؤها سنة 2013 لكن قبل الإنشاء نفس المجموعة كانت تشرب من بئر في حدود ولاية نابل والآن تشرب منها ولاية بن عروس، البئر الذي يشرب منه أهالينا منحناه لجيراننا لكي يشربوا منه في حين أننا أولى بهذا الشرب.

هذا البئر على ملك الشركة التونسية للكهرباء والغاز موجود في ولاية نابل يشرب منه سكان قرية صغيرة اسمها " قرية بلحسن" والبقية توجه إلى بن عروس. تم إنشاء هذا البئر في 2013 وفي سنة 2018 صارت إعادة تهيئة وتطهير الربط العشوائي وتركيز الربط الفردي بمبلغ قدره 2.2 مليون دينار، لكن طرأت إشكاليتان كبيرتان مع هذا المشروع.

الإشكالية الأولى تم ربط 340 منزل بدون عداد ونحن أنجزنا مشروع لإزالة الربط العشوائي، لكن أرغمنا على انجاز ربط عشوائي جديد بـ 340 ربط بدون عداد.

النقطة الثانية هي اعتماد الدورة المائية، عندما نتحدث عن اعتماد الدورة المائية لدينا ثلاث نقاط، النقطة الأولى الفتح والغلق المتكرر تسبب في اهتراء الأنابيب.

من 2018 في سنة 2019 انطلقنا في الإصلاح السيد الوزير وهذا منشور صدر على صفحات التواصل الاجتماعي منذ سنة 2019 وأصبحنا نقوم بإصلاحات ليلا نهارا. بعد سنة من انجاز المشروع انطلق الإصلاح. الأعطاب أصبحت متكررة وخلال زيارتي يوم الجمعة الفارط اكتشفت أن هناك 15 عطبا موجودا إلى اليوم، هذا يدل على ضياع الماء الصالح للشراب ويجعل المواطنين بدون ماء. هذا كذلك يتسبب في استقالة أعضاء الهيئة ولا أحد يرغب في رئاسة الجمعية ولا أحد يريد أن يترأس الهيئة.

النقطة الثانية تخريب الشبكة، بما أن هناك دورة مائية كل شخص يريد أن يفتح بمفرده.

النقطة الثالثة التذبذب في التزويد خاصة في المناطق البعيدة والعالية وهذه المناطق أصبحت تتزود بالماء مرة واحدة فقط في فصل الشتاء، أما في فصل الصيف يشربون مرة في شهر جوان ومرة أخرى في شهر أكتوبر، يعني من شهر جوان إلى شهر أكتوبر تبقى تقريبا 40 إلى 50% من العائلات لا يصلها الماء، نذكر منها العضار، سيدي بحر، أولاد مسعود وأولاد بن هندة جميعهم لا يتزودون بالماء.

السيد الوزير، أهالينا عطشى، المشكل ليس في فصل الشتاء لأن مرة كل شهر لا تعتبر إشكالا لكن المشكل في فصل الصيف في ارتفاع درجات الحرارة يبقى المواطن بدون ماء ويبقى عمال فلاحيين بدون استحمام وأتحدث هنا على جبل تريف.

السيد الوزير، تلاميذ يذهبون إلى المدرسة بدون استحمام، حالة رثّة، قمل في الشعر، معلمين هاربين من المدرسة جراء الرائحة المنبعثة من التلاميذ، عندما يتم تعيين معلم بتلك المدرسة يهرب منها.

عند توزيع الماء يستحم الأهالي باستعمال وعاء نظرا إلى عدم توفر حنفيات مياه بالمنازل.

المدرسة الموجودة في تلك منطقة بلا ماء ويوجد فيها دورة مياه، هل يعقل أن يكون هناك دورة مياه بدون ماء؟

الجامع بلا ماء، نقوم بغسل الملابس عندما تتسنى لنا الفرصة عندما تهطل الأمطار نقوم بغسل ملابسنا، هذا ما يحدث اليوم، لا يجدون كيف يغسلون الميت ويضطرون لشراء المياه المعدنية كي يتمكنوا من غسل الميت في ظل هذه الجمعيات المائية.

ملعب حي لا يلعب فيه أحد لأنه لا يوجد مياه للاستحمام.

هذا هو الواقع وهذا ما دفع المواطنين إلى اللجوء إلى حلول غير صحية وهو جمع مياه الأمطار في وعاء بلاستيكي سعته 1000 لتر مخصص للمواد الكيميائية وهي مواد خطرة وأكثر من هذا خلال زيارتي يوم الجمعة وجدته ممتلئا "بالزغلال".

كذلك نشتري الماء من مجرورات يباع بـ 50 دينار المجرّورة ويكون كله صدأ وندمت لأنني لم أجلب معي قارورة ماء لكي نرى الماء الذي يشربه أهالينا في جبل تريف

آخر حل هو أن يتنقل أطفالنا كيلومترات وكيلومترات بحثا عن عين ماء أو تبحث عن بئر قديم بحثا عن الماء، أطفال يبلغون 10 سنوات و12 سنة تترصدهم الذئاب والخنازير ثم في الأخير نتحدث عن مصلحة الطفلة والطفولة، أين هذه المصلحة؟

السيد الوزير، نتائج كل هذا هي نتائج وخيمة، عندما تستمع إلى طفل عمره ست سنوات يرغب في الهروب من هذه المنطقة ويقول أنها غير مناسبة للسكن ويعبر عن كرهه للمنطقة، كيف يمكننا العيش فيها وتربية أبنائنا؟

نساء المناطق المجاورة السيد الوزير تمتنع عن الزواج من رجال المنطقة حيث كانت تتزود بالماء من الحنفية في منزلها وهنا تضطر للاستحمام بتسخين الماء في وعاء وهذا ما تسبب في ارتفاع نسبة حالات الاعاقة بصفة كبيرة جراء زواج الأقارب في تلك المنطقة، إذن مشكلة الماء أصبحت مشكلة اجتماعية.

أيضا مشكلة اقتصادية السيد الوزير، مشروع الرخام أغلق صاحبه نتيجة عدم توفر الماء، حلاق أغلق نتيجة عدم توفر الماء، المقاهي تغلق تدريجيا نظرا إلى عدم توفر الماء وحتى من يملك ماشية متكونة من بقرة وأربعة خرفان إما أن يتزود هو بالماء أو يزود أغنامه لا يستطيعون أن يتزودوا جميعهم بالماء، هذا ما يعني جمعية مائية الآن.

السيد الوزير، المنطقة الاقتصادية تحطّمت جراء الماء ونحن اليوم نملك الحلول.

الحل الأول على المستوى القريب السيد الوزير، هذا الشهر يجب إصلاح 15 عطب وهناك قنوات ممتلئة بالتراب يجب تسريحها لكي يتمكن أهالينا من الشرب على الأقل في شهر رمضان.

أما الحل النهائي والحل الأسلم والحل الذي ينتظره أهالي جبل تريف هو ربط المنطقة بالشبكة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه لماذا؟ لأن منطقة جبل تريف مكانها في الوسط بين منطقة "عين تبرنق" ومربوطة بمياه الشرب ومن هنا "بالحسن" ومربوطة بالماء.

من الجهة اليمنى في عين تبرنق نضيف 1 كلم فقط لتصل مياه الشرب إلى العضال ولو نضيف 5 كلم فنحن هكذا نستطيع تزويد العضال وسيدي بحر بالماء ونفيد مجموعة تمثل 30 بالمائة من السكان غير قادرين على التزود بالماء الصالح للشراب.

من الجهة اليسرى بالحسن" تشرب من البئر الذي تحدثنا عنه ويزود ولاية بن عروس بالماء نربط معه زمنيت والقليم وأولاد مسعود، يعني لو نضيف 5 كلم على اليمين أو 5 كلم على اليسار نستطيع أن نزود أهالينا بالماء وننقذ المشاكل الاجتماعية وننقذ المشاكل الاقتصادية للمنطقة.

أعرف السيد الوزير أنك متجاوب خاصة مع مشاكل الماء.

هذه المنطقة غنية بالموارد المائية يعني اليوم ليس لدينا مشاكل موارد.

السيد الوزير، هؤلاء تونسيون مثلنا والفصل 48 من دستور تونس ينص: "على الدولة التونسية توفير مياه الشرب للجميع على قدم المساواة، وعليها المحافظة على الثروات المائية للأجيال القادمة".

الوضع الراهن سيدي الوزير يتطلب منا جميعا العمل بشكل عاجل وبشكل فعال وبشكل منتظم ونوفر الماء بشكل آمن وبشكل مستدام لأهالينا.

السيد الوزير، أدعوك فلنعمل على تحقيق هدف أهالي المنطقة، هذا الهدف المنشود.

السيد الوزير، نعوّل عليكم في إعطاء الموافقة على ضم هذه المنطقة في أقرب وقت.

بقي لدي 30 ثانية من الوقت المخصص لي، هناك دراسة تنفيذ مشروع تنمية مندمجة، أتمنى أن تنهض هذه المنطقة اقتصاديا بهذا المشروع ويكون وجه خير عليهم وشكرا لكم على حسن الاستماع وشكرا.

جواب السيد وزير الفلاحة والموارد الفلاحية والصيد البحري

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا للزميل المحترم والآن نحيل الكلمة إلى السيد عزالدين بالشيخ وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري لتقديم جوابه في مدة لا تتجاوز عشرة دقائق فليتفضل.

السيد وزير الفلاحة والموارد الفلاحية والصيد البحري

شكرا للسيد النائب المحترم على سؤاله المتمحور حول مشروع التنمية المندمجة في جبل تريف من معتمدية قرمبالية من ولاية نابل، حيث تعد منطقة جبل تريف من معتمدية قرمبالية من ولاية نابل وهي منطقة فلاحية بامتياز، تحتوي على أراضٍ فلاحية يتم استغلالها في أنشطة فلاحية متنوّعة من زراعة الحبوب والأعلاف إلى زراعات فصلية مختلفة وتربية الماشية.

كما تشمل المنطقة أراضي غابية ذات غطاء غابي كثيف وقد انتصبت بهذه المنطقة عدة مشاريع ذات صبغة تحويلية للمنتوجات الفلاحية على غرار تحويل الكروم وذات صبغة صناعية على غرار المقاطع.

كما تمثل المنطقة مخزونا طبيعيا هاما يجعلها قبلة سياحية في إطار السياحة الإيكولوجية خاصة مع وجود مواقع أثرية هامة بها.

أما من الناحية العقارية فإن الأراضي تتنوع بين الملكية الفردية والملكية المشتركة، كما تتواجد بها مساحات هامة على ملك الدولة الخاص إلى جانب ملك الدولة الغابي.

إلا أنه بالرغم من هذه المقومات الواعدة، بقيت هذه المنطقة دون تثمين لمواردها خاصة في مجال البنية التحتية وفي هذا الإطار تم التفكير في مشروع تنموي يمكن من استغلال وتثمين مواردها بطريقة مستدامة تبث فيها ديناميكية تنموية تساهم في تحسين ظروف العيش وتنمية المداخيل فيها.

وفي هذا الإطار تم إطلاق دراسة شاملة للمنطقة تهدف إلى الوقوف على أهم نقاط القوة واستغلالها في إطار مشروع مندمج يرتكز بالأساس على تثمين الموارد الطبيعية فيها ودفع التنمية الفلاحية مع العناية بالبنية التحتية.

وقد تم الانتهاء من إعداد مخطط التهيئة والتنمية المندمجة للمنطقة الذي سيتم اعتماده للشروع في إنجاز العناصر الواردة به ضمن ميزانية التنمية لسنة 2026.

وستمكن هذه البرمجة من الشروع في التهيئة الضرورية لحماية المنشآت وحماية المياه والتربة في مرحلة أولى على أن يتم الشروع في التنسيق مع الأطراف المتداخلة لإدراج كافة العناصر حال توفر مصادر التمويل.

كما يتم العمل حاليا على إدراج كامل المنطقة الغابية في إطار مشروع دعم الفلاحة شبه الغابية بالمنطقة الجبلية والذي سيمكن من تهيئة الغابة وحمايتها وتخفيف الضغط المتواصل عليها، ذلك أن المشاورات متواصلة مع الأطراف الممولة على أمل أن يتم الشروع في إنجاز المشروع خلال سنة 2026، بما في ذلك عناصر تهيئة المسالك الفلاحية وتهيئة الطرائد النارية والسلام.

تعقيب السيد النائب

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد الوزير، هل يرغب الزميل المحترم السيد محمد علي فنيرة في التعقيب وذلك لمدة لا تتجاوز خمس دقائق فليتفضّل.

السيد محمد علي فنيرة

سيدي الرئيس، ظلت الإجابة معلقة، إذ تم إدماج سؤالين معا. السيد الوزير لا يزال لديه إجابة أخرى فيما يخص الجمعية المائية. رجاء التثبت من هذا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

كل إنسان حر في جوابه.

السيد محمد علي فنيرة

فقط للتأكد.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

تفضل السيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والموارد الفلاحية والصيد البحري

السيد النائب محق.

تتزود المنظومة المائية بجبل التريف من معتمدية قرمبالية بولاية نابل عن طريق بئر عميقة أحدثت سنة 2013، بدفق جملي في حدود 30 لترا في الثانية، ثم انخفض ليبلغ 8 لتر في الثانية، تمتد هذه المنظومة المائية على طول يناهز 47 كيلومتر خطي من القنوات لفائدة حوالي ألف عائلة.

وقد تم سنة 2018 إعادة تهيئة المنظومة المائية وتطهيرها من الربط العشوائي وذلك بتركيز منشآت للربط الفردي بمبلغ جملي في حدود 2 مليون دينار.

أنجزت الأشغال تحت إشراف المصالح الفنية للمندوبية الجهوية بنابل وفقا للمواصفات المعمول بها في المشاريع المماثلة.

وبالتالي فإن وجود إخلالات تقنية في أشغال مد القنوات وكيفية ردمها وعدم وضع منشآت تنفيس يعني "فنطوز" يكون غير مطروح باعتبار أن المتابعة كانت مستمرة وعلى امتداد المدة التعاقدية للإنجاز التي بلغت 360 يوما.

أما بخصوص ربط عدد من المساكن بالشبكة دون عدادات مائية، فتجدر الإشارة إلى أنه وخلال فترة إنجاز الأشغال سجلت العديد من الاعتراضات من المنتفعين أدت إلى زيادة عدد منشآت الربط الفردي بأكثر من 340 منشأة إضافية، تم إنجازها على أن يتكفل كل منتفع باقتناء العداد المائي الخاص به غير أن هؤلاء المنتفعين لم يلتزموا بذلك.

هذا وقد تدخلت مصالح المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بنابل على إثر تراجع دفق البئر سنة 2023 وذلك باقتناء وتركيب محول أطوار كهربائي ومضخة غاطسة تتلاءم مع الخاصيات الفنية المحينة للبئر بمبلغ جملي قدره 76 ألف دينارا.

ومكن هذا التدخل من توفير كميات المياه اللازمة لتلبية حاجيات المنتفعين من مياه الشرب شريطة التخلي عن استغلال الماء الصالح للشرب في ري المغروسات، علما أن العديد من المواطنين يتعمدون ري مغروساتهم عبر قناة الجلب المؤدية للمنطقة التي تشهد حاليا تذبذبا في التزود.

كما تجدر الإشارة إلى أن الهيئة التسييرية للمجمع متخلية حاليا عن مهامها، بالإضافة إلى ذلك وبهدف الوصول إلى توزيع عادل للموارد المائية يتم حاليا القيام بأشغال بقيمة جملية في حدود 90 ألف دينار لمضاعفة القنوات في عديد المواقع وتركيز ثلاث منشآت تحكم في الشبكة وتغيير القنوات التي تشهد انسدادات متواترة.

ويتجه التأكيد في هذا الإطار على ضرورة تفعيل اللجنة المحلية لمقاومة الربط العشوائي وترشيد استهلاك الماء وتنشيط المجمع لبلوغ هذا الهدف.

أما فيما يتعلق بمقترح ربط المنطقة بشبكة الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه، فإن إحالة التصرف في أي منظومة مائية للشركة تخضع لموافقتها المسبقة.

وللتذكير فإن الوزارة تعمل على وضع خطة لإحالة التصرف التدريجي في أنظمة التزود بالماء الصالح للشرب للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه "SONEDE"، علما أن عدد منظومات المياه الصالحة للشرب بالوسط الريفي التي يتم التصرف فيها عن طريق المجامع المائية يبلغ 1875 منظومة مائية وشكرا.

أظن أنني أجبت على تساؤلات السيد النائب المحترم. شكرا.

تعقيب السيد النائب

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

تكتفي بالإجابة أو ترغب في التعقيب تفضل لك الكلمة السيد محمد علي فنيرة.

السيد محمد علي فنيرة

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السيد الوزير،

السيد الوزير، فقط أردت أن أعقب وأقول أن هناك حلول قريبة المدى نريد أن تأخذ فيها الإجراءات اللازمة وهي إصلاح 15 عطب في أقرب وقت وخاصة تطهير القنوات الممتلئة بالتراب وهذا سيمكن من إيصال الماء الصالح للشراب لأهلينا اليوم.

المطلب الثاني هو الربط وهذا نعول عليك لإنجازه للربط بالشبكة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه خاصة أنها عملية سهلة والربط قريب جدا والمائدة غنية.

أستغل الفرصة لشكر الإدارة العامة للهندسة الريفية التي أبدت التعاون في كل مرة نتصل بها، أيضا الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه وقسم المياه والتجهيز الريفي بالمندوبية الجهوية للفلاحة بنابل وكامل الطاقم المرافق لكم.

في نقطة ثانية، انطباع إيجابي اليوم نخرج به عندما نسمع أن 1800 جمعية الموجودة اليوم هناك برنامج أو استراتيجية لتبني العديد من هذه الجمعيات وهذا يمكننا اليوم من الخروج من منظومة مهترئة ونرجع للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه وتكون منظومة واضحة وآمنة خاصة.

هناك ديناميكية جديدة خلقت في الوزارة، وهذا ما نحتاجه اليوم لتلبية رغبات هؤلاء المواطنين، أهالينا في جبل تريف ونتعاون عليهم، هذه مشاكل أدت إلى مشاكل اجتماعية واقتصادية وبلغني أن في سنة 2026، سنتوجه نحو برمجة المشروع التنموي وهذا إن دل على شيء فهو يدل على عمل هذه الوزارة ونية طيبة لكي نحسن الوضع الاقتصادي والوضع الاجتماعي للمنطقة.

نقطة خامسة السيد الوزير هي تدعيم فريق الصيانة بمندوبية نابل، هناك عامل وحيد على 48 جمعية مائية مياه شرب أصبح الضغط قوي عليه، نرجو تدعيم هذا العامل الوحيد وإن شاء الله نرى مجلة المياه هنا قريبا وشكرا لكم على حسن الاستماع.

طرح السؤال الشفاهي
من قبل السيدة منال بديدة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا للزميل المحترم.

الآن السؤال الشفاهي الخامس للزميلة السيدة منال بديدة ولها عشر دقائق على أقصى التقدير..

السيدة منال بديدة

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وكافة إطارات الوزارة،

السيد الوزير، كل ما سأقوله وسأتساءل عنه وسأقترحه في هذا السؤال الشفاهي، كنت قد قلته وتساءلت عنه واقترحته منذ 13 مارس 2023 منذ تولي مهامي التشريعية وأنا أطرح في نفس المواضيع.

سنتان وأنا أنقل مآسي الناس في معتمدية بئر علي بن خليفة. سنتان كاملتان لكن ما من مجيب للأسف فأتساءل ألهذه الدرجة مآسي الناس غير مهمة على كل الحكومات المتعاقبة في بلادنا ما بعد الثورة التي كان من المفروض أن تعيد فينا الأمل في وطن قوامه العدل والإنصاف.

نحن لم نطلب لا ناطحات سحاب ولا تنظيم رحلات لكوكب المريخ، كل ما طالبنا به هو حقنا في حفنة ماء صالحة للشرب تصلنا بيسر وبثمن مناسب.

بلادنا السيد الوزير، ذات رقعة جغرافية صغيرة من المفروض يقع ربط كل المساكن بشبكات المياه، فإذا ما قارننا أنفسنا ببلاد كنا نتقدم عليها أشواط وأشواط، في مصر مثلا القاهرة ذات كثافة سكانية بحجم ضعف سكان تونس كاملة، لا تجد فيها شبرا واحدا بدون ماء، بل أكثر من ذلك، عمارات ذات 20 طابقا وأكثر كلها تتزود بالماء، أما نحن إذا ما طالبنا بهذا الحق، فيقال لنا أرياف ممتدة سيكلفنا إمداد أو مد القنوات المال الكثير أو يقال لنا نضبت المائدة المائية، فكيف تنضب المائدة المائية على الدولة وتلقي بخيراتها على الخواص؟ لأن أغلب المتساكنين في معتمدية بئر علي بن خليفة يتزودون من آبار هي على ملك الخواص.

ماذا نفعل السيد الوزير؟ هل نهجر أريافها ونقتل ما بقي في مجال الفلاحة لننتقل إلى المدن للبحث عن شربة ماء؟

السيد الوزير، جاء في الفصل 48 من الدستور أنه على الدولة توفير الماء الصالح للشرب للجميع على قدم المساواة وولاية صفاقس فيها 17 معتمدية، معتمدية بئر علي بن خليفة ثاني أكبر معتمدية جغرافيا ما يقارب 80 ألف متساكن، هي الأولى من حيث الفقر المائي، بل نحن تحت خط الفقر المائي والماء الموجود حاليا في بئر علي بن خليفة لا يكفي نصف حاجيات ربع السكان الذين يتزودون سواء بالشركة التونسية للكهرباء والغاز أو بالمجامع المائية، نصفه تقريبا.

كان من المفروض السيد الوزير أن تكون بئر علي بن خليفة ضمن الدفعة الأولى من المعتمديات التي استفادت من الربط بمحطة تحلية المياه بقرقور.

سؤالي الأول السيد الوزير، لماذا وقع استثناء معتمدية بئر علي بن خليفة من الربط بمحطة تحلية المياه بقرقور وهي أشد حاجة للماء من باقي المعتمديات؟ وأيضا قرقور محاذية جغرافيا لبئر علي بن خليفة أي أن التكلفة لن تكون كبيرة جدا.

من المغالطات العجيبة السيد الوزير، وجدت تقريرا على موقع وزارة الفلاحة كتب فيه مفاده أن بئر علي بن خليفة تتزود بـ 25 جمعية مائية ومحين هذا التقرير في ديسمبر 2024 وفي الحقيقة نجد فيه كل المساكن المنتفعة، في الحقيقة ثلثي هذه المجامع غير نشطة وقد تم إغلاقها وإغلاق المضخات التي تتزود منها.

سأعطيك مثالا السيد الوزير، كتبتم في التقرير هذا الموجود على موقع الوزارة جمعية ودران الجنوبي تستفيد منها 622 عائلة، في حين أن هذه الجمعية لم تعمل ولو يوما واحدا والمضخة موجودة منذ 1997 ووقع ربط مثلا منطقة الطويلة بالقنوات وتركيب العدادات أمام المنازل، لكن أكثر من عشر سنوات بدون ماء إلى أن اهترأت الشبكة ونفس المشكلة في ودران الشمالي، في بئر الغرايبة والعروق مليارات أهدرت من المال العام والمواطن لم يستفد منها.

من المفروض أن يقع محاسبة من أشرف على هذه المشاريع ولم ينهها.

أيضا المجمع المائي الخمايسة، كتبتم في التقرير تستفيد منه 104 عائلات، في حين أنه بالرغم من أن المضخة موجودة منذ 1991، إلا أن الجمعية غير نشطة منذ سنوات وهكذا هو حال السيد الوزير أغلب المضخات في معتمدية بئر علي بن خليفة التي تتزود منها الجمعيات المائية وأغلبها أغلق لعدم وجود الماء أو أيضا لعدم الصيانة.

من المفارقات العجيبة السيد الوزير أيضا أنه يتم غلق مجمع مائي بسبب شجار بين شخصين وهذا هو حال مضخة الحي السكني سيدي ظاهر 1، جمعية الربايع أيضا فيها 750 مشتركا الماء لا يصل حتى لنصفه.

مشروع المجامع المائية السيد الوزير هو مشروع فاشل بامتياز، يعني الدولة دفعت فيه مليارات لكن ذهب ضحيته المواطن البسيط وكان ضحية للقرارات المسقطة والمخططات غير المدروسة، بل ضحية للاستعمار المائي.

نجد أن كل هذه الجمعيات المائية السيد الوزير تتبع مشاريع تعاون دولي ألماني أو إيطالي أو إسلامي من المشاريع ذات التعاون الدولي وفي الحقيقة هو ارتهان دولي بل استعمار دولي.

وسؤالي الثاني السيد الوزير، متى يقع حل المجامع المائية نهائيا وإلحاقها بالشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه وإتمام مد الشبكات ومد القنوات وأيضا القيام بالصيانة الدورية؟

سيدي الوزير، في بئر علي بن خليفة قرابة 80 ألف متساكن لدينا فقط أقل من 4000 اشتراك في الشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه والباقي مطالب متروكة في الرفوف ودراسات توقفت منذ سنوات، هل يعقل السيد الوزير تجمعات سكانية يبعد عنها الربط بالشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه أقل من 500 متر وهم لا يتزودون بالماء؟

حتى الأحياء في وسط معتمدية بئر علي بن خليفة الذين يعانون دائما من الانقطاع المتكرر والمتواصل للماء، عديد الأحياء مثلا في حي الناظور لدينا 200 مسكن بدون ربط بالشبكة، في حي المستقبل أكثر من 50 مسكن، في حي الورود أيضا وكثير المناطق التي تمر القنوات من تحت أراضيهم ولكنهم لا يتزودون بالماء.

فالسؤال الثالث السيد الوزير، متى يقع الاستجابة لمطالب المواطنين المرمية في مصالحكم الجهوية ويقع تزويدهم أو ربطهم بشبكات الصوناد؟

تسربات المياه السيد الوزير في معتمدية بئر علي بن خليفة فحدث ولا حرج، ففي حين يبقى التسرب في مناطق أخرى لساعات أو لأيام، نحن في بئر علي بن خليفة يبقى التسرب لعدة أشهر، بل لسنوات، ونعطيك مثالا التسرب أمام المدرسة الإعدادية ابن الهيثم،

تسرب حي العرارمة يبقى على طول السنة، يقع الإصلاح ويعيد التسرب من جديد وعديد الأمثلة لكن للأسف الوقت ضيق لا يمكنني ذكر كل المناطق.

الفواتير السيد الوزير تتأخر لأكثر من ثلاثة وأربع ثلاثيات، يعني المواطن في بئر علي بن خليفة يتنقل لمركز الولاية لإقليم صفاقس الجنوبية لمسافة تفوق 100 كيلومتر ذهابا وإيابا لكي يستخرج فاتورة.

فسؤالي الموالي السيد الوزير متى يقع فتح فرع محلي للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه في بئر علي بن خليفة؟ لأن لديكم 5000 متر على ذمة الشركة في وسط المعتمدية وكنا تلقينا وعودا من قبل الثورة بفتح فرع محلي هناك.

أبدأ في إطار برنامجكم المتمثل السيد الوزير في تزويد المدارس الابتدائية أيضا بالماء الصالح للشرب، أنا كنت أعلمت على شبهات فساد في عدد 2 خزانات في المدرسة الابتدائية ماجل الزيتونة والمدرسة الابتدائية ربايع 2 حيث اختلط الصديد بالماء.

وسؤالي الموالي السيد الوزير، متى يقع فتح هذا الملف لما له من خطورة على صحة التلاميذ؟

أبدأ بالمناطق السيد الوزير ودائما أريد أن أبدأ بأكبر المناطق فقرا في بئر علي بن خليفة، حي المندرة وحي بو سليب والزوية، هذه ثلاث أحياء قائمة في وسط الشعّال، ثاني أكبر ضيعة زيتون في بئر علي بن خليفة التي من المفروض أن تشع على كامل تونس وتوفر لنا الاكتفاء الذاتي من الإنتاج الحيواني والخضر والغلال إضافة إلى الزياتين، لكن نجد المتساكنين هناك يفتقرون إلى أبسط مقومات العيش.

هم يعانون من العطش بالرغم من أن محطة الصوناد وآخر قنوات مد للصوناد تبعد عنهم أقل من 4 كيلومتر.

سؤالي الموالي السيد الوزير، متى يقوم ديوان الأراضي الدولية بصيانة المساكن، مساكن العاملين له الآيلة للسقوط وربطها بالماء الصالح للشراب وصيانة المدرسة والطريق وغيرها من ضروريات الحياة؟

ودران الشمالي السيد الوزير من أكبر العمادات في بئر علي بن خليفة، لا يوجد فيها لا جمعيات مائية ولا ربط بـ "SONEDE"، الأهالي يتزودون من هناك بالصهريج التي تتكلف بين 120 دينار و150 دينار من الشعّال وأيضا يشربون من الآبار المالحة.

وكنت راسلتكم عديد المرات في مشكل بئر الرواشد الذي اعترضوا عليه عديد المواطنين كان يمكن أن يحل مشكلة هذه العمادة وباقي العمادات.

في القندول السيد الوزير توجد عديد الآبار الغنية بالماء لكنها مالحة وأنا كنت اقترحت تحلية آبار هذه المياه مع العلم أن الدولة تعمل بتقنية تحلية الآبار الجوفية منذ الستينات، فلماذا لا يقع العمل بتحلية المياه الجوفية التي ستكلفنا أقل بكثير جدا من تحلية مياه البحر؟

ولماذا لم يقع تحلية ثلاث آبار موجودة في منطقة ليماية التي كانت تحل لنا نهائيا مشكلة الماء في معتمدية بئر علي بن خليفة؟ وشكرا.

إجابة السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا للزميلة المحترمة والآن نحيل الكلمة الى السيد عزالدين بالشيخ وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري لتقديم جوابه في مدة لا تجاوز عشر دقائق فليتفضل.

السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

شكرا سيدي الرئيس،

شكرا السيدة النائبة المحترمة على السؤال،

للإعلام تتزود معتمدية بئر علي بن خليفة من ولاية صفاقس بالماء الصالح للشرب عن طريق قناتي جلمة وسبيطلة لجلب المياه الجوفية الراجعة بالنظر إلى الشركة الوطنية لاستغال ولتوزيع المياه "SONEDE" والتي تشكو نقصا فادحا في الموارد المائية، حيث تتزود بعض المجامع المائية بالوسط الريفي من نفس المحور وتشهد اضطرابا وانقطاعا في التزود بشكل مستمر وأخرى مرتبطة بآبار عميقة بالمائدة المتوسطة وهي تشكو نقصا في الموارد المائية نتيجة الحفر العشوائي الذي أضر بالمائدة المائية.

وتعتمد هذه المجامع على نظام التداول في عملية التزويد لمناطق تدخلها علما وأن المعتمديات المجاورة أي الصخيرة والغريبة والمتواجدة بالمحور الجنوبي للشركة الوطنية لاستغلال ولتوزيع المياه تعيش نفس الوضعية منذ سنوات.

وتجدر الإشارة الى أن الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه تؤمن تزويد حوالي 23% من متساكني مدينة بئر علي بن خليفة التي يتم تزويدها كذلك عن طريق الهندسة الريفية التابعة للمندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بصفاقس بنسبة 74%.

وعليه ولتدعيم الموارد المائية بالجهة وعلى إثر القيام بعمليات استكشاف المائدة العميقة بالمعتمدية التي بينت أن نسبة الملوحة تصل إلى حوالي 10 غرام في اللتر، برمجت شركة "SONEDE" تدخلات لتحسين التزويد وذلك باقتناء ووضع 2800 متر طولي من القنوات قطر 315 مليم وكذلك كهربة وتجهيز محطة ضخ سيدي الظاهر 1 بكلفة جملية تناهز 3 ملايين دينار، كما أنه من المؤمل أن تتحسن الموارد المائية بمنطقة بئر علي بن خليفة بعد ربط معتمديات المحور الجنوبي للولاية، بمحطة تحلية مياه البحر بصفاقس وشكرا.

تعقيب السيدة النائبة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا سيدي الوزير، هل ترغب الزميلة المحترمة السيدة منال بديدة في التعقيب وذلك لمدة لا تجاوز خمس دقائق؟ تفضل.

السيدة منال بديدة

شكرا سيدي الرئيس،

والله أعتذر السيد الوزير ربما إجابتي لن تعجبك، لو لم تجبني لكان أفضل، لقد وجهت لك ثمانية أسئلة لم أتلق أي إجابة على أي سؤال منها ونحن عندما نطالب الدولة ببعض الحقوق دائما يتم إلقاء اللوم على المواطنين وذكرت بأن الآبار العشوائية هي السبب الرئيسي التي لم تمكن للدولة من تزويد المواطنين أو نضبت المائدة

المائية بسبب ذلك، في بئر علي بن خليفة لدينا 9 آلاف فلاح السيد الوزير وليسوا 9 ملايين فلاح لأن عندما يكون عدد الفلاحين مرتفع فإن استغلالهم للمياه يكون أكثر ولذلك يتم تخفيض تزويد المواطنين بالماء.

أيضا كتصحيح معلومة السيد الوزير قلت أن محطة سيدي الظاهر تمت تهيئتها وصيانتها بمبلغ يقدر بـ 3 مليارات وهذا غير صحيح فالمضخة تم برمجتها في برنامج التنمية المندمجة من 2018 ولكن من قبل الثورة لم يتم إجراء أي صيانة لها، فمثلا في سيدي الظاهر التي ذكرتها السيد الوزير في إجابتك التي تمر منها القناة المتأتية من الشمال وثلاثة أرباع متساكنها عطشى، أيضا لدينا في الناظور الجمعيات المائية التي أردت إجابة عنها لأن السيد الوزير السابق وفي إطار استمرارية الدولة يجب مواصلة البحث عن كافة الحلول أو المخططات. السيد الوزير السابق كان قد وعد بحل المجامع المائية وبإلحاقها بالشركة التونسية لتوزيع واستغلال المياه وأكبر عمادة لدينا أيضا الناظور وقع غلق الجمعية قبل الثورة والمضخة أيضا منذ ثلاث سنوات.

فبالرجوع إلى البرامج التي تم تحقيقها على أرض الواقع وعلى مستوى متابعة هذه البرامج هل تم تنفيذها أم لا؟ نجد شيء يندى له الجبين، مثلا السديرات الشمالية التي تم ربطها منذ سنة 2017 عن طريق الارتهان الألماني ولكن لم يقع تزويدهم بالماء إلى أن اهترأت الشبكة أيضا، لدينا منطقة كبيرة أيضا وتعتبر من بين أكبر المناطق أم الشوشة تمر القناة من وسط المدينة لتزود مناطق أخرى، أي لا توجد استراتيجية واضحة.

سيدي الوزير، أكبر مشكل في الدولة وأهم وزارة هي وزارة الفلاحة لأن الله سبحانه وتعالى قال: "وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ"، أي أن أهم مشكل في بلادنا هو مشكل الماء والتزود بالماء ليس فقط في الأوساط الريفية كما هو موجود لدينا ولكن حتى في المدن، الجمعية المائية الوحيدة التي وقع حل كل مشاكلها هي جمعية الأبراج، منطقة اللطايفة بالرغم من أنها منطقة فلاحية هي أرض فلاحية وغنية ومعروفة هذه المنطقة بوجود مائدة مائية فيها غنية لكن يعاني أيضا المتساكنين من الانقطاع المتواصل للماء.

سيدي الوزير، رجاء لفتة للمناطق ذات الوسط الريفي، نريد حلولا عاجلة لأن المواطنين لن يصبروا أكثر والناس لن ينتظروا أكثر، فرجاء إيلاء العناية اللازمة للحقوق الدستورية للمواطنين كحقهم في الماء الصالح للشرب وشكرا سيدي الرئيس.

طرح السؤال الشفاهي

من قبل السيد الطاهر بن منصور

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، السؤال الشفاهي للسيد الزميل المحترم السيد النوري الجريدي. الكلمة للزميل المحترم وله عشر دقائق على أقصى تقدير.

السيد النوري الجريدي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الفلاحة والوفد المرافق له،

هذا أضخم كتاب (وأظهر السيد النائب كتاب) من كتب ميزانية الدولة، مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري، جدول المشاريع الممولة بواسطة قروض خارجية وهبات، اسم ولاية قفصة لم يذكر ولا مرة ما عدا بعض المشاريع الجهوية التي تعاني التعطيل والتعطيل والتعطيل، ولاية بحجم ولاية قفصة تغيب عن مشاريعكم الكبرى متى ينتهي العقاب؟

بدأ سؤالي بتعطيل: فأمام المماطلة والتعطيل والتقاعس الواضح والممنهج في التعاطي مع أغلب المشاريع الفلاحية المبرمجة والمسالك الفلاحية ومع رخص حفر الآبار وإتمام مشاريع المناطق السقوية في القطار وبالخير والسند وقفصة، أريد أن أتحدث بعض الشيء عن شبهات الفساد التي تطرقت إليها في السؤال، بئر في النوامر الغربية السند "طرمبة" يتم اشتراؤها بـ10 ملايين لإصلاح البئر وهذا لا يمكن أن يحصل والأمثلة كثيرة الملايتية، بئر أولاد تيجان، زانوش، بئر الظواهر، بئر الصمايرية وبياضة اللغز "احفر واردم"، آبار في القوصية وناشين والصمايرية 90% من صفقات حفر الآبار في قفصة باسم مقاول واحد ويمكنك مراجعة الإسم والصفقات موجودة وعلينا بمراجعة الإحصائيات، أكثر من 90 بئر تم حفرها وغلقها بعد بداية الأشغال بدواعي مختلفة في الفرش، السند، بئر القلعة، طريق ماجورة، بئر القوصة، بئر ماجورة المحاذية لبئر الناظور والقائمة تطول.

أكبر ملف فساد، عندما تبرمج الدولة بئر بـ 250 متر ولا يتم حفر سوى 70 أو 60 متر وبقية تكاليف الحفر أين تذهب؟ كل عملية حجز لآلة حفر بئر غير مرخصة هي عملية رشوة ثلاثية الأبعاد، أدوات التنفيذ كلها تتحصل على نصيبها مئات الفلاحين يحدثونك عن نفس الموضوع، وزارة ترفض تراخيص حفر الآبار، سياسة تنكيل وتجويع تديرها عصابات، هل فهمتم لماذا أكدت في أكثر من مناسبة أن أجهزة الرقابة يجب أن تعود إلى رئاسة الجمهورية لأنه "حاميها حراميها".

الموارد المائية في مندوبية الفلاحة قفصة، شبهات فساد منظم والشهادات بالمئات والتعطيش أخ التجويع، هل من المعقول أن نفس الوزارة تحرم صغار الفلاحين من رخص حفر آبار لتنقذهم ولتنقذ عائلاتهم، نفس الوزارة تعطي ترخيص لمستثمر واحد في ولاية قفصة 12 رخصة بئر عميقة، يمكنه بعث بحيرة والله العظيم رأيتها بعيني سيدي الوزير يتم تعبئتها في أكثر من 20 يوم، لنصدر ماذا؟ لنصدر"الخس" لإيطاليا.

السيد وزير الفلاحة، إن وضع الفلاحة في القطار وفي السند وفي بالخير وفي قفصة عامة عار وفضيحة، عصابات الأعلاف وعصابات الأسمدة وعصابات الأدوية وعصابات التلاقيح.

المنطقة السقوية في الصمايرية تقدر بأكثر من مليار يقوم بتعطيلها مواطن والسلط تشاهد هذا، حال الناس والفلاحين في النوامر الشرقية والغربية بالسند يبعث عن الشفقة وكأنهم ليسوا أبناء هذه الدولة، لا مسالك ولا ماء ولا كهرباء.

وضعية العشرات ممن تم التمديد لهم في سن التقاعد بثلاث سنوات والتزموا مع البنوك إجراء يعرضهم لصعوبات خطيرة، الرجاء التراجع عن هذا القرار وتمكينهم من القرار الأول.

إجابتكم حول إحداث معهد أعلى للفلاحة بالسند، غير مقنعة بالمرة لاعتبارات عديدة: توفر كل شروط نجاح هذا المعهد في السند منها توفر البناءات والمبيتات والضيعات الدولية وتوجه الدولة في حد ذاته نحو الخيار الفلاحي بديلا استراتيجيا اقتصاديا وانفتاح موقع مدينة السند على ولايات: القصرين وسيدي بوزيد وتوزر وقابس

وقبلي، مراسلة من 13 جوان 2024 ووصلت إجابتكم يوم 27 جانفي، ثمانية أشهر ليتم تقديم إجابة على موضوع بهذه الأهمية.

المياه المعالجة في محطة التطهير بالقطار إلى حد الآن غير مستغلة وتمثل كارثة بيئية على مدينة القطار، ما مصير الدراسة التي تنجز لاستغلالها في ري 40 هكتار من واحة القطار وما هو برنامج وزارة الفلاحة لإعادة إحياء واحة القطار التي تعد رئة القطار الاقتصادية والبيئية؟ أهالي القطار وجعهم حال واحتهم، وجعهم حال أقدم نظام ري في العالم الا وهو نظام "المقايل" الذي قاموا به "القطايرية".

غراسات الفستق في القطار، أمر محزن معقول، هل ما يحصل أمر معقول، أين برنامج الوزارة؟ العمايم سبعين سنة استقلال لا يوجد بها منطقة سقوية واحدة، حلم الأهالي في منطقة العمايم من القطار أن يروا بئر سقوية وأن يروا منطقة سقوية.

أولاد بوسعد للمرة الألف أقول إنهم يشربون من مياه خزان فضيحة وعار وقد راسلتكم بهذا الخصوص، غير صحي لو تحصل لا قدر الله كارثة فإنكم ستتحملون مسؤوليتكم كاملة.

سيدي الوزير، هل زرت بلخير من ولاية قفصة؟ أنا لا أتصور ذلك، أدعوك لزيارتها من الرواشد للطلح لأولاد الحاج، لأولاد منصور، لبلخير، للعياشة حوالي الوادي بلد نستها الدولة، سقطت من ذاكرتها، مناطق سقوية أوهام، مشاريع أوهام، مسالك فلاحية أوهام، عطش في بعض العمادات في بلخير يذكرك بالعصور الوسطى، أينما أدرت بصرك في بلخير تتأسف على الأرض المشققة السوداء وعلى الغرس الذي حرق وعلى الحيوانات التي تعاني.

لقد "شاح ريقي" ومللت من المراسلات وآخرها راسلت رئاسة الحكومة من أشهر لإنقاذ بلخير ولا من مجيب.

برامج الدولة وقروضها وهم وكذبة في بلخير والقطار والسند بالإضافة إلى أن إدارة "BTS" في قفصة تنكل بهم وتحرمهم، يأتيك الموت في قرانا من كل الجهات.

إجابة الوزارة بخصوص تزويد منطقة الرواشد بالماء الصالح للشراب، جواب غريب عجيب ورد في 27 جانفي 2025 وصف الحالة ولم يجب عن السؤال، الجواب: تم قطع التيار الكهربائي بسبب تراكم الديون على كذا، إذن لا نشرب؟ تم قطع التيار الكهربائي على جمعية متخلد بذمتها ديون بـ 300 مليون في الرواشد، إذن لا نشرب؟ الجواب ناقص.

نقص في الإطار المختص، في خلايا الإرشاد من تقنيين وإداريين، بنية تحتية للإدارات المحلية من عهد الاستعمار حتى أن أسقف بعض البناءات مهددة بالسقوط بالسند مثلا، نقص في معدات العمل وحتى ما هو موجود من أسطول السيارات "خردة".

مشروعي مذبح الدجاج ومجمع الحليب بالسند، ما دواعي رفضهم؟ الفلاحين في الأرتوص وفي القطار وفي نشيو والسند وبلخير في حرب يومية مع شح المياه ورخص الآبار المرفوضة على الفلاحين والممنوحة للناس التي تصدر "الخس" لإيطاليا متى تنتهي معاناتهم؟ فلقد ملوا.

الضيعة الفلاحية الدولية بالسند، يمكن أن تتحول إلى ضيعة تشغل أكثر من 1000 "أسمعت لو ناديت حي ولكن لا حياة لمن تنادي".

تسمية مندوب لولاية قفصة، مندوب فلاحة مكلف بتسيير شؤون المندوبية، لماذا لا يتم إدراج دوائر التمويل والتشجيعات ضمن القانون الأفقي للاستثمار، وهذا مهم لدراسة ملفات صغار الفلاحين لأنه المستثمرين المشروع الذي يتجاوز 60 ألف دينار فإن دراسته تتم في " APIA" وأعني بذلك المشاريع البعلية والمواجل وأربعة أبقار ومسكن ريفي. ثم ما هو برنامج الوزارة في المنتوجات البيولوجية والفلاحية والإيكولوجيا في قفصة.

السؤال قبل الأخير، موضوع البحيرات الجبلية في السند جبل وماجورة والقطار وبو عمران وأولاد بو سعد، ألم يحن الوقت لإقراره بشكل جدي كبديلا استراتيجيا في المياه؟

مشروع المناطق السقوية السقي من بلخير للمتلوي متى سيرى النور، متى سيتم توفير الاعتمادات له كبقية مشاريعكم؟ شكرا سيدي الوزير.

إجابة السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والآن نحيل الكلمة إلى السيد عزالدين بالشيخ وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري لتقديم جوابه في مدة لا تتجاوز عشر دقائق فليتفضل.

السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

شكرا، بالنسبة لعملية منح رخص حفر الآبار المائية متواصلة دون تعطل غير أنها تخضع إلى عديد الإجراءات الجاري بها العمل على المستوى الجهوي والوطني وهي تختلف بحسب البئر عميقة أو سطحية.

مطالب رخص حفر الآبار العميقة: يتم دراستها حالة بحالة والقيام بزيارات ميدانية في الغرض من مختصي دائرة الموارد المائية بالجهة، يشترط على الفلاح صاحب المطلب تقديم دراسة جيوفيزيائية وتحليل تربة لقطعة الأرض المزمع إنجاز البئر فيها وعند استيفاء الشروط اللازمة والقيام بجميع الإجراءات يتم عرض كل المطالب على اللجنة الجهوية للمصادقة عليها مبدئيا بالقبول أو بالرفض ثم يتم إحالة المطالب على اللجنة الوطنية التي تبت فيها نهائيا.

مطالب رخص حفر الآبار السطحية: يتم دراستها والموافقة عليها أو رفضها عن طريق دائرة الموارد المائية بالجهة واللجنة الجهوية وفي إطار الحرص على دعم الاستثمار والتشجيع في ولاية قفصة خاصة معتمديات القطار وبالخير والسند تعطى الأولوية لأصحاب الشهادات المعطلين عن العمل وذوي الاحتياجات الخصوصية والفئات المهمشة بالتنسيق الدائم مع السلطات الجهوية.

بخصوص إتمام مشاريع المناطق السقوية في القطار وبلخير والسند: بالنسبة إلى المنطقة السقوية الصمايرية انتهت الأشغال وتم القبول النهائي للمشروع من قبل المصالح الفنية لدائرة الهندسة الريفية بقفصة بتاريخ 13 نوفمبر 2022 بعد عدة تعطيلات من طرف فلاحي المنطقة أثناء إنجاز المشروع.

أما فيما يخص أشغال الكهربة، فقد تأخرت دراسة الكهربة منذ سنة 2018 من قبل الشركة التونسية للكهرباء والغاز وبعد التوصل مؤخرا بالكلفة التفصيلية الخاصة بالكهربة وبعد الموافقة عليها تم

فتح الاعتمادات وحاليا بصدد تسجيل الصفقة بالتفاوض المباشر مع مصالح الشركة التونسية للكهرباء والغاز بقفصة.

بالنسبة إلى المنطقة السقوية بالقرعة 2 بالسند: تم حفر بئر بالمنطقة وسيتم اقتراح برمجة دراسة لإحداث منطقة سقوية للري التكميلي.

بالنسبة إلى إحداث أربع مناطق سقوية للري التكميلي بمعتمدية بلخير فإن المنطقتان السقويتان أولاد زايد 2 والرواشد 2 انطلق مكتب الدراسات المكلف بإنجاز الدراسات بإحداث منطقة سقوية للري التكميلي أولاد زايد 2 وإحداث منطقة سقوية للري التكميلي الرواشد 2 ولكن تم إعداد إذن بإيقاف الدراسة وذلك لتحديد الحدود الأولية للمنطقتين.

المنطقة السقوية أولاد زايد الشرقية، دخلت حيز الاستغلال.

بالنسبة إلى المنطقة السقوية للري التكميلي أولاد بلحسن: انطلقت أشغال الهندسة المدنية.

بالنسبة إلى إحداث منطقة سقوية جديدة بالقوسة تم حفر بئر للري التكميلي بالقوسة الشرقية ولكن بسبب الهبوط الحاد للمائدة المائية لا يمكن برمجة استغلاله، كما تم رفض فتح الاعتمادات لدراسة إحداث المنطقة السقوية للري التكميلي.

بالنسبة إلى إحداث منطقة سقوية جديدة بالقرعة 3 من معتمدية السند بسبب الهبوط الحاد للمائدة المائية لم يتم الإعلان عن طلب العروض لدراسة إحداث منطقة سقوية بكامل الولاية.

بالنسبة إلى إحداث المنطقة السقوية بالنوامر الشرقية والنوامر الغربية والقلعة الشمالية من معتمدية السند لا يمكن حفر آبار بالمنطقة في الوقت الحالي نظرا للهبوط الحاد للمائدة المائية.

بخصوص الصحة الحيوانية بولاية قفصة: رغم النقص الفادح في العنصر البشري ووسائل النقل قامت المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بقفصة بحملات شملت كل أنحاء الولاية لتلقيح الأغنام والماعز والأبقار والإبل ضد جدري الأغنام والحمى القلاعية والحمى المالطية وجدري الإبل والإجهاض المعدي عند الأبقار، كما قامت المندوبية بحملات وطنية واستثنائية ضد داء الكلب شملت تلقيح الكلاب والقطط والخيول وضد الجلد العقدي والحمى القلاعية بكامل معتمديات ولاية قفصة.

بالإضافة إلى ذلك نظمت المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بقفصة، أياما تحسيسية بإقامة الخيمات البيطرية بزانوش والسند وسيدي أبو بكر وقفصة الشمالية.

كما نظمت المندوبية قافلة صحية بيطرية بمعتمدية أم العرائس شارك فيها كل أعوان دائرة الإنتاج الحيواني قصد الترفيع في نسب التلقيح وحماية الإنسان والحيوان من خطر الإصابة بداء الكلب.

بالإضافة إلى ذلك تولت المندوبية تنظيم أيام تحسيسية بالمدارس لمزيد توعية الأطفال بمخاطر داء الكلب وكيفية الوقاية منها أيام 21 و22 و27 و29 نوفمبر 2024 كما تولت متابعة عمليات قنص الكلاب السائبة ورفع العينات للتحاليل بمعهد باستور، متابعة الكلاب أو القطط العاضة لمدة 15 يوما وذلك بالتنسيق مع الإدارة الجهوية للصحة.

بخصوص استراتيجية الوزارة لإدماج صغار الفلاحين في المنظومات الاقتصادية: توجد عديد الآليات تهدف لإدماج صغار الفلاحين في المنظومة الاقتصادية من بينها آلية قانون الاستثمار عدد 71 سنة 2016، آلية القرض العقاري الفلاحي، اتفاقيات الشراكة المتعلقة بالتمويل بين وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية والبنك التونسي للتضامن، اتفاقيات الشراكة المتعلقة بالتمويل بين وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية ومؤسسات التمويل الصغير.

كما تعمل الوزارة على إيجاد خطوط وآليات تمويل تتماشى وخصوصيات صغار الفلاحين من ذلك:

التمويل في إطار الصندوق الخاص بالتنمية الفلاحية والصيد البحري الممول عن طريق ميزانية الدولة في نطاق المشاريع المراقبة العادية للتمويل لتمويل الزراعات الكبرى بقروض موسمية في حدود 650 ألف دينار.

تمويل قروض موسمية بالنسبة إلى الزراعات الكبرى في إطار مشروعي "Bontaz" و"بدتفيك" في حدود 8 ملايين دينار.

تمويل القروض الموسمية الخاصة بالزراعات الكبرى طبقا للمنشور المشترك مع البنك التونسي للتضامن بتاريخ 18 أكتوبر 2024.

تمويل موسم التمور لموسم 24-25 طبقا للمنشور المشترك مع البنك التونسي للتضامن.

تمويل موسم جني الزيتون لموسم 24-25 طبقا للمنشور المشترك مع البنك التونسي للتضامن عدد 180 بتاريخ 13 ديسمبر 2024.

بخصوص المركب الفلاحي قفصة -السند من ولاية قفصة: يقوم المركب الفلاحي قفصة- السند بالأشغال الفلاحية اللازمة من حراثة وزبيرة وري تكميلي للغراسات المتضررة من جراء انحباس الأمطار وارتفاع درجات الحرارة بالجهة على مدى سنوات عديدة.

بالرغم من الإمكانيات المتوفرة والمتواضعة والمتمثلة في بئر عميقة ذات دفق مياه ضعيف يساوي 4 لتر في الثانية بعيدة عن غراسات الزياتين التي تمسح 609 هكتار وجرارات فلاحية قديمة.

وقد تم برمجة حفر بئر عميقة وتركيز معدات ري قطرة -قطرة بـ 50 هكتار من غراسات الزياتين المنتجة خلال المخطط الموسمي 24-25 وذلك إثر الحصول على رخصة حفر البئر العميقة بالضيعة بتاريخ 18 أكتوبر 2024 على أن يتم الإنجاز خلال هذا الموسم عند توفر السيولة المالية.

كما سيتم...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

أعيدوا المصدح للسيد الوزير ليكمل.

السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

كما سيتم برمجة حفر بئر عميقة خلال الموسم 25-26 لري غراسات الزياتين المنتجة وإحداث دراسات مروية من الزياتين والفستق على مدى المواسم المقبلة لاستغلال مساحات المراعي الشاسعة.

بخصوص مشروع إنشاء معهد عالي للفلاحة بالسند: تبعا لمراسلات واردة من السادة ولاة مدنين وقبلي وقفصة وتوزر المتعلقة بمقترح إنشاء مؤسسة تعليم عالي للفلاحة بالجنوب التونسي وتبعا للأسئلة الكتابية المطروحة من قبل السادة أعضاء مجلس نواب الشعب خلال سنة 2024 حول إمكانية إحداث معهد عالي للفلاحة الواحية والصحراوية بقبلي، وإحداث معهد عالي للفلاحة الواحية بدقاش ومعهد أعلى للفلاحة بالسند بقفصة.

إحداث معهد أعلى للفلاحة بمدنين فإن الوزارة تؤكد على أن دعم الفلاحة في الجنوب التونسي أصبح ضرورة ملحة في الوقت الحالي خاصة في ظل التحديات المتزايدة التي تواجه القطاع الفلاحي وعليه فإن اقتراح إحداث مؤسسة تعليم عالي للفلاحة بالجنوب التونسي يمثل خطوة استراتيجية هامة لتعزيز هذا القطاع ليصبح أكثر تأقلما مع التحديات البيئية والمائية المستجدة من جهة ولتحقيق الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة من جهة أخرى.

وتجدر الإشارة إلى أن منظومة التعليم العالي الفلاحي تضم حاليا 11 مؤسسة تعليم عالي فلاحي تحت إشراف مؤسسة البحث والتعليم العالي الفلاحي

التي تعمل على إصلاح التعليم العالي الفلاحي من خلال تجديد برامج التكوين وملائمتها مع متطلبات سوق الشغل إضافة إلى مراجعة خارطة التكوين وتوزيع الاختصاصات بما يتماشى مع الأولويات الوطنية ويأخذ بعين الاعتبار الانخفاض الحالي في عدد الطلبة المسجلين في السنوات الأخيرة على المستوى الوطني من جهة ومتطلبات سوق الشغل من جهة أخرى وشكرا.

تعقيب السيد النائب

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

هذه على حساب حصتك في التعقيب، الإضافة للسيد الوزير.

تفضل أستاذ النوري جريدي، لديك خمس دقائق تفضل.

السيد النوري الجريدي

شكرا،

سيدي الوزير، أنا لا ألومك في شخصك ولكن يبدو أن "الزغاريد أكثر من الكسكس"، دراسة، طلب عروض، برنامج إعادة، عروض، دراسة، بصدد الدراسة فلدينا في دائرتي برامج تنتظر الإمضاء منذ 13 و14 سنة فما تمت كتابته موجود وتلقيت هذه الإجابات والماء غير موجود، مثلا ضيعة السند 3 آلاف هكتار تقريبا فهل هذا معقول؟ حتى لو تقال لمجنون لا يصدقها 3 آلاف هكتار فيها بئر وحيدة وتعلة الرخص الهبوط الحاد فلماذا لم يقع ذلك الهبوط الحاد لم يقع على تصدير الخس لإيطاليا؟ ألا يكون الهبوط الحاد إلا على آبار السند والقطار وبلخير؟

متفقون أن الدولة تحتكر العنف والقوة والسلاح وكي لا تنفلت الأمور وأنتم تملكون السماء والأرض والبحر فبالله عليكم اسمحوا للخواص بالعمل، فأنتم الدولة والقوة وتملكون وزارة اسمها وزارة أملاك الدولة فاحتكروا القليل من بحركم واشتروا مراكب صيد خاصة بكم ووفروا لشعبكم الأسماك بسعر يربحكم ويزيح الضغط عن الشعب.

أليس الماء المعدني يخصكم ويخص الدولة؟ فدعوهم يبيعون بدينار أو الفين واحتكروه أنتم لأنكم الدولة جزء منا ويتم البيع بسعر مربح لكم بالطبع حتى لو بيعت بـ 300 مليم.

واحتكروا زيت الزيتونة وخزنوه وعلبوه وصدروه وبيعوه مدعوما للمواطن ويكفي من استيراد زيت السرطان والأمراض والهم.

أنتم الدولة وقمحكم الطيور تأكل آلاف القناطير منه وقد منّ الله بخيره فابنوا المخازن وشجعوا الفلاحين واشتروا منهم بنصف السعر ويجب عليكم مصارحة هذا الشعب المغبون بأن القرار ليس قراركم لا في الأسماك ولا في اللحوم ولا في الزيت ولا في القمح ولا في الدقلة ولا في أي شيء، القرار بين أيدي العائلات والسماسرة وراء كل صفقة ألف شبهة فساد وألف "تعكعيكة" مثلما يقول التونسيون.

يا توانسة لا يريدون الاستثمار الصحيح لأنهم لا يملكون القرار وليس في متناول أيديهم وأتحدى هذه الحكومة وتحديت الحكومة السابقة أن يحققون غراما من سيادتكم الطاقية والفلاحية والصحية والمائية ولا يمكنهم هل تعرفون لماذا؟ لأن قرار تأميم الثروة وتأمين حياتكم يستوجب مسؤولا تقدميا وثوريا يتحدى من أجل أن يدخل التاريخ، للأسف الموجود "ماكينة تعيد رسكلة ماكينة" وتم طحن الشعب التونسي "سلمولي" على الجلاء الزراعي "وسلمولي" على السيادة الوطنية.

السيد وزير الفلاحة، كم ستبقى في الوزارة عام أو اثنين أو ثلاثة؟ مثل غيرك كلنا سنغادر هذه الكراسي ومن يريد الاصطفاف مع شعبه المنهوب والمفقر والمغبون والمغدور يجب عليه أن يفكر ويفعل خارج الماكينة وخارج النسق حتى توجعهم وتفرح شعبك.

هذه ميزانيتك في الاستثمار وظفها كلها لصالح شعبك فأنت ستغادر لا محالة ولكن حين تنتصر لشعبك تخرج من الوزارة وتدخل قلوبهم وإلى التاريخ، أعرف أن المهمة صعبة أعانك الله وشكرا.

طرح السؤال الشفاهي
من قبل السيد الطاهر بن منصور

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السؤال الشفاهي السابع للزميل المحترم السيد الطاهر بن منصور.

السيد الطاهر بن منصور

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

في ظل غياب كل مقومات التنمية الاقتصادية في جهة قبلي تقريبا يبقى المجال التنموي الوحيد هو الفلاحة لذلك فهي السبب الأساسي الذي يربط مواطني الجهة بتلك الأرض.

مشاغل الفلاح في قبلي متعددة ولكني سأكتفي في هذه المناسبة بجانب واحد منها فقط وهو مياه الري وخاصة معضلة الآبار العمومية وسنترك المشاغل والمشاكل الأخرى المتراكمة في بداية الإطار الواحات القديمة والآفات والأمراض المستجدة ومشاكل مياه النز ووضعية الجمعيات المائية ومشاغل الدعم والتسويق الخارجي إلى مناسبات أخرى.

وحتى يكون حديثنا أكثر وضوح ومنهجية يمكننا تقسيم مشاغل مياه الري إلى صنفين، صنف أول هو المياه الساخنة لدينا تقريبا في ولاية قبلي حوالي 34 بئر ساخنة جلها إن لم نقل كلها تعاني من مشكلات ماء فإما آبار ساخنة تعاني من أعطاب متكررة أو آبار ساخنة انتهى عمرها الافتراضي ولكن ما زال يتم استغلالها وكثرت مشكلاتها أو آبار ساخنة في حالة نضوب نهائي، هذا الصنف أي الساخنة ينقسم في حد ذاته إلى ثلاثة أنواع لكل نوع مشكلاته.

النوع الأول آبار انتهى عمرها الافتراضي ولكنها ما زالت تشتغل لقد ظهرت عليها عديد الأعطاب مثل اهتراء الأنابيب الداخلية الكسوة وارتفاع نسبة الكبريت والتملح وارتفاع نسبة الطين في الماء، الأمر الذي يهدد بكوارث مثالا عن ذلك بئر يو عبد الله، بئر زاوية الحرث، بئر زاوية الحارث بئر الماقس سد الباب، سيدي الخضري، وكلها تتطلب تدخلا سريعا والاستعجال من أجل تعويضها وإصلاح الأعطاب الحالية فيها لذلك سؤالي ما هو برنامج الوزارة بهذا الصف الأول؟

النوع الثاني أبار وقع إحداثها ولم يقع استغلالها تماما مثال بئر باقة محفور لأكثر من سنتين ولكن لم يقع استغلالها وينتظر "البرادة وبئر مطرح ناجي ام الفرث" الذي يعاني من إشكاليات فنية في الربط ما بين البئر والبرادة وبئر الشارب وهو تقريبا من 2005 يعني منذ حوالي 20 سنة وهو جاهز وينتج حوالي 120 م في الثانية دفعوا فيه ميزانية تجهيز وغيره لكن لحد الآن لم يقع استغلاله وهو عينة حية لسوء التخطيط ولاهدار المال العام. ما هو برنامج الوزارة في بئر الشارب خاصة؟ والى متى ستتواصل الحال في بير باقة وبئر مزرع ناجي وأم الفرث؟

النوع الثالث وهي مشكلة فريدة من نوعها فيه آبار انتهت تماما وخارج الخدمة مثل الامتلاء في جلمة وقبلي وبئر أم السمعة وانطلقت صفقة الحفر في البعض من هذه الابار منذ حوالي ست سنين وبرى المواطن آلات الحفر موجودة ومتوقفة بدعوى أن هناك مشكلة مع المقاول ولكن في نفس الوقت يرى الواحات أمامه وبكل عجز وبكل ألم وبكل حسرة تموت شيئا فشيئا حتى أصبحت اليوم مجرد أطلال واحات فهل تعرف ما معنى أن يرى الفلاح جزءا من حياته وذكرياته مصدر عيشه يفنى ويضيع أمامه وهو يلاحظ وعاجز.

فما معنى أن تبقى شجرة أو النخلة ست سنوات بدون ماء؟ نعرف أن الإدارة ستجيب بأن الأسباب خارجة عن ارادتها والمشكلة في علاقة بالمقاول وغيرها من التبريرات.

المشكلة أنه لو كان للوزارة تخطيط ورؤية بعيدة المدى فلن ينتظر وقوع المشاكل والبحث لها عن حل والصراع والسباق مع الزمن تلك هي حال واحات أم السمعة وجمنة وأغلب الواحات بالزاوية.

الصنف الثاني الآبار التعويضية الباردة، تقريبا تعاني منها كل واحات قبلي فقط على سبيل الذكر سنذكر منها بئر بشري وبئر طواغة وبئر أولاد التواتي وبئر القلاعة وائتلاف جمنة والرحمات وبوعبد الله إلى آخره فما هو برنامج الوزارة في هذه الابار الباردة؟

وحوصلة القول أن الابار المعطلة إما آبار انتهى عمرها وهي تعاني من أعطاب ومشكلات مختلفة وأصبحت تهدد بكارثة أو آبار منجزة ولكن غير مستغلة أو فيها استغلال سيئ أو آبار انتهت تماما وخرجت من الخدمة.

وإذا أضفنا إلى مشكلة الآبار مشكلة أخرى لا تقل أهمية وهي اهتراء وأعطاب البرادات كما هو الحال في زاوية الحارث وزاوية العانس وأم الفرث ومزرع ناجي وبو عبد الله وغيره، الأمر الذي جعل هذه البرادات بلا فائدة تذكر وتساهم فقط في ارتفاع كلفة الساعة ماء لأن البرادات أيضا تشتغل بالكهرباء مما جعل السعر ساعة الماء بين 15 وتصل أحيانا حتى أكثر من 20 دينار للساعة الواحدة والنتيجة أن المياه تصل ساخنة للواحة، الأمر الذي أدى الى تأثيرات سلبية على النخيل ومردوديته وجودة التمور وانعدام أي منتوج فلاحي موازي في الواحة.

أمام كل هذه المشكلات لم يبق الفلاح مكتوف الأيدي ينتظر الإدارة التي فقد فيها كل ثقة لأن المسألة بالنسبة له مسألة حياة أو موت في ظل جهة تنعدم فيها تماما أي مصادر ذاتية أخرى للعيش لذلك بحث عن الخلاص الفردي، بحث بطريقته الخاصة عن الحل، خريج جامعة وخريج مراكز التكوين ولم يقع انتدابه من الدولة والشاب الذي انسدت أمامه كل الآفاق والمواطن البسيط والموظف الذي أصبحت جرايته غير كافية لرحلة أن يسافر خارج الولاية لتلقي العلاج وغيرهم جميعهم كلهم بحثوا عن حلولهم الخاصة.

لذلك اجتهد المواطن في تلك الجهة وقطع من قوته وقوت العائلة ورهن نفسه لمؤسسات الاقتراض وامتصت دمه ليحدث حقله الخاص الذي تسميه الدولة توسعات عشوائية وانتشرت ظاهرة الآبار الخاصة لأن المواطن لا يمكنه استيعاب أن الجهة تعيش شحا مائيا وهو يحصل على الماء بمجرد حفر عشرات الأمتار وينشئ واحات منذ مطلع السبعينات والثمانينات، لا يمكنه استيعاب ذلك وهو يرى بعض المتنفذين يحدثون مئات الهكتارات ويحفرون عشرات الآبار على مرأى ومسمع من جميع السلط، وهو أيضا لا يمكنه أن يستوعب ذلك وهو يرى دولة جارة له تقريبا لها نفس الخصوصيات الجغرافية والجيولوجية تنشئ استثمارات فلاحية ضخمة وتنتج كل الخيرات من بينها دقلة النور التي أصبحت تتسرب في شكل تهريب إلى تونس وتنافسه في مصدر عيشه الوحيد.

تلك الواحات الخاصة التي تسميها الدولة توسع عشوائي غير قانوني هي العماد الحقيقي لإنتاج التمور في تونس وهي تمثل 40,000 هكتار وتنتج حوالي 80% من منتوج الجهة أفضل أنواع التمور يعني الدقلة التي يستهلكها التونسي ولا تغيب عن مائدة الافطار في رمضان وساهمت في دعم ميزانية الدولة من العملة الصعبة وأعادت الميزان التجاري متأتية من تلك التوسعات العشوائية، وأيضا آلاف العاطلين الذين لم يجدوا عملا ولم تنتدبهم الدولة التجؤوا لينقذوا حياتهم بتلك التوسعات في المقابل لا تمثل الواحات العمومية التي تعترف بها الدولة إلا حوالي 10 هكتار وهي كل محور المشكلات التي تعاني منها وزارة الفلاحة.

سيدي الوزير، أعتقد أنه حري بنا اليوم أن نواجه المشكلة بكل قوة وشجاعة ووضوح ونضع إصبعنا على الداء والسبب الحقيقي ونترك الحلول الترقيعية التي ساهمت في تأبيد المشكل لا في معالجته معالجة نهائية.

ونحن اليوم أمام أربعة أشياء: أولا ضرورة مراجعة الأمر عدد 9110 لسنة 1985، هذا الأمر الذي وصف منطقة تبساوة بمنطقة صيانة الموارد المائية وحجر ومنع فيها حفر الآبار وبالتالي منع أي استثمار قانوني في المجال الفلاحي دون أن يقدم للجهة البدائل التنموية الاقتصادية في منطقة فلاحية بإمتياز، هذا الأمر هو ظلم

تاريخي في حق الجهة وهو أيضا أصبح لا معنى له فما معنى منع حفر آبار بالقانون وفي المقابل نجد في الجهة أكثر من 20,000 بئر عشوائية غير قانونية لأن هذا القانون وضع من أجل أن يقع اختراقه.

ثانيا، تخلي الدولة عن دورها في تأمين الماء الضروري واللازم لتأمين ري الواحات والدخول في إجراءات طويلة مع المقاولين وهدر أموال كثيرة جدا عندنا حوالي 34 بئر ساخنة بعض الآبار تصل إلى 6,000,000 دينار ثمن كلفتها ولكم أن تتخيلوا حجم الإنفاق الذي كان بالإمكان أن يتم توجيهه للوكالة الوطنية للتنقيب عن المياه وهي المؤسسة الوحيدة الناشطة في المجال وهي تعمل إلى جانب حوالي 100 شركة خاصة لكنها مكبلة بالإجراءات، وتم استهدافها عن قصد لصالح القطاع الخاص حتى أن مساهمتها تراجعت لتصل حوالي 6% فقط من مجموع الآبار المنجزة في سنة 2023.

المطلوب اليوم هو دعم هذه المؤسسة وتطويرها وإعادة هيكلتها وتجهيزها بالمعدات اللازمة للقيام بكل الأشغال أو على الأقل أغلبها وأهمها ونحن على ثقة أن في هذه المؤسسة من التجربة والكفاءات ما يجعلها تنجز الكثير.

ثالثا، إعلان الدولة لمشروع ضخم يهم جهة قبلي باستصلاح الأراضي الفلاحية واستيعاب التجمعات الواحية الخاصة وذلك بتعويض الآبار الخاصة بآبار عمومية عميقة وهيكلتها وتنظيمها حتى تعم الفائدة للجميع وأولهم الدولة بترشيد ومراقبة استهلاك الماء والحد من الهدر والاستنزاف المستمر للثروة المائية.

إجابة السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والآن نحيل الكلمة إلى السيد عزالدين بالشيخ، وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري لتقديم جوابه في مدة لا تتجاوز عشر دقائق. فليتفضل.

السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

شكرا،

شكرا للسيد النائب المحترم،

كان سؤاله حول برنامج وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري في مسألة مياه الري بولاية قبلي وخاصة في ما يتعلق بتعويض الآبار العميقة والعميقة جدا، بالنسبة إلى بئر أم السمعة سيتم فسخ الصفقة مع المقاولة المتعهدة بالإنجاز لعدم إيفائها بالتزاماتها وستتم إعادة نشر طلب العروض لاستكمال أشغال الحفر.

بالنسبة إلى لبئر العميقة Cl10 أو بئر رأس العين، بئر ذات عمق يناهز 2600 متر ويتطلب إنجازها آلة حفر خاصة لا تتوفر لدى وكالة التنقيب عن المياه ولا لدى مقاولات الحفر المحلية وعليه سيتم الإعلان عن طلب عروض دولي في الغرض علما وأن البئر مبرمجة خلال هذه السنة الحالية.

بالنسبة إلى بئر بوعبد الله تمت برمجة التدخل على البئر من قبل وكلة التنقيب عن المياه خلال هذه السنة.

بالنسبة إلى بئر Cl18 بدوز: سيتم إدراجها ضمن برنامج تعويض الآبار لسنة 2026.

بالنسبة إلى بئر العتيلات بصدد تسديد الصفقة المتعلقة بحفظ البئر التعويضية وتم ضمن مشروع تعويض الآبار العميقة بواحات الجنوب التونسي في ولايات قابس وقبلي وقفصة وتوزر الممول بالتعاون مع البنك الأوروبي لإعادة الإنشاء والتعمير.

إدراج تسعة آبار للتعويض بولاية قبلي والتدخل على ستة آبار أخرى تعويض أو تعهد راس البئر. شكرا.

تعقيب السيد النائب

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا سيدي الوزير،

هل يرغب الزميل المحترم الطاهر بن منصور في التعقيب في مدة لا تتجاوز خمس دقائق؟ فليتفضل.

السيد الطاهر بن منصور

شكرا سيدي الرئيس،

شكرا السيد الوزير على الإجابة،

يعني مثال في بئر رأس العين قبلي وبئر أم السمعة الواحات انتهت ولا سبيل للعودة والفسخ إلى آخره ونعرف الأسباب الإدارية والتعطيلات والإجراءات والروتين وغيرها، ولكن مؤسف فعلا لأنه لو كانت الوزارة عندها تخطيط مثلما قلت فليس لنا أي حل على الأقل في المستقبل أن يقع إنقاذ تلك الجهة ولا يمكن ذلك إلا بإجراءات استعجالية وغير تقليدية واليوم في حاجة إلى أن المسؤول والمدير العام والوزير ورئيس الحكومة ورئيس الجمهورية يستنبطون حلولا، فقد بقيت الشجرة ست سنين بدون ماء والآن سنستأنف من جديد ولا نعلم هل سيتم في عامين أو ثلاثة أو أربعة أو خمسة أعوام حسبما يرتئيه المقاول وربما نعترض إشكالية أخرى.

على كل مثلما قلت لك اليوم بإمكاننا اليوم أن ننقذ مخزون المياه وجرد المياه في تونس والحل الوحيد هو وكالة التنقيب عن المياه فكلفة حفر بئرين عميقين يمكن أن تجهزها بالتجهيزات اللازمة وتقوم بدورها فالأمن المائي هو أمن استراتيجي وأساسي للتونسيين وشكرا.

طرح السؤال الشفاهي الثاني من قبل السيدة عواطف الشنيتي

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، السؤال الشفاهي الثامن للزميلة المحترمة السيدة عواطف الشنيتي لها الكلمة ولها عشر دقائق على أقصى تقدير.

السيدة عواطف الشنيتي

شكرا سيدي الرئيس،

هذا سؤالي الشفاهي الثاني اليوم فالأول كان حول مجلة المياه وهو سؤال وطني يهم الجميع اليوم سأتحول جهويا ومحليا.

سيدي الوزير، نظرا إلى ما تشهده ولاية باجة وخاصة معتمدية تبرسق وتيبار وباجة الجنوبية من شح في الموارد المائية يسبب تتالي سنوات الجفاف وارتفاع نسبة العجز فكميات التساقطات والتي بلغت على سبيل المثال يعني مؤخرا يوم 17 جانفي 2025 كانت في السلبي في معتمدية باجة الجنوبية 36%، معتمدية تبرسق نقص بـ 31% ومعتمدية تيبار بـ22% يعني أكثر ما كان يعبئ السدود هي

التساقطات المطرية والأمطار للأسف في العشر سنوات الماضية وليس فقط كذلك بل كلما يزيد عام كلما تنقص التساقطات المطرية سيحدث نقص في الماء الصالح للشباب خاصة في الصيف والطبيعي ألا تكون عندنا مشكلة بهذه المناطق في الماء الصالح للشراب لأن منطقة كالشمال الغربي تمتاز بأكثر نسبة للأمطار تكون في الشمال الغربي وأكثر المناطق من ناحية السدود هي في الشمال الغربي.

إذن ما دمنا لحقنا نقص في المياه إذن هناك خط أحمر ينذر، وأسمي على سبيل الذكر معتمدية تبرسق هناك حي الملعب وحي النسيم وحي بوزيد وعين الكرمة وعين الحمام ريحانة ودقة ومعتمدية تيبار أيضا فضلاوة والطلايبية والشلاوشة يعني حتى في وسط المعتمدية 2 مارس لا يوجد ماء.

سيدي الوزير، بعثت سابقا سؤالا كتابيا ولم أحصل على الإجابة ولا أريد أن أرجع فنحن في مرحلة جديدة الآن إن شاء الله ومعتمدية تبرسق فيها أكثر من 25,000 نسمة ولم نوفر موارد جديدة منذ عام 1970 نستعمل ما توفر لدينا لأن هذه المعتمدية تتطلب مثلا 60 لتر في الثانية وعندها الآن 28 لترا في الثانية إذن عندنا مشكلة قرابة أكثر من 50% عجز ومعتمدية تيبار نفس الشيء وهي تتزود من سد بني مطير وتبرسق من بوهرتمة أيضا مشكلة التساقطات المطرية أنه دائما ناقص للأسف.

نحن عندنا الحلول والسادة الزملاء الذين تحدثوا الآن على حق مثلا لأنه في الجنوب ولا توجد حلول والمشكل وما لا أفهمه أن الحلول موجودة في ولاية باجة وسأبدأ في العام الفارط أو قبل الفارط السيد الوزير وهذه محاضر جلسات في المعتمدية حين تحدث المشكلة ويكون هناك نقص في المياه يتصلون بنائب الشعب والمعتمد ونعقد جلسات عمل من أجل البحث عن طريقة للتزود بالماء الصالح للشراب وما يتوجب علينا فعله أو تركه.

سيدي الوزير، عاينت كيفية تعامل "SONEDE" ليست لهم تجهيزات يعني رجل مسن يناهز ستين سنة يستعمل الآلات اليدوية المنهكة تحت الشمس المحرقة في أوت وهم يعملون بين تبرسق وتيبار والسيارة الخاصة بهم كأنها من الحرب العالمية فلا يمكن العمل في درجة حرارة 50 درجة، فيجب عليكم أن تركزوا على التجهيزات في "SONEDE" وحين يكون الموظف والعامل عنده ظروف وعنده جرار للحفر وليس بيديه أوالآلات القديمة مثلا وقتها يمكن أن تطلب منه أشياء كثيرة.

أما عن الحل مثلا عندنا بئر عين زيتونة 2 على ملك مواطن منذ ثلاث سنين لم تتمكن دولة بطم طميمها أن تنتزع هذه البئر والاشتغال به والاعتمادات موجودة من الوزارة فهذه تندرج ضمن هيبة الدولة.

فكيف نتحدث عن هيبة الدولة في حين أن هناك مواطنا يعطل 30 أو40 ألف مواطن وأتحدث عن هؤلاء لأنه إذا تم استيعابهم فإن ما سيأتي من بوهرتمة وبني مطير سيخصص مثلا للجنوب أو تونس الكبرى.

سيدي الوزير، أيضا بئر عين غرس الله حفرته "SONEDE" وعندهم محضر جلسة، بعد أن أمضى المواطن تراجع وقال بأن المال غير كاف هل يعقل؟ أين التسخير؟

سأتحدث عن بئر الشهيد وهذا المشكل لم أفهمه، حفرت "SONEDE" بئرا في سنة 1984 وفي سنة 1996 واستفسر من "OTD" وهي من منظوريك و"SONEDE" وابتعدت 100 متر وحفرت في المائدة المائية وأعطت هذه الضيعة للمستثمر و"SONEDE" هناك لا تطلب وفي وقت ما حفروا بمحاذاة البئر في أرض مرتفعة كما حفرت "OTD" في "bassin" ثم تقول لك لقد أعطيتها لمستثمر وعقد أهداف، فعقود الأهداف والمستثمرين ليسوا بقرآن ونحن نشكره في العام الفارط استعجلنا حضوره بسبب مشكل وأعطانا.

سيدي الوزير، في 2017 و2019 و2021 سخر السيد وزير الفلاحة في خصوص بئر الشهيد وتكاد لا تكون هناك مشكلة في معتمدية تبرسق أعطانا التسخير يستعملونه يعني من أجل تركيز عمودي كهرباء ويصبح تابعا لد "SONEDE" وتتحدثون مع المستثمر لعقد الأهداف كأنه سيجلب لنا الذهب وأنت ترى الفلاحة فإننا ما زلنا في الانتظار الى حد الآن.

إذن السيد الوزير، نطلب منك إلى حدود فصل الصيف إن شاء الله أن يتم تزويد عمودي كهرباء على مستوى بئر الشهيد وحين يجلب لنا مواطن من الخارج العملة الصعبة لا نقضي كامل اليوم في الاتصال بالمعتمد والنائب بسبب انعدام الماء، فنحن نريد أن نشجع الناس على الاستثمار وجلب العملة الصعبة فالمواطن يحس بالضيم حين يرى الماء والحل موجود ولا نسعى إلى تفعيله.

معتمدية تيبار يعني من وقتها وإذا لم نجد الماء في بني مطير فكيف سنتصرف؟ فلا بأس من حفر بئرين أو ثلاثة آبار لذلك قلت لك سيدي الوزير يجب المرور للفعل وكل معتمدية كم يلزمها من كمية الماء وأين توجد الموائد المائية وأين يجب علينا أن نحفر اليوم قبل الغد، ومادامت لدينا مائدة مائية يمكننا أن نستغلها سينتفع الناس بالماء في ولايات تونس الكبرى والجنوب والوسط ومن عندهم مشكلة مماثلة.

ولم أفهم مكاتب الدراسات والمقاولين ابتكار جديد في تونس يعني أن وزارة الفلاحة بطم طميمها لا تملك مهندسين ليخبرونا عن مكان الماء، لذلك أقول لك السيد الوزير الأمر يستوجب استراتيجية فليقم أصحاب الشأن بهذا العمل والمقاول يشرع في العمل ثم يتراجع ومكتب دراسات بمئات الملايين وبالمليارات وفق أهوائهم ونحن ننتظر بينما أن هناك مسائل لا تحتمل الانتظار مثل الماء وقفة المواطن والمنتج للمستهلك وعدة أشياء، فعلى الأقل نبدأ بحلحلة مشكلة المياه ثم الزيت والدقلة وغيرها من المشاكل فلنوجد طريقة لحلحة معضلة الماء اليوم وشكرا سيدى الوزير. شكرا سيدى الرئيس.

إجابة السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الآن نحيل الكلمة إلى السيد عزالدين بالشيخ، وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري لتقديم جوابه في مدة لا تتجاوز عشر دقائق فليتفضل.

السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

شكرا سيدي الرئيس،

شكرا للنائبة المحترمة على أسئلتها، فيما يخص نقص التزود بالمياه الصالحة للشرب في ولاية باجة، معتمدية تبرسق وتيبار.

تتزود مدينة تبرسق من مياه آبار عين الوردة وخلاد وبعض العيون الطبيعية منها العين الرومانية وعين الزيتونة وقد تم خلال سنة 2018 تدعيم الموارد المائية لهذه المعتمدية عبر ربطها بمحور جلب مياه سد بني مطير مرورا بمدينة بوسالم وتيبار وتبرسق وتعتبر الموازنة المائية بهذه المدينة حاليا إيجابية.

كما أنه لمزيد تدعيم الموارد المائية لهذه المعتمدية ونظرا إلى بعدها عن مصدر المياه الذي هو سد بني مطير المتواجد بولاية جندوبة، تم برمجة حفر بئر عميقة بعين الزيتونة وتم تعيين مقاولة لإنجاز الأشغال غير أنه تم تسجيل اعتراض من قبل صاحب الأرض، حيث تم عرض ملف الانتزاع على أنظار لجنة الاستقصاء والمصالحة.

أما بخصوص معتمدية تيبار، فإنها تتزود بصفة طبيعية من مياه سد بني مطير عبر ربطها بالقناة الرئيسية للجلب على مستوى منطقة سيدي إسماعيل بباجة الجنوبية.

كما تم ربطها بمحور بوسالم، تيبار، تبرسق، حيث أن هذه المنظومة لا تسجل عجزا في الموارد المائية وشكرا.

تعقيب السيدة النائبة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، السؤال الشفاهي التاسع للزميل المحترم السيّد سامي الرايس وله عشر دقائق على أقصى تقدير، كنت أظن أنك تنازلت عن التعقيب أستاذة، تفضلي لك الكلمة.

السيدة عواطف الشنيتي

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير، يعني الإجابة كانت على أساس أنه لا يوجد عجز في تبرسق وتيبار في الماء الصالح للشراب، هذا محضر جلسة في معتمدية تبرسق موجود في صفحات التواصل الاجتماعي.

حتى في تيبار السيد الوزير طيلة فصل الصيف كل يوم يتصلون بي يشتكون من عدم التزود بالماء.

هنا المشكل السيد الوزير في الإجابات، لو تقول لي أن هناك مشكل ونطلع على الإشكال ونصلحه ولكن لدي بالدليل والحجة هنا محاضر جلسات 1أوت 2024 السنة الفارطة في شهر جويلية يتصلون بالمستثمر لكي يمنحنا الموافقة تابع "OTD" والشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه وحدثتك عما حدث وأين يكمن الإشكال.

السيد الوزير، أرى أنه لا يوجد إرادة لحلحلة المشكل، أنا اليوم قدمت سؤالي الشفاهي وأمام الأهالي، اللهم قد بلغت ثم في فصل الصيف عندما تحدث تحركات من المواطنين أو تحدث مشاكل في هذه المعتمديات فهذا لا يعنيني لأن السنة الفارطة تدخلنا كما يجب هناك "stabilité politique"، هذه أمور سهلة أنا لم أطلب منك جلب المياه 3000 متر للأسفل، بل طلبت منك زيادة 2 عمود كهربائي لا أكثر.

حقيقة سيدي الوزير، الإجابة مؤلمة جدا، شكرا سيدي الرئيس مع الأسف الشديد.

طرح السؤال الشفاهي
من قبل السيد سامي الرايس

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا للزميلة المحترمة، السؤال الشفاهي التاسع للزميل المحترم السيد سامي. الكلمة للزميل المحترم وله عشر دقائق على أقصى تقدير.

السيد سامي الرايس

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وجميع الإطار الإداري المرافق،

اليوم في تطبيق الفصل 133 من النظام الداخلي الذي مكن نواب الشعب من طرح أسئلة شفاهية للسادة أعضاء الحكومة واليوم هي فرصة لكي أطرح على السيد وزير الفلاحة والصيد البحري موضوعا متعلقا بآفاق النهوض بالمنظومة البحرية والصيد البحري بولاية نابل وخاصة ميناء بني خيار وقليبية.

في البداية أردت أن أقول أنني نائب على جهة بني خيار ودار شعبان الفهري، منطقة تقريبا تضم 85 ألف ساكن، أردت أن أذكر هذا العدد لأستمع منك إجابة شافية وضافية من عندك سيدي الوزير لكي أبلغهم إياها، أنا لست بمفردي بل ورائي 85 ألف مواطن.

لما هذا التساؤل وهذا الطرح لأنني أرى ردود أفعال الزملاء بعد تلقي الأجوبة المتعلقة بأسئلتهم المطروحة على سيادتك.

معتمدية بني خيار ودار شعبان الفهري تقوم بالأساس على الفلاحة البرية لكن لدينا الفلاحة البحرية، ميناء بني خيار تم إحداثه منذ سنة 1984، منذ ذلك الحين لم تطرأ إحداثات جديدة سوى التوسعة التي تمت سنة 1998، هي إحداث حوض جديد بجانب حوض ميناء بني خيار لحماية الميناء الموجود في بني خيار.

منذ سنة 1984 إلى الآن لم تنجز إحداثات جديدة ولا إنجازات جديدة تبين لنا توجهنا نحو تطوير الصيد البحري بميناء بني خيار. باعتباره الميناء الوحيد الموجود في جنوب ولاية نابل، في الشمال قليبية والهوارية وسيدي داود وفي الجنوب ميناء بني خيار لكن هذا الميناء فيه عديد الإشكاليات وأنا كنت أتمنى سيدي الوزير، في زيارتك في شهر ديسمبر 2024 لميناء قليبية أن تمر على ميناء بني خيار وترى النقائص الموجودة فيه.

أعلم أنه تم تنصيبك منذ سبعة أشهر شهور لكن الإدارة لديها عديد المراسلات التي وردت من طرف البحّارة من طرف خلايا العناية بالبحرية وغيره يعني هناك عديد الإشكاليات في ميناء بني خيار سأسردهم على مسامعك وأتمنى أن أجد إجابات في خصوصهم.

الأرصفة سيدي الوزير، منذ سنة 1984 لم يتم تهيئتها، في حالة رثّة يعني إذا لم نتدخل فهذا سيؤثر على القوارب الموجودة وعلى البحرية وعلى المعدات. يعني لهذه لدرجة نقول وزارة الفلاحة لم ترد عليها تقارير من طرف "L'APIP" بضرورة التدخل في الأرصفة العائمة منذ سنة 1984 تم التدخل مرة واحدة في الرصيف الأوسط والبقية لم يتم النظر فيهم وتم تجاهلهم.

سيدي الوزير، لا يمكن أن يكون هناك ميناء بدون وجود مكان لترقيع الشباك؟ ميناء بني خيار كان فيه مكان لترقيع الشباك ثم تم حذفه وأصبح سوق جملة لبيع الأسماك، يعني الشباك على حافة الميناء وعلى حافة الأرصفة العائمة ملقاة يمينا ويسارا ولا وجود لمكان لترقيع الشباك.

ترسبات كبيرة داخل الميناء يعني "dragage" جرف بحري داخل الميناء يجب أن يتم بصفة دورية وهو ليس مياه عميقة بل 2 متر فقط، والتيارات البحرية تدخل عدة ترسبات رملية تجعل القوارب في أغلب الأوقات تواجه عديد الإشكاليات بالنسبة إلى القوارب السياحية وقوارب الصيد البحري والقوارب الخاصة بالأقفاص العائمة. يعني عديد الإشكاليات متعلقة بالترسبات البحرية.

سيدي الوزير، الميناء منذ سنة 1984 بدون ربط مع الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه، أربعين سنة غير مربوط بالشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه رغم وجود منطقة سكنية محاذية له، نحن نتحدث عن التلوث البحري ونحن نساهم فيه.

سوق الجملة غير مؤهل، ما معنى؟ مثلما تحدثت منذ حين "البرطال" الذي كان موجودا أصبح سوق جملة يعني لا يوجد أي سلامة صحية وفي نفس الوقت الميناء توسع وأصبح يضم أكثر من 190 قارب، كنا نتمنى أن يكون هناك منافسة واستخراج السمك الأزرق وغيره، أغلبية البحّارة يتجهون إلى بيع أسماكهم في أسواق جملة بما فيهم سوق قليبية.

بالنسبة إلى توسعة الميناء، عندما أنجزنا الحوض وبقي دون استغلال كان الأجدر أن نفكر مستقبليا في كيفية إصلاح القوارب وسط الميناء نظرا إلى عدم توفر "grue"، لدينا مجذب وحيد للقوارب الصغيرة، نرى ميناء قليبية يتسع ولكن ميناء بني خيار عوض أن يتم توفير اعتمادات لازمة في التوسعة لكي يكون الحوض الثاني قابل إما لزوارق بحرية أو سياحية أو أي نوع آخر لأن وزارة الفلاحة ممثلة في "L'APIP" مع وزارة البيئة مرتبطة بـ "APAL" لكي نربط الحدود الميناءية.

الأمور تبدأ بفكرة واستراتيجية، نعرف هناك إشكاليات اعتمادات، لكن يمكن أن نبدأ بالدراسات ثم نوفر اعتمادات حسب الأولويات وأتصور أن بني خيار من بين الأولويات.

اسناد تراخيص تربية الأسماك العائمة هذه مشكلة موجودة في بني خيار السيد الوزير وأبلغك تشكيات جميع مواطني بني خيار ودار شعبان الفهري. لدينا مشكلة "ONAS" في محطة S04 وموضوع الأقفاص البحرية.

سيادتك والسادة الوزراء السابقين يسندون تراخيص لتربية الأسماك ونعرف دور الدولة في تشجيع الاستثمار، لكن هؤلاء المستثمرين لا يواصلون في الإجراءات في حين يتم منحهم تراخيص بشرط إتمام الإجراءات، باعتبارها مؤسسات مرتبة ولا بد أن تكون حاصلة على شهادة السلامة من طرف وزارة الصناعة، لا يقومون لا بـ "étude d'impact" ولا "étude environnemental" ولا تحاليل مائية إلا بالضغط الحاصل مؤخرا لأن هناك إشكال كبير جدا في بني خيار حيث يوجد فيه الكثير من التلوث ولا نعرف من أين، من الأقفاص البحرية أو من محطة S04؟

في محطة S04 قمتم بـ "traitement tertiaire" ومن ناحية أخرى نجد الأقفاص البحرية ومتساكني بني خيار لم نفهم من أين جاء التلوث البحري.

جميع مواطني بني خيار ودار شعبان الفهري يرفضون أي ترخيص جديد، رغم أننا استمعنا أن وزارة الفلاحة تدرس تراخيص جديدة. يرفضون أي ترخيص جديد في شاطئ بني خيار وهذه رسالة مباشرة لك السيد الوزير لأخذها بعين الاعتبار.

هذا بخصوص ميناء بني خيار، سأمر بعجالة على بقية الموانئ الأخرى السيد الوزير، مراجعة التشريع المتعلق بالمحروقات، من غير المعقول لكي يتزود البحارة بكمية من المحروقات المدعمة يجب أن يوفر تقريبا ست وثائق لتقديم مطلب هذا من حيث الإجراء.

نحن نتبع إقليم الشمال منطقة عدد 1 التدعيم 950 مليم، والجنوب 900 مليم في حين نعلم أن الطقس السيء في الشمال يجعل البحار يعمل بين 120 و150 يوم والدعم يصل إلى 130مليون، في حين أن الجنوب التدعيم في خصوص المحروقات بـ 900 مليم وأيام العمل بين 220 إلى 280 يوم والدعم يصل إلى 230 مليون بالنسبة لكل بحار وهذا يتسبب في عدم التكافؤ في الفرص بين الصيد في الشمال والصيد في الجنوب ومن رأيي من الضروري مراجعة الموضوع المتعلق بالمحروقات.

نقطة ثانية، الربط بالأجهزة الطرفية وموضوع الـ "VMS"، الزوارق الصغيرة مثل الزوارق الكبيرة مثل "البلانصي" مثل الكركارة يدفعون نفس المعلوم وهذا غير معقول بنفس الأجهزة تدفع نفس المبلغ ولم نأخذ بعين الاعتبار اختلاف إنتاج كل بحري والأجهزة الطرفية "VMS" شركة واحدة ولا يوجد منافسة وفي الحقيقة هناك العديد من التساؤلات في خصوص هذا الموضوع.

تفعيل لجنة المجموعة الميناءية تقريبا لم تعمل منذ ثلاث سنوات. منذ أن نزع منها الوزير السابق الطرف وهو اتحاد الصيد البحري ومنذ ذلك الحين لم تشتغل اللجنة رغم أهميتها الكبيرة.

أختم السيد الوزير بموضوع مراجعة القوانين المنظمة للضمان الاجتماعي بالنسبة إلى البحارة، موضوع مهم جدا بالنسبة إلى البحارة وأن نساندهم في خصوص الضمان الاجتماعي.

عديد التساؤلات السيد الوزير وأتمنى أن أجد تجاوبا من طرفك ولا تكون إجابة جاهزة من طرف الوزارة، أجد تجاوبا وتفاعلا باعتبار الجلسة حوارية وشكرا على الاستماع.

إجابة السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا للزميل المحترم والآن نحيل الكلمة إلى السيد عزالدين بالشيخ، وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري لتقديم إجابته في مدة لا تتجاوز عشر دقائق، فليتفضل.

السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

شكرا على السؤال المتعلق بآفاق النهوض بالموانئ البحرية والصيد البحري بولاية نابل خاصة بمينائي بني خيار وقليبية.

تطبيقا لمقتضيات الأمر عدد 420 سنة 2001 المؤرخ في 13 فيفري 2001 والمتعلق بتنظيم وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري وخاصة الفصل 31، تتولى الإدارة العامة للصيد البحري وتربية الأسماك استنباط وتقييم الدراسات الرامية إلى تنمية أنشطة الصيد البحري وتربية الأسماك بما في ذلك الدراسات المتعلقة بإقامة موانئ الصيد البحري وتوسيعها وحمايتها.

وعلى هذا الأساس قامت الإدارة العامة المعنية منذ سنة 2009 بإنجاز المخطط المديري لموانئ الصيد البحري في أفق 2024، حيث تم من خلاله القيام بتشخيص معمق للبنية التحتية لكافة موانئ الصيد البحري بالبلاد وتحديد أولويات التدخل فيها.

واستنادا إلى مخرجات هذا المخطط تم تنفيذ عدة مشاريع بالتعاون مع الإدارة العامة للمصالح الجوية والبحرية بوزارة التجهيز والإسكان، حيث تم إنشاء اثنتين من موانئ الصيد البحري بسيدي يوسف بقرقنة وسيدي منصور بصفاقس، تهيئة وتوسعة أو حماية عدد من موانئ الصيد، حيث تم إنشاء 13 ميناء وتم استكمال إنجاز 10 موانئ و3 موانئ بصدد الإنجاز.

وعلى مستوى ولاية نابل قامت الإدارة العامة للصيد البحري وتربية الأسماك بالتدخل على مستوى الموانئ التالية:

ميناء الصيد البحري بالهوارية حيث تم تنفيذ أشغال الحماية وإنشاء حوض جديد وتم استلام الأشغال سنة 2014.

ميناء الصيد البحري بقليبية حيث تم تنفيذ أشغال إصلاح وحماية وإعادة تهيئة الميناء وما زالت بعض الأشغال قيد الإنجاز.

مينائي الصيد البحري بالهوارية وسيدي داود تم الشروع في إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية والاجتماعية لتحديد احتياجاتهما والأشغال الواجب إنجازهاوحاليا في مرحلة إعداد الخطوط المرجعية.

بالنسبة إلى ميناء الصيد البحري ببني خيار لم تتم برمجة دراسة لتهيئته نظرا إلى أن المخطط المديري الحالي لم يصنفه ضمن الموانئ ذات الأولوية.

وتجدر الإشارة إلى أنه نظرا إلى تقادم المخطط المديري الحالي وعدم مواكبته لتطورات القطاع، تعمل الإدارة العامة للصيد البحري وتربية الأسماك على إعداد دراسة حول تحسين الحوكمة واستدامة الخدمات المينائية ببلادنا وهي حاليا في طور التعاقد مع مكتب الدراسات.

وتهدف هذه الدراسة إلى تحيين المخطط المديري ووضع برنامج زمني تحدد فيه أولويات التدخل أخذا بعين الاعتبار وضعية البنية التحتية لموانئ الصيد البحري والجوانب الاجتماعية والاقتصادية لكل جهة وشكرا.

تعقيب السيد النائب

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد الوزير، هل يرغب الزميل المحترم السيد سامي الرايس في التعقيب وذلك لمدة لا تتجاوز خمس دقائق.

السيد سامي الرايس

شكرا سيدي الرئيس،

لا إله إلا الله محمد رسول الله،

سبق وتحدثت السيد الوزير أني أمثل 85 ألف ساكن، إجابتك في الحقيقة غير كافية، السيد الوزير تم تنصيبك منذ سبعة أشهر وحتى لو لم تكن لديك الإجابة يجلس ورائك 10 مديرين عامين وأنا طرحت أكثر من عشرة أسئلة وكنت تستطيع أن تشفي غليلي بكلمة واحدة، تقول لي فقط أننا سندرسه، أنه بصدد الدرس لمجرد أن المخطط المديري لم يشمل ميناء بني خيار تقول لي لم يشمله ولم يعطيه الأولوية". فسر لي لماذا؟ لأنه لا يوجد من يدافع على بني خيار؟ تحدثنا عن تشييد موانئ جديدة في حين أن الأرصفة العائمة ستسقط؟ أعلمك بعدم توفر "grue" وسوق غير كافي، موضوع المحروقات وموضوع "VMS"، طرحت عليك أكثر من عشرة أسئلة السيد الوزير.

كان بإمكانك الاستعانة بالسادة الجالسين ورائك لإجابتي، هذه جلسة حوارية، كان بإمكاني إرسال سؤال كتابي للسيد الوزير ومن ثمة أنتظر الإجابة كتابيا، نحن مسؤولين ونتحدث مع بعضنا في إطار التفاعل الإيجابي، لدينا مسؤولية ورائنا مثلما لديك مسؤولية في وزارتك.

قطاع الصيد البحري مهم جدا في معتمدية بني خيار ودار شعبان الفهري وعندما أتحدث عنه بحرقة كنت غير ملم بالموضوع ولكنني جلست معهم وتفهمت وضعيتهم، طلبت منك زيارة نابل بعدما كنت في قليبية باعتباره موضوع يستحق التدخل.

البحارة قاموا ببيع قواربهم لأنهم لم يجدوا مكانا يرقعون فيه الشباك، عندما أقول أن الشباك أصبحت ملقاة يمينا ويسارا على الرصيف ولدينا محطة لصنع الثلج صاحبها اكتراها من "L'APIP" أفلس جراء الديون المقدرة بـ 150 ألف دينار كهرباء لأن وسائل النقل لا تدخل محطة صنع الثلج.

السيد رئيس الجمهورية أعطى الإمكانية لخلاص فاتورة الكهرباء على سبع سنوات، "L'APIP" رفضت وطلبت منه الخلاص على سنتين فقط يجب أن يبيع كل ممتلكاته.

أحدثك عن التلوث وعن أقفاص بحرية تسبح في البحر، أحدثك عن مشاكل مواطنين قاموا بتجمعات سكنية وقاموا بإضرابات في الصائفة الفارطة، وقفة احتجاجية حول موضوع تلويث البحر ولم نتلق أي إجابة سيدي الوزير.

والله لو طرحت هذه الأسئلة على "ChatGPT" لتلقيت إجابة شكرا سيدي الرئيس.

طرح السؤال الشفاهي
من قبل السيد حسن الجربوعي

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، السؤال الشفاهي العاشر للزميل المحترم السيد حسن الجربوعي. الكلمة للزميل المحترم وله عشر دقائق على أقصى تقدير.

السيد حسن الجربوعي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وبالوفد المرافق،

مثلما ذكر زميلي، السؤال الشفاهي هو آخر وسيلة لكي يوصل النائب المشكلة.

هذا ما نعاني منه اليوم، اليوم ترسل سؤال شفاهي إلى الوزارة المعنية، الوزارة ترسله إلى المدير العام، المدير العام يرسله إلى الإدارات الجهوية الموجودة في الجهات ويجيبوننا بنفس الجواب الذي تلقيناه من جهاتنا، يرجع لنا نفس الجواب.

داما نتحدث عن استراتيجية ممنهجة، قبل المرور إلى السؤال الشفاهي، تحدثت المرة الفارطة عن ديوان الأراضي الدولية وعن المشاكل التي يعاني منها الأهالي وتحدثت عن الإدارة التونسية والمكونة اليوم من 30% عفو عام و30% شعبة و30% اتحاد بقي 10% مجمدين.

سؤالي الشفاهي يتمحور حول الديوان الوطني للزيت، أقول قبل طرح السؤال أنه ليس من حق الدولة التونسية أن تترك مكانها فارغ في قطاع مصيري للشعب التونسي مثل زيت الزيتون واليوم بان

بالكاشف أكبر مصدر يقبع في السجن ولنا ثقة في القضاء وثاني مصدر هرب خارج البلاد.

هذه ضريبة البلاد التي تترك نفسها في موقع غير مناسب، اليوم موطئ القدم للدولة التونسية في الزيت والزيتون هو الديوان الوطني للزيت.

الديوان الوطني للزيت، في سنة 1962 أسست كل الدواوين وقتها في تونس الاقتصاد، وقتها بناء تاريخ تونس المعاصر، وقتها في وقت نحارب، صحيح جاء الجلاء الزراعي، لكن الحرب الصحيحة بعد الجلاء الزراعي والاستقلال هو في كيفية اثبات التونسيين قدرتهم في استغلال خيرات البلاد وفي المحافظة على هذه الثروات، هذا التونسي في ذلك الوقت.

جاء الديوان الوطني للزيت الذي نتحدث عنه اليوم، الديوان هذا ينقسم إلى دورين وسنفسر للتونسيين وللزملاء، من سنة 1962 إلى 1994 كان ديوان وبعد سنة 1994 أصبح ديوان آخر.

قبل 1994 الذين عملوا في ديوان الزين يسألون عن الديوان لماذا غير موجود بالسوق ولا يسعّر؟ ماذا حصل للديوان؟ عندما تأسس الديوان على أساس أنه الوحيد المكلف في البلاد التونسية كل قطرة تدخل البلاد التونسية يكلف بها ديون الزيت، هو كان مكلفا بجمع الزيت وتصديره.

هذا الديوان بالمختصر كان "monopole" الزيت بالبلاد التونسية، في المقابل كان لديه عديد الخدمات والفلاح من الستينات حتى التسعينات إلى أوائل الألفينيات كان يتمتع بالأمونيتر وأدوات المداواة وبراميل الماء ووصلوا إلى تقنية تشبيب الزيتون، الدولة حينها لا تملك إمكانيات ديوان الزيت كان يمنح الفلاح 30% للتمتع بهذه الأدوات.

ديوان الزيت كان يقدم تكوينا لمن يرغبون في تعلم الزبيرة يذهبون إلى ديوان الزيت لكي يتعلموا ويدفع لهم الديوان المال لتكوينهم وتأطيرهم ولكي يحبوا الفلاحة.

كذلك أي فلاح يرغب في شراء مشاتل الزيتون يتوجه إلى ديوان الزيت، الفلاح يقتني 300 أو 400 مشتلة زيتون يدعمه ويرسل معه مهندس للإشراف عن نوعية التربة، أردت أن أعطي نظرة لأنه حتى العاملين ومصدرين الزيت 70% و80% منهم والفضل يرجع إلى ديوان الزيت الذي أطرهم.

"الماكانجي" الذي كان يخسر سابقا الزيتون ويأخذ منه الديوان بسعر أقل أو أكثر يرجع له الفائض إلى أن جاء قانون 1994.

قانون 1994 جاء في إطار إعادة توزيع الأدوار بين الدولة والقطاع الخاص في الميدان الاقتصادي، أصبح بمقتضى هذا القانون مؤسسة عمومية لا تكتسي صبغة إدارية ويعتبر منشأة عمومية وتم ضبط تنظيمها الإداري والمالي وطرق سيرها وفقا لمهام جديدة.

هذا الديوان من 1994 إلى 2000 بقى يعمل لكن الخواص دخل في السوق، اكتسح السوق العالمية، له كل الصلاحيات والامكانيات وبقى ديوان الزيت يتدخل في أشياء فقط هو توريد الزيت النباتي وهذا موضوع سنعود إليه فيما بعد.

شراء وتصدير الزيت بصفة متوازنة مع القطاع الخاص إلى أن وصل ديوان الزيت في الأواخر يستعمل كـ "antichoc" في حين أن السوق فيه مرابيح، الفلاح يربح والمصدر يربح والجميع يربحون والمنتج يربح كذلك. ديوان الزيت يجمد، في فترة الأزمات ديوان الزيت "يأكل العصا" وثبت هذا في سنة 2004 ديوان الزيت أخذ الزيت بـ 7 دنانير وقام ببيعه بـ 4 دنانير فخسر أكثر من 40 مليار، هذا يبين لك أنه لا يوجد إستراتيجية ممنهجة.

الزيت النباتي، اليوم ديوان الزيت عندما يقبل الزيت النباتي الدولة لا تعطيه المال بل يتمتع بقرض والدولة هي الضامنة، منذ أربع سنوات وديوان الزيت لم يحصل على ماله، فائدة البنوك يدفعها ديوان الزيت، عندما تبقى الباخرة في البحر يدفع المال ديوان الزيت.

اليوم أردت أن أقدم لكم صورة عما كان عليه ديوان الزيت وكيف أصبح لأنه عندما نناقش مؤسسة الدولة ومنشأة نرجع إلى تاريخها، في وسائل التواصل الاجتماعي وفي الإذاعات يتحدثون عن ديوان الزيت أنه بارونات فساد، ليس الجميع ملاك هناك الفساد لكن هناك ضرب حدث بالقانون، أشخاص عملوا على أساس ضرب ديوان الزيت وبالفعل ضربته.

ننتقل من المهم إلى الأهم، اليوم سيدي الوزير رأيت أن الجميع يعانون من إشكاليات موجودة في القطاع الفلاحي والمشكل عدم توفر السيولة اليوم، هذا باب والباب الثاني إذا دخلت أي إدارة تجد لديها مخططات ومشاريع كثيرة على الرفوف، كيف ستنفذ؟ لا نعرف.

وزارة الفلاحة لديها مصدر أموال ونحن كنواب نعطيك الحل ونعطيك السؤال ونعطيك التشاريع، ليس قرآنا منزلا لكن هذا جهدنا كنائب، يمكننا أن نتناقش فيما بيننا فهي بلادنا ويجب أن نبني مع بعضنا، عندما أسألك اليوم فهذا لا يعني أنني وطني وأنت غير وطني نحن لا نتهم بعضنا، بل نحاول أن نبني وكيف تجد الوظيفتان طريقة للبناء لأن هناك انسداد منذ سنتين.

اليوم ديوان الزيت إذا أردنا أن نبني بلادنا ونرجع هذه المنظومة مثلما قلت موطأ القدم الوحيد في الزيت والزيتون، على الدولة شيئين، أولا تكلف الديوان بمهام، اليوم ديوان الزيت تتركه عشرين سنة مجمدا ثم تطلب منه "خذ الزيت"، ماذا سيأخذ؟ لا يوجد لا أعوان ولا إطارات.

اليوم على الدولة إذا أردنا أن يرجع ديوان الزيت، على رئيس الحكومة ورئيس الجمهورية. وتمنيت في الاجتماع الوزاري المضيق لو فتح موضوع ديوان الزيت وتناقشنا فيه ووضعنا الإشكاليات والحلول. اليوم على الدولة أن تعطي مأمورية لديوان الزيت، أنت كديوان خذ 50 ألف طن و60 ألف طن يكلف به الديوان لكي يعرف ماذا يفعل.

كذلك سيدي الوزير، كيف تريد منا أن نخدم الزيت وديوان الزيت وأنا أتحدث دائما عن تسبقة للخمسة أشهر والستة أشهر القادمة بدون موارد بشرية خاصة في مصالح الاستغلال، اليوم هي مهجورة، أنا وزميلي صابر المصمودي تنقلنا إلى ديوان الزيت بصفاقس وجرجيس وسوسة وعاينّا الوضع الموجود، الزنداني بـ 20 طن التي يوضع فيها الزيت، عون فقط يدخل من الباب الصغير حاملا في يده قارورة مواد تنظيف وبغريزة، هكذا سنبني ديوان الزيت؟

لا يوجد من لديهم رؤية لديوان الزيت على قاعدة صحيحة. لن نبتعد أكثر، الإدارة العامة الموجودة بجانبنا، اليوم إذا كانت الإدارة العامة ترغب في البناء لا يوجد فيها "DGA" ولا يوجد فيها مدير عام مساعد، لا يوجد فيها مدير التصرف في الموارد البشرية، اليوم المدير التجاري نتمنى له التوفيق كان مديرا تجاريا تحول إلى "PDG" نتمنى له التوفيق وبقينا بلا مدير تجاري وبدون مدير ادارة مراقبة التصرف، بدون مدير إدارة المحاسبات المالية، عدة إدارات بدون رئيس مصلحة ولدينا آلية تسمى آلية الحراك الوظيفي، لما لا نطبقها؟ لما لا نجد طريقة للانتداب إذا كانت الإدارة العامة لا يوجد فيها كل هذه المديرين ولا يوجد أعوان ولا يوجد ميكنة ولا يوجد شيء فكيف سنعمل؟

ننتقل إلى المخابر، اليوم لدينا مخبر في صفاقس هو المخبر الوحيد المعتمد من قبل المجلس الدولي للزيتون، عندما دخلت لهذا المخبر شعرت بالحرج، الأعوان يبكون من الحرقة وفي كل مرة يسقط عليهم كمية من الاسمنت، لا أريد أن أؤول كلامي أنني ضد الخواص، لا الخواص يعمل ونتمنى له التوفيق لكن نتحدث عن دولة وعن مؤسسات الدولة.

اليوم هناك شيئين، إما أن تتوفر رؤية استراتيجية لديوان الزيت ولا نطالب بتحسين وضعيته في ظرف سنة لا نملك عصا سحرية، لكن توجد استراتيجية وحلول.

وعندما تنقلت مع زميلي جلسنا مع خبراء وجلسنا مع أبناء المجال عملوا بالدولة وأحيلوا على التقاعد وهناك كفاءات لديها رؤية لديوان الزيت في ظرف سنتين يرجع اشعاعه كما كان.

اليوم "quota européen" التي تأخذها الدولة كانت 24 ألف ارتفعت إلى 54 ألف طن جاء بها السيد الحبيب الصيد وقتها وتم الترفيع في هذه النسبة، ديوان الزيت لا يتمتع بها وهي جاءت للدولة، لماذا ديوان الزيت؟ لما لا نضع الاشكال كما هو ونحاول البناء مع بعضنا؟

اليوم سيدي الوزير، أقولها وأكررها لا نتهم بعضنا ولا نخون بعضنا، بل لدينا إشكاليات ولدينا رؤى وهذا ما جئنا به ولدينا مقترحات قانون مثلما عملنا على مقترح قانون ديوان الأراضي الدولية كيف ننهض به، اليوم نفس الشيء نتحدث عن ديوان زيت وهي منشآت تابعة للدولة يمكن بطريقه أخرى وهذا يكون بقرار من أعلى مستوى.

لماذا اليوم ديوان الأراضي الدولية فيه تقريبا 15 مليون شجرة زيتون وكل مركب نعرف فيه معصرة تشتغل، لما لا يتم التنسيق بين دواوين الدولة ويرجع الاحتكار، اليوم لديك "logo" ديوان الزيت ولديه إشعاع.

اليوم أكرر قول أن ديوان الزيت ضرب بالقانون ونحن نقبل أن نشرع واطلعنا على هذه القوانين وقدمنا فيها مقترحات لديوان الزيت، كيف ينهض مرة أخرى، لكن هناك قرارات تكون من أعلى مستوى، بنظرة، بفكر آخر، نبني من جديد ونجمع كل هؤلاء.

السؤال سيدي الوزير، ما هي استراتيجية الوزارة للنهوض بالديوان الوطني للزيت؟ شكرا.

إجابة السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، نحيل الكلمة إلى السيد عزالدين بالشيخ، وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري لتقديم جوابه في مدة لا تتجاوز عشر دقائق، فليتفضل.

السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

شكرا، شكرا السيد النائب المحترم على سؤاله حول الديوان الوطني للزيت.

منذ انبعاثه سنة 1962 كمؤسسة عمومية ذات صبغة صناعية وتجارية حددت مهام الديوان في الأنشطة الثلاثة التالية:

أولا، تأمين نشاط الزيت النباتي المدعم بجميع مراحله لفائدة للدولة وفي إطار الوكالة.

تأمين مجمل عمليات التدخل لفائدة الإنتاج، أي تشجيع البحث والتجربة والتوعية في الميدان الداخلي والقيام بالحملات الوطنية للحماية الصحية للزياتين ضد الآفات،

دعم شراء مواد التسميد والتجهيزات الفلاحية، الإرشاد وتكوين المختصين في التقليم ورئاسة المعاصر،

الشراء عند الإنتاج وتجميع وخزن وتصدير زيت الزيتون.

ويؤمن الديوان الوطني للزيت هذه الأنشطة بالاعتماد على موارد مادية وبشرية ومالية كما يلي:

ستة مراكز جهوية وفرعية في الجهات وهي تونس وسوسة والقيروان وصفاقس وسيدي بوزيد وجرجيس، بالإضافة إلى مقره المركزي ومركز إكثار الزيتون ببجاوة.

عدد الأعوان تراجع في غضون عشر سنوات من 409 عون سنة 2014 إلى 254 عون حاليا.

شبكة مخابر بالمراكز الجهوية معتمدة من المجلس الدولي للزيتون.

طاقة خزن بـ 155 ألف طن، منها 8 آلاف طن قابلة للاستغلال حاليا لزيت الزيتون و16 ألف طن للزيت النباتي.

ومن أهم الأحداث التي أثرت على نشاط المنشأة وتحرير القطاع والسماح للخواص بالإتجار في الزيوت الغذائية منذ سنة 1994 دون تمتيع المنشأة بإجراءات مصاحبة لإعادة هيكلتها، حيث أصبح دور الديوان الوطني للزيت بالأساس التعديلي للسوق والأسعار باعتباره منشأة عمومية تحرص على الحفاظ على مصالح الفلاحين وتحقيق توازن منظومة زيت الزيتون.

كما أنه واعتبارا للتذبذب الهام في الإنتاج والأسعار المتداولة الذي يشهده قطاع زيت الزيتون نتيجة التغيرات المناخية الأخيرة، فإن الديوان الوطني للزيت يمثل هيكلا أساسيا للتدخل لتعديل السوق عند اختلال الطلب والعرض.

ويتضح بالأساس هذا الدور التعديلي في تدخلات الديوان الوطني للزيت خاصة خلال مواسم وفرة الإنتاج وتراجع الطلب الحالي والأسعار لزيت الزيتون، على غرار موسم 2019-2020 حيث سجل الديوان شراءات من هذه المادة بحوالي 27,000 طن من إنتاج وطني بلغ 440 ألف طن وكذلك مع انطلاق الموسم الحالي 2024-2025.

وباعتبار عدم مواكبة الأطر التشريعية للمتغيرات الحاصلة في السوق بعد تحرير الإتجار في زيت الزيتون مع تعدد مختلف الهياكل المتدخلة في هذا القطاع، فقد تراجع نشاط الديوان الوطني للزيت سواء كان ذلك على مستوى تدخله في السوق الذي اقتصر أساسا خلال المواسم المتسمة بوفرة الإنتاج، أو على مستوى خدماته المقدمة في مجال التحاليل بمخابره نتيجة إحداث مخابر خاصة لدى المصدرين بالأساس، أو كذلك على مستوى كراء خزاناته لفائدة المتدخلين بحكم الاستثمارات المحدثة في المجال الخاص. كما أثر تراجع الكميات المصدرة من الزيت النباتي خلال المواسم الأخيرة على موازنته المالية.

بالإضافة إلى ذلك وعلى إثر توحيد الإجراءات والهياكل التي تمنح الدعم والتشجيع للقطاع الفلاحي، لم يعد الديوان يقوم بهذه العمليات منذ 2017 وقد قام الديوان الوطني للزيت منذ أكتوبر 2022 بعدة مبادرات ساهمت في إعداد عقد برنامج للفترة 2023-2025، مراجعة الاتفاقية بين الديوان والوزارة وتحديد الأهداف والتوجهات الاستراتيجية للديوان ووضع استراتيجية لتحسين أداء منظومة زيت الزيتون.

وتمثل الرؤية الاستراتيجية التي وقع تحديدها في تموقع الديوان على رأس المنظومة لتنمية القطاع والحفاظ على مصالح المتدخلين من خلال إرساء منظومة مرجعية لكل ما يتعلق بزيت الزيتون والتنسيق مع جميع المتدخلين في القطاع وتنقسم هذه الرؤية الاستراتيجية إلى ثلاث محاور رئيسية:

المحور الأول المساهمة في تنمية منظومة زيت الزيتون،

المحور الثاني إعادة التوازن للديوان،

والمحور الثالث تحسين الحوكمة.

ومن أهم المهام المقترحة في إطار إعادة تنظيم الديوان هي التدخل في حالات استثنائية لشراء كميات محددة من زيت الزيتون عند الإنتاج ولفترة معينة وعند الاقتضاء حفاظا على مصالح المنظومة مع تمكين الديوان من التمويلات الضرورية مع منح ضمان الدولة للبنوك الممولة لهذا التدخل وإحداث آلية تمكن الديوان من تفادي خسائر مالية في صورة ترويج المخزون التعديلي بسعر أقل من الكلفة.

ثانيا، تنفيذ البرامج الاستثنائية لتخزين زيت الزيتون المقررة من الدولة والتي تهدف إلى الحفاظ على مصالح المنظومة وتعديل السوق مع تمويلها من حساب منظومة زيت الزيتون المفتوح لدى الخزينة العامة مع إمكانية تعزيز موارد الحساب بتوجيه نسبة من الاقتطاع الموظف على تصدير زيت الزيتون السائل.

ثالثا، تعزيز وصيانة طاقات التخزين للزيوت واستغلالها في إطار نشاط الديوان وعلى ذمة المتدخلين في القطاع عند الحاجة.

وفي هذا الإطار وتبعا للإجراءات الرئاسية الرامية إلى تعزيز دور الديوان في القطاع بما يضمن إنجاح المواسم في جميع مراحلها من الإنتاج إلى التسويق للمحافظة على حقوق الفلاح وتعزيز طاقة خزن زيت الزيتون حسب الطلب، قام الديوان بإعداد مشروع صيانة وتعزيز طاقة الخزن يتمثل في صيانة وإصلاح حوالي 30 ألف طن من طاقة الخزن لترتفع طاقة الخزن للديوان من 80 ألف طن إلى حوالي 110 ألف طن بكلفة جملية تقدر بـ 21 مليون دينار وقد برمجت في الثلاث مواسم القادمة والسلام.

تعقيب السيد النائب

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، هل يرغب الزميل المحترم السيد حسن الجربوعي في التعقيب وذلك لمدة لا تتجاوز خمس دقائق.

السيد حسن الجربوعي

شكرا سيدي الرئيس،

سيدي الوزير، أعود لأؤكد مجددا أننا بصدد البناء ولكن إذا كنا نتصور أن ديوان الزيت يمكنه لوحده أن يشتغل في السوق فإن هناك أيضا أطراف خاصة تعمل وهناك من يواكب العصر وهناك متغيرات.

تحدثني عن ديوان الزيت اليوم كيف سيؤمن الفلاح وبماذا؟ أقول لك أنه لا توجد موارد بشرية ولا مهام ولا معدات ولا أعضاء، اليوم السفينة التي تنزل الزيت النباتي، هل تعلم من ينزله؟ الحراس هم من يقومون بذلك والمدير الذي يعمل هناك يخاطر بحياته. فإذا انزلق أحدهم وسقط هو المسؤول.

لماذا يفرغ الزيت النباتي في صفاقس؟ لأن في سوسة مثلا لا يوجد أعوان، الناس لا تعرف كيف ستعمل، كيف يمكننا فهم هذا؟ يأتي قرار رئاسي بإدخال ديوان الزيت إلى السوق والديوان لا يملك شيئا لا مهام، لا معدات، لا مخابر ولا أي شيء.

يجب أن تعلموا جيدا أنه وقع تجميد ديوان الزيت منذ ثلاثين سنة وأرادوا بيعه بسيدي بوزيد والقيروان إلى القطاع الخاص سنة 2008 وهذا يعني أنه وقع ضرب ديوان الزيت.

إذا واصلنا الحديث بنفس الطريقة وتكلمني عن التخزين فقط؟ في صفاقس القطاع الخاص يملك طاقة تخزين بـ300 ألف طن لا تحدثني عن التخزين فقط أنتم لديكم نقطة تجميع واحدة في صفاقس تسع 20 ألف طن فقط، الأمور سهلة إذا كنا نريد تبسيطها فعلى المسؤول أن يتخذ القرار لا يمكننا انتظار تدخل رئيس الجمهورية في كل موضوع حتى أننا وصلنا إلى مسألة تدخله في ديوان التطهير، إذا لم يتمكن المسؤول من اتخاذ قراراته في بعض المسائل فعلى الدنيا السلام، اليوم لدينا ديوان الأراضي الدولية يملك الزيت ولدينا ديوان الزيت موجود لكنه يفتقر للعملة والمهام اللازمة ليعود للعمل هذه مسائل بسيطة لا تتطلب أموالا.

تحدثني عن الخزانات؟ هناك خزانات حديدية في صفاقس وسوسة لم تعد تستحق صيانة، يمكن بيعها كحديد وتوفير معدات جديدة "INOX" يمكنك أن تكلف ديوان الزيت بجمع 50 ألف طن وابدأ العمل على الأقل بخطوة أولى لسنة واحدة فقط.

من غير المعقول اليوم أن معدل استهلاك التونسي من زيت الزيتون في الخمسينات كان 25 لترا للفرد الواحد واليوم أصبح 4 لترات فقط.

اليوم السوق التونسية تستهلك 30 ألف طن من زيت الزيتون مقابل 200 ألف طن من الزيت النباتي والدعم حدث ولا حرج.

البارحة كنت بصدد القيام بمراجعة فوجدت أن الزيت النباتي الذي يدخل إلى البلاد لا يخضع لأي مراقبة في الميناء، الرقابة تتم بعد التكرير وغيره لكن عند الدخول لا شيء، الشعب التونسي لا يعلم حتى نوعية الزيت الذي يستهلكه.

رجائي أن يكلف ديوان الزيت بمهمة كيفية استغلال التونسي للسوق الداخلية، كيف يعود زيت الزيتون إلى عادات التونسي لا بد أن يكون دور ديوان الزيت الأساسي هو اقتناء 50 ألف طن من ديوان الأراضي الدولية والتصرف فيها بعضها يصدر وبعضها يوجه للسوق التونسية، ليس معقولا أن تكون لدينا مؤسسات بهذه الطريقة.

سأقولها بوضوح بعد أزمة ديوان الزيت ورب ضارة نافعة عدنا للتفكير فيه في الدقيقة 90 فقط وقد أصبح الديوان في الحضيض، لو لم تتخذ قرارات عاجلة وأول قرار يجب اتخاذه يخص الموارد البشرية اليوم الإدارة العامة والإدارات الجهوية من دون أعوان، ذهبت إلى صفاقس وتبينت أن تسعة أعوان سيحالون على التقاعد سنة 2025 وعدد الأعوان لا يتجاوز 34 فمن سيقوم بالمهام في ذلك الهيكل الكبير حتى أعمال النظافة من سيؤديها ومن سيهتم بالصيانة؟ حتى أن شاحنات من نوع "Renault" هناك لم يلمسها أحد لم يقع استعمالها منذ عشرين سنة ووقعت بتة ولم يرغب أحد في شرائها.

يجب على السلطات العليا حتى رئيس الجمهورية أن يدرك أن ديوان الزيت يحتاج إلى قرارات حقيقية، يجب أن يكون هذا الموضوع مطروحا على الطاولة إذا فتحنا ملف الشعال وبوزويتة والسلامة ثم بعد ذلك أغلق الموضوع، إذا وقع إغلاق ملف ديوان الزيت كما حصل سابقا فما الجدوى؟ مثلما حصل مع الفسفاط والسكر، الحل هو أن نواصل في الموضوع إلى النهاية.

قمنا بفتح موضوع ديوان الزيت يجب أن نواصل فيه إلى النهاية حتى نتبين مهام ديوان الزيت، كيفية عمله والأسباب التي أدت به إلى الوصول إلى هاته المرحلة وقيام مجلس النواب بالتشاريع الخاصة بديوان الزيت.

أنظر اليوم إلى ديوان الأعلاف، مؤسسة مكبلة رغم أن القرار رئاسي ولا يستطيعون التحرك أمام القطاع الخاص.

أنتم تتحدثون عن ديوان الزيت؟ اليوم إذا أراد ديوان الزيت أن يشتري من مجمع زيت فإن القطاع الخاص يقوم بالتذوق على عين المكان ثم يمكنه من مطلبه في حين أن ديوان الزيت يأخذ عينات ثم يعود بعد ذلك ليبلغ بأن السعر غير مناسب.

نحتاج إلى صلاحيات حقيقية نحتاج إلى استعادة الثقة في المسؤولين وفي الدواوين التي هيكلتها الدولة التي توقفت عن العمل، لسنا في حاجة إلى أن نفتح الموضوع ليوم أو يومين أو شهر أو شهرين ثم نغلقه، ديوان الأراضي الدولية كذلك متوقف عن العمل، تحدثنا حتى عن عون تعرضت للهرسلة وذهبت إلى رئاسة الجمهورية لفض المشكل اليوم، نحن نتحدث عن ديوان الزيت، ثم ستقع الهرسلة بهذه الطريقة لا يمكننا بناء بلادنا.

صرت أنتقي الكلام عند إثارة هذا الموضوع حتى لا يتضرر أبناء الجهات ويقع تأويل كلامي وتصبح هناك شيطنة لكننا جئنا كوطنيين ونريد أن نبني معكم ونحن نعلم أنكم وطنيون أيضا.

بلادنا بحاجة إلى رؤية واستراتيجية لا يمكننا الاستمرار في فتح موضوع ثم إغلاقه ثم نمر إلى لموضوع التالي وهكذا دواليك ماذا بعد ذلك...

طرح السؤال الشفاهي
من قبل السيدة ضحى السالمي

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، السؤال الشفاهي الأخير للزميلة المحترمة السيدة ضحى السالمي الكلمة للزميلة المحترمة ولها عشر دقائق على أقصى تقدير تفضلي.

السيدة ضحى السالمي

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

أود أن أبدأ كلمتي اليوم بتحية إلى كل المناطق المنسية التي تعاني "الحقرة" والتهميش، المناطق التي أسقطت من حسابات الدولة إلى أهالي برج السدرية الذين حرموا من أبسط حقوقهم، الحق في الماء الصالح للشراب وهو أبسط ما يمكن أن يوفره لهم الوطن، الحي الذي بقي مهمشا رغم قربه من العاصمة ببعض الكيلومترات الذي يعاني من إهمال الدولة لا ماء، لا شبكة تطهير، لا طريق ولا أي مظهر من مظاهر الحياة.

أود أن أترحم على روح "عم عبد المجيد مصابحية" الرجل الطيب الذي رحل عن الدنيا وهو يحلم بأن تتزود داره بالماء الصالح للشراب، حلم بسيط لم يحلم بأكثر من ذلك لكنه مات، مات عم عبد المجيد وبقي حلمه مقبورا في رفوف الإدارات وبين ثنايا المطالب منذ 2014 و2016، تاريخ نضالي بأكمله.

أحيي الشيخ محمد قويسم، الشيخ الثمانيني الذي التقيته في زيارة ميدانية بينما كان يشق طريقه في واد غير معبد متوجها إلى مركز البريد للحصول على جرايته الشهرية، مركز البريد هو المرفق الوحيد الذي يعبر على وجود الدولة في برج السدرية، حلمه أيضا أن يتزود منزله بالماء الصالح للشراب.

أقول لكل من العم عبد المجيد والعم محمد وكل أهالي برج السدرية لن أتنازل عن حقكم، أنا ابنتكم وأعي جيدا معاناتكم اليومية ولن أدخر أي جهد من أجل افتكاك حقكم وسأكون صوتكم في كل مكان حتى يكون لنا في هذه الأرض مساحة من العيش بكرامة.

تحية السيد الوزير ولمرافقيك الكرام،

أتحدث إليكم اليوم في قضية لا تقبل التأجيل والتسويف، قضية تتعلق بالحق في الحياة، الحق في الماء مثلما الحياة ليست منحة تمنح من أحد، بل هي التزام قانوني ودستوري وأخلاقي وعلى الدولة تأمينه لكل مواطن دون تمييز.

الدستور التونسي لسنة 2022 يؤكد على هذا الحق بشكل قاطع فالفصل 48 ينص أنه على الدولة توفير الماء الصالح للشراب للجميع على قدم المساواة ويؤكد الفصل 47 على الحق في بيئة سليمة ومتوازنة ولا يمكن الحديث عن هذا الحق إلا بتوفير الماء الصالح للاستخدام، كما يضمن الفصل 22 تهيئة أسباب العيش الكريم وهذا يتنافى مع واقع أن يضطر المواطن أحيانا إلى جمع المياه في صهاريج بلاستيكية غير مهيأة للاستخدام اليومي.

وعلى الصعيد الدولي جاء العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية الذي صادقت عليه تونس، يؤكد في المادتين 11 و12 أن الحق في الماء هو ذاته الحق في الحياة والكرامة الإنسانية.

في حي برج السدرية 4 بمعتمدية حمام الشط، الوضع كارثي، هذا الحي الذي يبعد مئات الأمتار عن الحي الصناعي كان من الممكن أن يكون ملاذا للعملة في المنطقة الصناعية ومنطقة مهيئة تكفيهم من مشقة التنقل، لكنه تحول هذا الحي اليوم إلى رمز من رموز الإهمال والتهميش، حي لا يوجد به ماء صالح للاستخدام، في ظل هذه الظروف يضطر المواطنين إلى تجميع المياه في صهاريج بلاستيكية غير صحية وهذا ما يزيد من خطر الإصابة بالأمراض.

هذه هي الصهاريج التي أتحدث عنها ومن خلالها يتزود السكان بالماء وعذرا على بشاعة الصورة، أنا لم أرد عرضها ولكنني لا أحب تزييف الحقائق أو تجميلها اليوم، هذا ماء "مخزز" كما تشاهدون (عرضت السيدة النائبة قارورة ماء) ذهبت بنفسي وأحضرت هذا الماء من هذه الصهاريج، هذا هو الماء الذي يتزود به أهالي برج السدرية 4.

ما يزيد من مرارة الوضع هو أن المواطنين رغم معاناتهم اليومية ملتزمون بدفع الأداءات البلدية والضريبية بكل جدية وهذه من المفارقات في حين أن الدولة لا تلتزم بواجباتها في توفير المرافق اللازمة فالماء حق ولا يوجد أي تبرير وتحت أي حجة أن يقع حرمانهم من الماء، هكذا يتعرض المواطن إلى الظلم مرتين، مرة بدفعه لأموال وضرائب ولا يجني منها خدمات ومرة بحرمانه وتجاهله.

سيدي الوزير، هل ستواصل الدولة معاقبة برج السدرية 4 فقط لأنها غير مدرجة في مثال التهيئة العمرانية المجمد منذ سنة 2009؟

هذا ليس الحي الأول، بل هناك مئات الأحياء وفي ظروف مشابهة لحي برج السدرية 4 ولكن مكنتهم الدولة من جميع المرافق الضرورية.

إلى متى يترك سكان برج السدرية 4 في انتظار وعود تتبخر عاما بعد عام؟ هل المطلوب منهم أن ينتظروا عشر سنوات أخرى؟ إذا كانت الدولة ترفض الاعتراف بهذا الحي، فلتكن واضحة ولترسل الجرافات لمسحه وحسم الأمر نهائيا، أما أن يستمر الوضع على هذا الحال بلا حلول ولا حقوق فهذا ضرب من العبث.

إذا أصبح المواطن في وطنه يستغيث لانقطاع أسباب الحياة فلا خير في هذا الوطن، علاوة على ذلك فإن الحلول التي وجدتها الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه هو تمكين كل أربعين عائلة، أقول جيدا أربعين عائلة من عداد ماء واحد بالتشارك بينهم لكن التزود يكون غير منتظم وفي فترات الذروة ينقطع الماء مما يضطرهم إلى خزنه بتلك الطريقة.

سيدي الوزير، السادة المسؤولون، السيد رئيس المجلس، السادة الزملاء.

أتحداكم أن تعيشوا 24 ساعة فقط في جحيم برج السدرية 4، وأن تشربوا من صهاريج غير صالحة الذي يفرض على أهله منذ سنوات، فهل ستحتملونه كما يحتملونه كل يوم وهل يعقل أن أكثر من 200 عائلة يشتركون في خمسة عدادات وزد على ذلك أن التعريفة التي تفرض على هذه العدادات مرتفعة ومجحفة، لماذا؟ لأن السعر الذي تقوم بدفعه أربعين عائلة يكون طبعا أكثر من السعر المعمول به للاستهلاك العائلي في ظلم كبير وحيف دون مراعاة الحالة الاجتماعية لهؤلاء الناس الذي يعانون وحالتهم الاجتماعية الصعبة، وكأن هناك تصنيف للسلم الاجتماعي، لو تعطل الماء بحي راق ربع ساعة لهبت الطامة والعامة، هل لأن برج السدرية 4 مصنف في أسفل السلم الاجتماعي

لقد حرصت بصفتي نائبة عن الشعب على زيارة الميدان والتواصل مع أهالي هذا الحي لتوثيق معاناتهم عن قرب، رأيت بعيني الظروف المزرية التي يعيشونها وتلقيت شكاوي عديدة تفيد بأنه لا يوجد لديهم سوى هذا الحي ليسكنوا فيه، إما حياة وإما ممات كما تواصلت مع السلط المحلية والجهوية ومع الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع للمياه لكن دون حلول.

أخيرا توجهت إليكم السيد الوزير، بسؤال كتابي حول مشروع خزان الماء ولكن الإجابة كانت غير معقولة، الإجابة تقول أنكم بدأتم في المشروع ولكن واجهتم باعتراض من المواطنين، هل يعقل أن تقوم الدولة بدراسة مشروع على أرض ذات ملكية خاصة دون اتخاذ أي إجراء لاحق لانتزاعه أو البحث عن حلول بديلة لانتزاعه للصالح العام طبعا.

كيف يعقل أن تستمر هذه العراقيل لأكثر من عشر سنوات؟ منذ سنة 2010 وهم يطالبون وسأريكم بعض المطالب إن سمح الوقت.

200 عائلة تعيش معاناة يومية بسبب غياب هذا الحق والحرمان من حق أساسي، أعتقد أن هذه التجارب الواقعية تكشف عن تقاعس الجهات المسؤولة في توفير أبسط حقوق المواطنين وتجعل من واقعهم اليومي صرخة نداء استغاثة تطالب بتدخل عاجل وفوري لحل هذا المشكل.

سيدي الوزير، نطالبكم بإنجاز مشروع خزان المياه في حي برج السدرية 4 فورا وفق جدول زمني دقيق وواضح يضمن حصول المواطنين على المياه الصالحة للاستعمال.

نطالب بتوفير حلول طارئة تضمن لهم على الأقل التزود بصورة منتظمة وفعالة من الماء، نطالب بتفعيل آليات الرقابة والمساءلة، فمنذ عشر سنوات أو أكثر كان هناك تجاهل واللامبالاة فمن المسؤول عن هذا التقصير؟

آخر سؤال سيدي الوزير متى سيتم تشغيل خزان للماء الذي ظل حبرا على ورق؟

هل ستلتزمون بتقديم تقرير مفصل حول وضعية المشروع وأسباب تعطله؟

إن مطالبنا اليوم سيدي الوزير، ليست مجرد كلمات تقال في البرلمان، بل هو نداء إنساني للعدالة والكرامة وهو صوت الأهالي الذين طال انتظارهم ولن نقبل بعد اليوم بهذا التخاذل وهذا التجاهل وشكرا.

إجابة السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والآن أحيل الكلمة إلى السيد عز الدين بالشيخ، وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري لتقديم جوابه في مدة لا تتجاوز عشر دقائق فليتفضل.

السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

شكرا سيدي الرئيس.

شكرا للنائبة المحترمة.

برمجت الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه "SONEDE" مشروع تزويد المنطقة الجديدة ببرج السدرية 4 من ولاية بن عروس

صلب ميزانيتها لسنتي 2023 و2024، حيث تم تخصيص مبلغ 9.4 مليون دينار دون اعتبار القيمة المضافة بتمويل من الصندوق الكويتي للتنمية. وتتمثل مكونات المشروع في:

أولا، تركيز محطة ضخ.

ثانيا، اقتناء ووضع 8050 مترا خط طولي للقنوات المصنوعة من الحديد المصبوب ذات قطر لا يتعدى 600 مليمترا وقنوات مصنوعة من متعدد الإثيلين ذات قطر لا يتعدى 315 مليمترا.

ثالثا، إنجاز خزان شبه مطمور سعته 2500 متر مكعب.

وفيما يلي مراحل تقدم إنجاز المشروع:

بالنسبة إلى محطة الضخ، تم إسناد الصفقة بقيمة 724 ألف دينار إلى إحدى المقاولات الخاصة، إثر نشر طلب عروض، غير أن الأشغال لم تنطلق بعد نظرا إلى الصعوبات المادية لهذه المقاولة.

ثانيا، بالنسبة إلى اقتناء القنوات تم توفير جميع القنوات بمبلغ جملي 2.545 ألف دينار.

ثالثا، بالنسبة لأشغال وضع القنوات، تم إسناد الصفقة بمبلغ 2.093 ألف دينار لمقاولة خاصة إثر نشر طلب عروض في قسطه الأول والصفقة حاليا في طور الإمضاء وستنطلق الأشغال في غضون شهر.

رابعا، أشغال إنجاز الخزان الذي سعته 2500 متر مكعب تم إسناد الصفقة بمبلغ 2.985 ألف دينار إلى مقاولة خاصة إثر نشر طلب العروض عدد 56 لسنة 2024، قسط ثاني والصفقة حاليا في طور الإمضاء وستنطلق الأشغال في غضون شهر.

أما بالنسبة إلى المناطق العليا من برج السدرية 4 وحي الزياني، فستقوم الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه "SONEDE" ببرمجة مشروع جديد حال توفر الاعتمادات اللازمة التي تبلغ في حدود 6 مليون دينار وذلك طبقا لما جاء بمحضر الجلسة المنعقدة بمقر ولاية بن عروس بتاريخ 26 مارس 2024 وشكرا.

تعقيب السيدة النائبة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، هل ترغب الزميلة المحترمة السيدة ضحى السالمي في التعقيب وذلك لمدة لا تتجاوز خمس دقائق تفضلي.

السيدة ضحى السالمي

ما فهمته أن برج السدرية 4 وحي الزياني كالعادة منذ سنة 2010 ونفس الكلام يسوّق وهو أن خزان الماء بصدد البحث عن التمويل من سنة 2010 إلى سنة 2025 وقد نتفهم هذا الموضوع قبل 25 جويلية، لكن بعد 25 جويلية نحن في مرحلة تصحيح مسار باعتبار الشعارات المرفوعة والدور الاجتماعي للدولة، فكيف إلى اليوم منذ سنة 2010 تقولون لنا أنكم بصدد البحث عن اعتمادات، هل يموت الناس إذن؟ هل نحتاج إلى عشر سنوات أخرى لنوفر الاعتمادات؟

بصراحة، غير مقبول ولا أتفهم ما سمعته، السيد الوزير، مع كل الاحترام والتقدير. شكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، هل يريد السيد الوزير التدخل للتعقيب على جملة المداخلات؟

المصدح للسيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

شكرا السيد الرئيس،

شكرا على كل التدخلات.

كما تعلمون نحن جئنا إلى هنا للإجابة عن الأسئلة والمعطيات التي قدمناها هي معطيات موضوعية لا يشوبها شائبة، لم نأت إلى هنا لتقديم معطيات مغلوطة لتضليل الناس، نحن جئنا كمسؤولين وكلنا مسؤولون وبهذه المناسبة أود أن أشكر منظورينا الذين يرافقوني وكذلك أوجه لهم تحية تقدير للخدمات التي يقدمونها في وزارة الفلاحة.

لدي بعض الإجابات على بعض التساؤلات والتعقيبات.

بالنسبة إلى السيد محمد علي فنيرة، نحن حاليا بخصوص إصلاح الأعطاب كما ذكر لدينا 15 عطبا في الأنبوب ونحن بصدد إعداد استشارة لإصلاح هذه الأعطاب وإزالة التكلس في القنوات. إن شاء الله في القريب العاجل سنكون قد حللنا هذا الإشكال.

بالنسبة إلى النائب عن ولاية قفصة حول الشركة التي تستغل الخس فإني أؤكد أن الشركة غادرت المكان وتخلت عن النشاط وبالتالي لا توجد مياه تستغل في الخس حاليا.

أما بالنسبة إلى ولاية صفاقس وتحديدا لتدخل الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه فيما يخص توفير العدادات، فقد قامت الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه حاليا بتوفير ما يزيد عن 140 ألف عداد وهو عدد كاف لتسديد كافة الطلبات.

فيما يخص عمل المقاولات التي تم بسطها من طرف بعض النواب، تقوم الشركة حاليا بمتابعة لصيقة وحينية للأعطال والكسور من طرف المقاولات ولهذا الغرض تم إحداث خلية استمرار بالشركة لمتابعة التسربات والحد من انقطاع الماء والتدخل الحيني.

بالنسبة إلى ميناء سيدي منصور، فإن الميناء يتوفر حاليا على كل التجهيزات اللازمة لضمان حسن سير العمل به وسيتم تعزيز كل الخدمات الإدارية حال ترسيمه بالقائمة الرسمية للموانئ التونسية.

أما بالنسبة إلى مجلة المياه فهي إن شاء الله في أمتارها الأخيرة.

وبالنسبة إلى المياه الجوفية المشتركة بين ثلاث دول تونس وليبيا والجزائر، نقترح دعوة المدير العام للموارد المائية إلى تنظيم يوم دراسي بمجلس نواب الشعب لتعم الفائدة على الجميع.

بالنسبة إلى ديوان الزيت، تبعا للمجلس الوزاري الأخير ليوم 7 مارس 2025 سيتم إعداد مخطط لإعادة هيكلة الديوان لتطوير قدراته وشكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد الوزير على كل هذه البيانات والإفادات التي قدمها.

زميلاتي، زملائي الأعزاء،

يعتبر القطاع الفلاحي بمختلف أصنافه قاطرة تنموية من شأنها أن تجنب البلاد مخاطر التبعية والارتهان للخارج من جهة، وأن تخلق طفرة اقتصادية من خلال التركيز على استقطاب الطاقات الشابة للعمل والاستثمار في هذا المجال والتحفيز على الإنتاج الزراعي المستدام من جهة أخرى.

ولن يكون ذلك متاحا دون الاعتماد على سياسات فلاحية تراعي الخصوصيات الوطنية وتندمج في استراتيجيات الدولة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع الأخذ بعين الاعتبار بمقتضيات الأمن الغذائي والمائي ولما يتطلبه ذلك من مخططات علمية تضمن الاستغلال الفعال والأنجع للإمكانيات الوطنية وتحقق النقلة النوعية المنشودة في مختلف مناطق البلاد بما من شأنه أن ينعكس إيجابيا على ظروف عيش المواطن وعلى قدرته الشرائية وعلى تدعيم إمكانيات هذا القطاع الحيوي وتعزيز دوره في النسيج الاقتصادي لبلادنا سواء على صعيد القدرة التشغيلية أو المساهمة بشكل أفضل في الناتج الداخلي الخام.

ولتحقيق هذه الغايات وللتصدي للمخاطر التي أصبحت تهدد بصفة جدية فلاحتنا على غرار نقص الموارد المائية وتعاظم ظاهرة التصحر بالإضافة إلى تأثير التلوث البيئي والتغيرات المناخية وخاصة لتجاوز مجمل المشاكل المتراكمة التي هي نتاج لتراكمات للسياسات السابقة الخاطئة والارتجالية في كثير من الأحيان، حري بنا تجاوز مرحلة التشخيص والمضي قدما في جهد مشترك لوضع الأطر والتصورات الكفيلة بحلحلة المشاكل الهيكلية الموروثة للقطاع الفلاحي ووضع خطط مستقبلية تقوم على التجديد والابتكار.

ومن جهته فإن مجلس نواب الشعب منفتح على جميع المبادرات التي من شأنها المساهمة في النهوض بالفلاحة التونسية التي نريدها أن تكون قطاعا جذابا ومنتجا ومشغلا ومحفزا على الاستثمار وجالبا للعملة الصعبة وذلك عبر الإصلاحات التشريعية أو من خلال توسيع الاستشارة وتبادل الأفكار والآراء في إطار الأنشطة الأكاديمية البرلمانية هدفنا الجامع تطوير القطاع بشكل مستدام.

وفيما يتعلق بالاقتراح الذي قدمته السيد الوزير، سيتم استدعاء السيد المدير العام للموارد المائية ليوم دراسي لتقديم التوضيحات اللازمة في إطار الأكاديمية البرلمانية.

إذا، شكرا لجميع الزميلات والزملاء.

وفي الختام، أتوجه ببالغ الشكر والتقدير إلى السيد عز الدين بالشيخ، وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري، وإلى الوفد المرافق له متمنيا لهم التوفيق والسداد في مهامهم.

الآن، نرفع الجلسة لمدة عشر دقائق نتمكن خلالها من توديع السيد الوزير والوفد المرافق له، ثم تستأنف الجلسة للاستماع إلى مداخلات الزملاء طبقا للفصل 108 من النظام الداخلي.

(كانت الساعة الثانية إلا عشر دقائق بعد الزوال)

استئناف الجلسة
وتدخلات السيدة والسادة النواب
على معنى الفصل 108 من النظام الداخلي

(كانت الساعة الثانية بعد الزوال)

السيدة سوسن مبروك، نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

مساء الخير للجميع.

نستأنف الجلسة على معنى الفصل 108 من النظام الداخلي.

أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم صابر المصمودي له ثلاث دقائق تفضل.

السيد صابر المصمودي

شكرا السيدة الرئيسة.

تبعا لما تم تداوله بصفاقس بخصوص موقفي من تثمين الفسفوجيبس آثرنا الرد اليوم وبعد اطلاعنا على مجمل التفاعلات احتراما منا لمواطني الجهة.

أولا، مصنع "SIAPE" موضوع لم أداوله لكن وقع ربطه بموقفي من تثمين الفسفوجيبس، ليطمئن أهالي صفاقس إيقاف نشاط المصنع نهائيا وقد تم تعويضه بمصنع خارج الولاية من المنتظر دخوله حيز الإنتاج موفى 2026 ولا إمكانية لإعادة تشغيله بمعدات تعرضت للصدأ منذ سنوات.

هذا وقد حرصنا على أن يكون ملف تفكيك المعدات من الأولويات وهذا ما حصل فعلا بالتطرق إلى الموضوع في المجلس الوزاري الأخير وعليه كل الأنشطة الفوسفاطية السابقة بـ "SIAPE" لا يمكن القيام بها في المستقبل.

أمر إلى رسكلة وتثمين الفسفوجيبس وهو موضوع وطني، للتوضيح فمكونات الفسفوجيبس من الشوائب المعدنية الثقيلة والمشعة جميعها متأتية من الفسفاط الخام وأغلبها بتركيز أضعف ومن المعلوم أن استخراج وتحويل الفسفاط هو أحد ركائز الاقتصاد الوطني وهذا النشاط يتواصل اليوم بعدة مناطق تونسية وبذلك يتواصل إنتاج الفسفوجيبس..

والسؤال هل نبقي فقط على الحلول الحالية بإلقائه في السواحل أو مراكمته في البر مثلما كان الحال في مدينة صفاقس لأكثر من نصف قرن وما الحل اليوم في مدينة صفاقس لتلك الهضبة من عشرات الأمتار، الردم لعشرات الملايين من الأطنان شبه مستحيل، مشروع التشجير ممنوع قانونا طالما أن المادة مصنفة خطرة.

لهذه الأسباب دعوت إلى الاهتمام بتجارب تثمين الفسفوجيبس وللعلم فالاستثمار في تكنولوجيا البيئة وتثمين النفايات كان أحد نقاط برنامجي الانتخابي وما يؤسفني ما صدر من قلة قليلة من تشويه وتشهير وأخطرها من تحدث عن "إرهاب"، أعتقد أن الإرهاب هو أن نطلب بنصب الخيام لنائب شعب بناء على آرائه واقتراحاته.

موقفي من تثمين الفسفوجيبس هو نتاج نقاش واطلاع على دراسات وتقارير علمية وعلى شركات على الصعيد العالمي في تثمين الفسفوجيبس نذكر منها التي تعنى بصناعة مواد البناء والقوالب.

أختم، اليوم هدفنا جميعا رفع التلوث وإزالة الفسفوجيبس من أجل بيئة سليمة ولهذا نحتاج إلى نقاش عقلاني متواصل في الزمن لمواكبة التطورات.

وفي الأخير أي من الحلول سيتطلب فرض شروط السلامة والمحافظة على البيئة والمقبولية المجتمعية وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيدة الزميلة المحترمة بسمة الهمامي لها ثلاث دقائق تفضلي.

السيدة بسمة الهمامي

شكرا السيدة الرئيسة.

صباح الخير جميعا.

سؤالي اليوم موجه إلى السيدة وزيرة الشؤون الثقافية.

أود أن أسألها حول القرار والاتفاقية بخصوص القطع الأثرية وعددها 30 قطعة المستخرجة من حفريات "زاما" والتي تم تقديمها خلال الندوة الصحفية يوم 28 فيفري 2025، على أنها اكتشاف جديد لم نكن نعرفه من قبل وأنه سيتم عرضها بمنتزه الكوليزي بروما.

مع العلم السيدة الوزيرة، أن هاته الحفريات قام بها فريق تونسي سنة 2008 بتمويلات تونسية بحتة لم يشارك فيها الطرف الأجنبي تماما وهذه القطع نعرفها وموجودة ضمن مخزون القطع الأثرية وكانت من بين العناصر التي يتم تحضيرها لمتحف سليانة المقرر إنشاؤه مستقبلا إن تكرمت علينا وزارتكم وقامت بالإجراءات المطلوبة منها في الحي الإداري بسليانة.

سيدتي الوزيرة، بأي حق تعرض هاته القطع في إيطاليا التي ستجني منها أموالا طائلة؟ لقد قررتم عرضها من 5 جوان إلى 5 نوفمبر وهو ما سيجعلها أيضا عرضة للسرقة العلمية باعتبار أنها لم تنشر بعد. أتعلمون أن هذا في حد ذاته اعتداء على الملكية الفكرية.

الملف برمته فيه تجاوز للسلطة لأن قرار إبرام الاتفاقية كان أحاديا ولم يحترم المنشور الوزاري المتعلق بتمرير الاتفاقيات الدولية والذي ينص على ضرورة مرورها بالمصالح العلمية المختصة بالمعهد لإبداء الرأي، لا أخذتم رأي المختصين ولم تستشيروا أحدا في الأمر وأود أن أعلمكم بأن هناك قضية نشرت على مستوى المحكمة الإدارية في هذا الشأن.

سيدتي الوزيرة، حين يتعلق الأمر بسليانة يقع تغييبها في كل ما هو دور الوزارة في الاعتمادات المرصودة "لزاما" أو غيرها والمشاريع الثقافية أو غير ذلك ولا يستدعى أهل الاختصاص ولا يستدعى الباحثون الذين قاموا بهذا البحث وتتخذون قرارات اعتباطية وأحادية بمفردكم.

أود أن أقول لك أن هذا اعتداء على الملكية الفكرية وعلى كل الاتفاقيات الدولية التي تنص على احترامها. ليس لكم الحق في التصرف في هذه الملكية بهذا الشكل.

ونحن من جهتنا سنتابعكم وسنتابع مصير هذه القطع حتى تعود إلى تونس مثلما خرجت، فلا أحد يعلم سوى الله ما الذي قد يحصل لها ونحملكم المسؤولية الكاملة في هذه الإجراءات الأحادية وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم أيمن بن صالح له ثلاث دقائق تفضل.

السيد أيمن بن صالح

شكرا السيدة الرئيسة،

جئتكم اليوم مباشرة بعد زيارة السيد وزير البيئة لولاية أريانة، هذه الزيارة التي سبق أن تحدثنا عنها في جلسة 5 مارس هنا في نفس المكان وقد شكرنا السيد الوزير لأنه سيتفضل بزيارتنا ودعونا السادة العمد لكي يبلغوا السيد معتمد سكرة ليبلغ السيد والي أريانة، لتكون منطقة سكرة ذات أولوية في هذه الزيارة.

واليوم بينما كنت في طريقي إلى المجلس للحضور باللجنة والجلسة العامة التي تعقد في نفس التوقيت أبلغوني بعض المواطنين أن السيد وزير البيئة الآن في ولاية أريانة وأنه سيتنقل لزيارة المنطقة فطلبت معرفة البرنامج وإلى أين سيتوجه؟ ماذا سيزور؟ وهل أنه سيقوم بزيارة سكرة 1 أم لا وفي الأخير لحقته إلى رواد.

منطقة سكرة 1 التي أتحدث عنها بها محطة تطهير شطرانة، نهج المطار، دار فضال، البساتين، البهيرة، سيدي سفيان، حي الصحة، سيدي سليمان، حي العبيدي، العبده، الكرابيك، الحمامدة، نهج عين الصبح، نهج النمر، حي الفاتح 1 و2 و3. كل هذه المناطق متاخمة لسبخة أريانة.

السيد وزير البيئة تفضل وزار ولاية أريانة، لكنه لم يعتبر هذه المنطقة ذات أولوية خلال زيارته، لحقتهم إلى رواد قضيت كامل الصباح معهم هناك على أمل أن يتفضلوا ويأتوا لزيارة منطقة سكرة 1 لكن للأسف لم يحدث ذلك.

وعدوني، قالوا "سنأتي" لكنني اليوم وفي ظل هذه الزيارة، أقول للمواطنين في سكرة أن السيد معتمد سكرة لم يرتئي أن منطقة سكرة 1 ذات أولوية في هذه الزيارة. اليوم أنتم في نهج المطار، دار فضال، والمناطق التي ذكرتها مثل البهيرة وغيرها وإلى الآن تصلني رسائل إلكترونية حول منطقة جامع النور في دار فضال بنهج المطار المواطنون غارقون في المياه المستعملة ولدينا كسر في قنوات التصريف "canalisation principale".

اليوم السيد المعتمد والسيد الوالي ارتئيا أن هذه المنطقة ليست ذات أولوية، حين تحدثت مع السيد الوالي قال لي: "أنا لست مطالبا بأن أعلمك." لست مطالبا بذلك؟ هل كل شخص يدير دولة بمفرده؟ من المفترض أن نكون دولة واحدة.

بالأمس السيد الرئيس، دعا إلى توحيد الجهود لمواجهة المشكل البيئي ودعا جميع الأطراف للتعاون وأكد على السيد وزير الداخلية الذي سبق وكان واليا على أريانة ونحن كلنا سمعنا ذلك أما اليوم فيقال لي: "لسنا مطالبين بإعلامك" ولم يحضر لا المجالس المحلية ولا النواب." ما هذا؟ هل جئتم لترينا العصافير تزقزق؟ هذا ليس هو الواقع، نحن نعرف واقعنا ونعرف مواطني الجهة والمشاكل التي يعيشونها.

السادة أعضاء الحكومة، نرجو منكم تشريفنا بالحضور بيننا، لنريكم الحقيقة.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم محمد شعباني له ثلاث دقائق. تفضل.

السيد محمد شعباني

بسم الله الرحمن الرحيم،

شكرا السيدة الرئيسة.

مداخلتي اليوم ستكون في إطار البرنامج التنموي الخصوصي للإدماج الاجتماعي والاقتصادي لفائدة المعتمديات ذات الأولوية، هذا البرنامج الذي يخص المعتمديات خاصة الحدودية وقد بعث هذا البرنامج وهو مشروع رئاسي وقد وقعت المصادقة على القسط الأول من القرض هنا تحت قبة البرلمان أي أن التمويل موجود، لكن

الإشكال عند التنفيذ يكمن خاصة في توفر الكفاءات المهنية المستوجبة لممارسة المعني بالمشاريع أو المؤسسة وهو مسجل بإحدى مكاتب التشغيل والأهم في ذلك هو أن تتوفر لديه كفاءة مهنية.

اليوم أصحاب الشهائد العليا معطلين وهذا جزء من الأشخاص المعنية وبعد إنهاء دراسته وبعد سنوات من البطالة قد تتجاوز 15 سنة، يطلب منهم اليوم لبعث هذا المشروع كفاءة مهنية، حين كنا نطالب بضرورة إحداث مراكز التكوين المهني في تلك المناطق كنا على حق وحين قلنا سابقا "أنتم تحضرون الحصيرة قبل الجامع" كنا محقين.

اليوم هذا المشروع يواجه عراقيل لأن الناس غير مكونة فأين هي مراكز التكوين القادرة على توفير هذه الخدمات؟ هل يعقل أن نوزع برامج تمويل في النهاية تحسب هذه البرامج علينا وتسترجع الأموال وتتحول إلى قروض تثقل كاهل الشعب التونسي.

اليوم بكل وضوح، خاصة الطرفان المتدخلان في هذه الوضعية هما وزارة التكوين والتشغيل والبنك التونسي للتضامن، يجب عليهما أن يجمعا هذه الإشكالات التي طرحت من طرف الأشخاص الراغبون في الانتفاع من هذا البرنامج وأن يقدما حلولا بالتفاعل مع السلطات المسؤولين الجهويين والمحليين، مثلا اقتراح مراكز تكوين سريع في الجهات المعنية ليتمكن من الحصول على رخصة أو شهادة تؤهلهم لبعث المشاريع والبرامج.

وفي نقطة أخرى، أرجو من السادة المسؤولين بشركتي "SONEDE" و"STEG" من غير المعقول في شهر رمضان أن يقطع الماء في بعض الجهات خاصة أن التلاميذ يجتازون في تلك الفترة الامتحانات، أنا لم أفهم لماذا يحدث هذا في المناطق المفقرة فقط، بل حتى الكهرباء تقطع أحيانا؟

أيها المسؤولون؟ هل كان بإمكانكم القيام بذلك في مناطق أخرى أرجوكم إنها حقوق دستورية....

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم حاتم اللباوي له ثلاث دقائق تفضل.

السيد حاتم اللباوي

شكرا سيدتي الرئيسة.

خطابي اليوم موجه إلى فخامة رئيس الجمهورية، بما أنكم أنتم، سيدي الرئيس، أعلى الهرم في السلطة التنفيذية،

سيدي الرئيس، التجأت إليكم لأنه لا أمل لي في حكومتكم بوزاراتها، تحدثتم عن القطع مع التشغيل الهش، قرار دخلتم به التاريخ من الباب الكبير، الفصل 25 من الدستور الذي كتبتموه، سيدي الرئيس، تحمي الدولة كرامة الذات البشرية وحرمة الجسد وتمنع التعذيب المعنوي والمادي ولا تسقط جريمة التعذيب بالتقادم.

تسوية وضعية عمال الحضائر كانت حلما اليوم تحول إلى كابوس، لن أحدثكم عن الذين شردوهم ونفوهم في الأرياف في الجبال، إلى ولايات تبعد مئات الكيلومترات عن محل سكناهم من أرامل ومرضى ونساء وربات بيوت، لن أحدثكم عن هرسلتهم لهم في تعييناتهم حتى أنهم أجبروا البعض على الاستقالة.

اليوم سيدي رئيس الجمهورية، أحدث عن عمال حضائر بعد أكثر من عشر سنوات من العقود والعمل مع الدولة التونسية في وزاراتها يتم طردهم، أعتقد أن مثل هذه التصرفات سيدي الرئيس، تقوم بها بعض المصانع والشركات الخاصة لأن الدولة لا ترمي بأبنائها.

السيد رئيس الجمهورية،

هؤلاء العمال أسسوا عائلة وتزوجوا وأنجبوا أولادا ويقومون بتدريسهم براتب بسيط لعمال الحضائر. اليوم تأتي حكومتكم من خلال وزارات الفلاحة ووزارة أملاك الدولة ووزارة الداخلية ووزارة العدل إلى آخره لتوجه إليهم برقية طرد، أين سيذهبون؟ كيف سيكون وضعهم؟ هل ستعوضهم هذه الحكومة؟ أم ماذا؟ ينص الفصل 17 من قانون الوظيفة العمومية، "لا يمكن لأي شخص أن يعين في خطة موظف إذا لم يكن متمتعا بحقوقه المدنية وحسن السيرة والأخلاق".

وسيتم تطبيقه على هؤلاء، فعامل الحضيرة الذي وقع سجنة سنة 2006 و2007 وهو شاب أو اليوم يتم التخلص منه، أعتقد أنه وقعت معاقبته وعند خروجه يتم تأهيله للاندماج لا أن نتركهم يلجؤون إلى الجريمة لإعالة عائلاتهم؟

السيدي رئيس الجمهورية، ندعوكم إلى حل هذا الإشكال.

تقبلوا منا فائق الشكر والتقدير والاحترام.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم عبد الجليل الهاني له 3 دقائق تفضل.

السيد عبد الجليل الهاني

شكرا السيد الرئيس،

في الواقع أردت أن أعود إلى ما حدث بالأمس في المستشفى الجهوي محمد الطاهر المعموري في نابل، حيث قام مواطنون بتصوير حالة الاستعجالي عندما زاروا القسم وشاهدوا الوضع الذي هو عليه وكذلك الخدمات التي تقدم في قسم الاستعجالي وإذا قارنا هذا المستشفى الذي يعد أكبر مستشفى في ولاية نابل وقد ذكرنا في عديد المرات أن ولاية نابل متذيلة كافة الولايات على مستوى الخدمات الصحية ويمكن المسؤولون هنا لم يأخذوا هذا بعين الاعتبار أو أنهم يركزون فقط على الإحصائيات التي قد لا تعكس الواقع.

المستشفى الذي من المفترض أن يكون مستشفى جامعيا هو في الحقيقة ليس كذلك وتشير الإحصائيات أن عدد الأطباء الذين يتجهون للعمل في القطاع الخاص بلغت 36%، بينما أن نسبة الأطباء في القطاع العمومي 2% وقد ارتفع عدد المصحات الخاصة بخمس أو ست مرات بينما منذ سنة 2014 إلى يومنا هذا لم نشهد زيادة أي مستشفى جديد.

جملة الاستثمارات في وزارة الصحة، فإنها تقتصر على الرواتب والأدوية بينما لا توجد استثمارات كبيرة في القطاع الصحي، كما أن المصاريف التي يدفعها الصندوق الوطني للتأمين على المرض تذهب إلى القطاع الخاص مما يسهم في نمو القطاع الخاص على حساب القطاع العمومي الذي يتلاشى ويهترأ من يوم لآخر.

اليوم نجد أن نسبة المعدات الموجودة في المستشفيات العمومية على سبيل المثال 85% من أجهزة الأشعة "IRM" موجودة في القطاع الخاص و73% من أجهزة "scanner" موجودة في القطاع الخاص وأيضا 79% من قاعات القسطرة القلبية موجودة في القطاع الخاص. بمعني أننا دمرنا القطاع العمومي والصحة العمومية لعشرات السنين التي تعاني اليوم مثل مستشفى الطاهر المعموري الذي يعاني من نقص حاد في الخدمات في قسم الاستعجالي الذي شهدناه البارحة.

تظهر الإحصائيات أنه في تونس يوجد 20 طبيبا لكل 100,000 ساكن بينما في ولاية نابل لا يوجد سوى 11 طبيبا لكل 100,000 ساكن وهو تقريبا نصف المعدل الوطني.

أما المستوصفات فالكثير منها لا يعمل بشكل كامل، حيث هناك مستوصفات تقوم بعيادات يومية وهناك المنعدمة تماما من بين سبعة مستوصفات في بوعرقوب يعمل أربعة فقط، في حين أن البقية تفتقر إلى العيادات الداخلية أو الخارجية أو الأسبوعية أو حتى العيادات اليومية.

لذلك فإن هذه الوضعية بحاجة إلى مراجعة ودعوة لمجلس جهوي للصحة في ولاية نابل حيث أصبح هذا الأمر عاجلا وأتمنى أن يلبى هذا الطلب وشكرا.

رفع الجلسة

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، شاهية طيبة للجميع وصياما مقبولا ونرفع الجلسة. شكرا.

(كانت الساعة الثانية وعشرين دقيقة بعد الزوال)

II-الأسئلة الكتابية التي تقدّم بها السيدات والسادة النواب إلى الحكومة والإجابة عنها:

عملا بأحكام الفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب ينشر السؤال والجواب الكتابي للحكومة بالرائد الرسمي لمداولات مجلس نواب الشعب، فقد تقدم السيدات والسادة النواب الآتي ذكرهم بأسئلة كتابية إلى السيدة وزيرة المالية وتلقوا الإجابة عنها في شهر مارس 2025:

كمال فراح بتاريخ 13 جانفي 2025، عبد القادر عمار بتاريخ 30 جانفي 2025، أحمد بنور (2 أسئلة كتابية) بتاريخ 29 جانفي 2025، محمود شلغاف بتاريخ 20 جانفي 2025، محمود العامري بتاريخ 3 فيفري 2025.

كما تقدم السيدات والسادة النواب الآتي ذكرهم بأسئلة كتابية إلى السيد رئيس الحكومة وتلقوا الإجابة عنها في شهر مارس 2025:

أيمن البوغديري بتاريخ 28 جانفي 2025، أحمد بنور بتاريخ 29 جانفي 2025، عبد العزيز الشعباني (2 أسئلة كتابية) بتاريخ 13 ديسمبر 2024، عبد السلام الدحماني بتاريخ 27 نوفمبر 2024، سامي الطوجاني بتاريخ 7 جانفي 2025، حسن جربوعي بتاريخ 29 أكتوبر 2024، مهى عامر بتاريخ 17 جانفي 2025، بسمة الهمامي بتاريخ 29 نوفمبر 2024، محمود شلغاف بتاريخ 20 جانفي 2025، نور الهدى سبائطي بتاريخ 3 فيفري 2025، نجلاء اللحياني بتاريخ 14 جانفي 2025، غسان يامون وبديس بالحاج علي بتاريخ 21 فيفري 2025.

وتقدم السيدات والسادة النواب الآتي ذكرهم بأسئلة كتابية إلى السيد وزير الداخلية وتلقوا الإجابة عنها في شهر مارس 2025:

نورة الشبراك بتاريخ 16 جانفي 2025، محمود شلغاف بتاريخ 20 جانفي 2025، غسان يامون بتاريخ 20 جانفي 2025، أيمن بن صالح بتاريخ 30 نوفمبر 2024، هالة جاب الله بتاريخ 3 فيفري 2025.

كما تقدم السيدات والسادة النواب الاتي ذكرهم بأسئلة كتابية إلى السيد وزير الصحة وتلقوا الإجابة عنها في شهر مارس 2025:

شكري بن البحري بتاريخ 27 نوفمبر 2024، النوري جريدي (2 أسئلة كتابية) بتاريخ 21 نوفمبر 2024 و04 فيفري 2025، عصام شوشان بتاريخ 29 أكتوبر 2024، عصام البحري جابري بتاريخ 1 نوفمبر 2024، عبد العزيز الشعباني بتاريخ 19 ديسمبر 2024، عبد السلام الدحماني بتاريخ 31 أكتوبر 2024، محمد علي فنيرة بتاريخ 13 جانفي 2025، غسان يامون وبديس بالحاج علي بتاريخ 26 ديسمبر 2024.

وتقدم السيدات والسادة النواب الاتي ذكرهم بأسئلة كتابية إلى السيدة وزيرة التجهيز والإسكان وتلقوا الإجابة عنها في شهر مارس 2025:

نجيب عكرمي بتاريخ 4 فيفري 2025، محمود العامري بتاريخ 17 جانفي 2025، محمد أمين مباركي بتاريخ 27 جانفي 2025، أيمن البوغديري بتاريخ 28 جانفي 2025، ماجدة الورغي بتاريخ 12 فيفري 2025.

كما تقدم كل من السيد النائب رمزي الشتوي بتاريخ 6 فيفري 2025 والسيدة النائبة منال بديدة بتاريخ 17 فيفري 2025 والسيد النائب محمد ماجدي بتاريخ 31 جانفي 2025 بأسئلة كتابية إلى السيد وزير التشغيل والتكوين المهني وتلقوا الإجابة عنها في شهري فيفري ومارس 2025.

وتقدم كل من السيد النائب حسام محجوب بتاريخ 11 فيفري 2025 والسيد النائب أحمد بنور بتاريخ 4 فيفري 2025 بأسئلة كتابية إلى السيد وزير التربية وتلقيا الإجابة عنها في شهر مارس 2025.

كما تقدم كل من السيد النائب وليد حاجي بتاريخ 24 جانفي 2025 والسيد النائب شكري بن البحري بتاريخ 27 ديسمبر 2024 بأسئلة كتابية إلى السيدة وزيرة الشؤون الثقافية وتلقوا الإجابة عنها في شهر مارس 2025.

وتقدم كل من السيد النائب حاتم لباوي بتاريخ 31 جانفي 2025 والسيدة النائبة مريم الشريف بتاريخ 12 فيفري 2025 والسيد النائب أحمد بنور بتاريخ 4 فيفري 2025 بأسئلة كتابية إلى السيد وزير النقل وتلقوا الإجابة عنها في شهر مارس 2025.

كما تقدمت السيدة النائبة بسمة الهمامي بتاريخ 24 فيفري 2025 بسؤال كتابي إلى السيد وزير الشؤون الدينية وتلقت الإجابة عنه في شهر مارس 2025.

وأخيرا تقدم السيد النائب وليد حاجي بتاريخ 24 جانفي 2025 بسؤال كتابي إلى السيدة وزيرة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن وتلقى الإجابة عنه في شهر فيفري 2025.

السؤال الكتابي

للنائب كمال فرّاح

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم سؤالين كتابيين التاليين:

الموضوع: حول ظروف العمل بالقباضة المالية بمعتمدية بومهل البساتين.

تحية طيبة وبعد،

أمام ما تشهده معتمدية بومهل البساتين من نمو عمراني وتزايد سكاني سريع بات من الضروري تحسين أداء القباضة المالية بالمنطقة بهدف تجويد الخدمات المسداة وتسريعها وتخفيف الضغط على الموظفين وهذا ما دفعنا إلى طرح الأسئلة التالية:

- هل برمجت الوزارة إعادة تهيئة فضاء القباضة؟
- ولماذا لا يتم تدعيمها بالموارد البشرية علما وأنّ عدد موظفيها لا تتجاوز الأربعة؟
- لماذا لا تتجه الوزارة الى خيار بعث قباضة بلدية حتى تخفف العبء على القباضة المالية وتساهم في تحسين موارد البلدية علما وأن الفضاء متوفر؟

تقبلوا منا معالي الوزيرة فائق عبارات الاحترام والتقدير وأملنا كبير في قدرة وزارتكم على تحسين ظروف عمل موظفينا وتلبية انتظارات أهالينا ببومهل البساتين.

والسلام

إجابة السيدة وزيرة المالية

الموضوع: إجابة على عريضة السيّد كمال فرّاح، عضو مجلس نوّاب الشعب عن دائرة بومهل البساتين – الزهراء من ولاية بن عروس،

حول ظروف العمل بالقباضة المالية بمعتمدية بومهل البساتين.

المرجع: عريضة النائب السيد كمال فرّاح بتاريخ 13 جانفي 2025.

وبعد، فقد قدّم السيد كمال فرّاح، عضو مجلس نواب الشعب عن دائرة بومهل البساتين - الزهراء من ولاية بن عروس بموجب العريضة المؤرخة في 13 جانفي 2025 تساؤلا حول ظروف العمل بالقباضة المالية بمعتمدية بومهل البساتين.

وجوابا يشرفني إفادتكم بما يلي:

- بخصوص إعادة تهيئة فضاء القباضة، فقد تمّ مدّ السيّد أمين المال الجهوي ببن عروس 2 بملف الإستشارة وسيتم إنجاز الأشغال في أحسن الآجال على ميزانية سنة 2025،
- فيما يتعلق بتدعيم القباضة بالموارد البشرية، فسيتم النظر في تدارك هذه الوضعية حال توفّر الرصيد البشري،
- أما بخصوص مقترح إحداث قباضة بلدية بالجهة، فإنّ ذلك يتطلب عديد الشروط من بينها توفّر مقرّ يستجيب إلى المواصفات المطلوبة مع ضرورة توفّر العنصر البشري بالعدد الكافي لتأمين سير العمل وإسداء الخدمات للمواطنين في أحسن الظروف.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب عبد القادر عمار

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بان أحيل إليكم السؤال التالي.

الموضوع: بخصوص تعيين مديرين عاميين في البنك الوطني الفلاحي وبنك الإسكان.

تحية طيبة وبعد،

حيث وأن مؤسستين عموميتين بحجم البنك الوطني الفلاحي وبنك الإسكان تعتبران سلفا بمثابة قاطرة الاقتصاد الوطني وأحد أعمدته الصلبة بقيتا إلى اليوم بدون مديرين عامين وتسيران بالنيابة رغم فتح مناظرتين بكلتا المؤسستين لانتقاء مديرين عامين.

وحيث وأن مدة التسيير بالنيابة قد طالت أكثر من اللزوم وأضحت دون فاعلية وخاصة في البنك الوطني الفلاحي المسير بالنيابة منذ شهر مارس 2023 وهي مدة طويلة جدا.

وأمام تململ اعوان وإطارات البنكين المذكورين وأمام تعطل الملفات الكبرى الخاصة بالحرفاء وامتعاضهم من هذه الوضعية المؤقتة، فإننا نطالبكم بموافاتنا بالأسباب التي حالت دون تعيين مديرين عامين رغم الحاجة الملحة لذلك خاصة وأن تعليمات سيادة الرئيس لدى اجتماعه بكم بتاريخ 18 جوان 2024 تطرق إلى ضرورة التسريع بسد الشغورات على رأس عدد من البنوك حيث أكد سيادته على ضرورة أن يتم الاختيار بناء على النزاهة في المقام الأول، فضلا عن الكفاءة والخبرة وهو ما يتوفر في عديد المترشحين الذين خاضوا المناظرة بالملفات لانتقاء مديرين عامين بالبنكين العموميين المذكورين خاصة و أننا في سباق ضد الساعة لنصنع تونس جديدة لنبني و نشيد من جديد كما قال سيادة رئيس الجمهورية الأستاذ قيس سعيد.

ولكم منا كل عبارات الشكر والامتنان. والسلام

إجابة السيدة وزيرة المالية

الموضوع: حول السؤال الكتابي الصادر عن السيد النائب عبد القادر عمّار بخصوص تعيين مديرين عامين في البنك الوطني الفلاحي وبنك الإسكان.

المرجع: مراسلتكم المؤرّخة في 06 فيفري 2025 والواردة علينا بتاريخ 11 فيفري 2025.

بمقتضى مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه، أحلتم علينا سؤالا كتابيا صادرا عن السيد النائب عبد القادر عمّار بخصوص تعيين مديرين عامين بالبنك الوطني الفلاحي وبنك الإسكان وطلبتم موافاتكم بإجابة كتابيّة في أجل أقصاه 15 يوما من تاريخ التوصل بالسؤال.

وحيث تمّت الإفادة ضمن السؤال الكتابي المذكور بأنّ كل من "البنك الوطني الفلاحي وبنك الإسكان بقيتا إلى اليوم بدون مديرين عامين وتسيّران بالنيابة رغم فتح مناظرتين بكلتا المؤسستين لانتقاء مديرين عامين"، وهو الأمر الذي أدّى " لتململ أعوان واطارات البنكين المذكورين وتعطل الملفّات الكبرى الخاصة بالحرفاء "، وتمّ طلب موافاتكم بالأسباب التي حالت دون تعيين مديرين عامين رغم الحاجة الملحة لذلك.

وفيما يلي عناصر الإجابة بخصوص السؤال المطروح:

- إن تعيين المديرين العامين للبنوك العموميّة كانت قبل صدور القانون عدد 48 لسنة 2016 المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية تخضع لمقتضيات القانون عدد 33 لسنة 2015 المتعلق بضبط الوظائف المدنية العليا طبقا لأحكام الفصل 92 من الدستور، حيث يعيّن الرئيس المدير العام بمقتضى أمر حكومي باقتراح من وزير الإشراف القطاعي.
- على إثر إصدار القانون عدد 48 لسنة 2016 الذي من بين أهدافه تدعيم الحوكمة من خلال الفصل بين وظائف الإدارة العامة ورئاسة مجلس الإدارة وتدعيم الصلاحيات الرقابية لمجالس إدارة البنوك، أصبح تعيين المديرين العامين للبنوك العمومية لا يتم عبر إصدار أمر حكومي بل من خلال تقديم وزارة الماليّة لمقترح تعيين يعرض على مجلس إدارتها للمصادقة،
- إنّ الإجراءات الممكن اتباعها من قبل الدولة في تعين المديرين العامين للبنوك العمومية يمكن أن تكون من خلال التعيين المباشر أو عن طريق فتح الترشحات، وقد خيرت وزارة المالية منذ عدة سنوات اعتماد مبدأ التناظر لاختيار المديرين العامين للبنوك العمومية وذلك لضمان مبادئ تكافؤ الفرص والشفافية وفتح المجال أمام أفضل الكفاءات الوطنية ،
- وفيما يلي مسار تعيين المديرين العامين بكل من BH بنك والبنك الوطني الفلاحي التي تم اعتمادهما من قبل مصالح وزارة الماليــة:

1- <u>بخصوص BH بنك:</u>

- على إثر الشغور الحاصل في خطة مدير عام BH بنك تبعا لاستقالة السيد هشام الرباعي بادرت مصالح وزارة المالية بتاريخ 24 أوت 2022 بنشر بلاغ طلب ترشحات لخطة مدير عام جديد للبنك، وتم تعيين لجنة ترأسها كفاءة مستقلة مختصة في المجال البنكي وذلك بمقتضى مقرّر صادر عن السيدة وزيرة الماليّة المؤرخ في 08 سبتمبر 2022 تم تكليفها بمهام فتح وفرز وتقييم الترشحات.
- ورد على اللجنة المذكورة 54 ملف ترشح من بينها 37 ملف ترشح تستوفي جميع الشروط القانونية المنصوص عليها بالعناصر المرجعية لطلب الترشحات والتي تم الاعتماد في إعدادها على مناشير البنك المركزي التونسي خاصة في ما يتعلق بالمؤهلات الضرورية لتقلد خطة مدير عام لبنك، وقد تمّ تقييم ملفات الترشح المقبولة فنيا وشفاهيا باعتماد معايير الكفاءة والتجربة المهنيتين والشهائد العلمية ومهارات الخطابة والقيادة ... إلخ، ومن ثمّة تم رفع نتائج اعمال اللجنة إلى السيّدة رئيسة الحكومة والتي كان توجهها في هذا الخصوص يتمثل في اعتماد نتيجة التقييم المنجزة واحترام نتائج الدعوة للمنافسة واقتراح تعيين المترشح صاحب المرتبة الأولى في خطة مدير عام جديد لـ BH بنك ألا وهو السيّد وجدي قوبعة.
- صادق مجلس إدارة BH بنك في اجتماعه المنعقد بتاريخ 06 جانفي 2023 على تعيين السيّد وجدي قوبعة مديرا عاما لـ BH بنك.
- على إثر الشغور الحاصل في خطة مدير عام البنك تبعا لصدور قرار قضائي خلال شهر أكتوبر من سنة 2024 يقضي بالاحتفاظ بالسيّد وجدي قوبعة على ذمة قضيّة قيد التحقيق، قرّر مجلس إدارة BH بنك في اجتماعه المنعقد بتاريخ 16 أكتوبر 2024 تعيين السيّد لطفي بن حمودة (رئيس قطب العمليات بالبنك) كمدير عام بالنيابة.
- خلال اجتماعه سابق الذكر فوّض مجلس إدارة BH بنك للمدير العام بالنيابة جميع الصلاحيات اللازمة لإدارة البنك، وهو الأمر الذي يمكن من تفادي تعطيل مصالح البنك والمتعاملين معه حيث يمكنه التفويض المسند له من البت في جميع الملفّات المعروضة عليه في إطار الصلاحيات الممنوحة له.
- هذا ولم تتوصل مصالح وزارة المالية بما يفيد بوجود أحداث ناتجة عن تسير البنك بالنيابة بما يمكن أن تؤثر سلبا على المناخ الاجتماعي بالبنك.

2- <u>بخصوص البنك الوطني الفلاحي:</u>

- تبعا لبلوغ السيد الحبيب الحاج قويدر مدير عام البنك الوطني الفلاحي السن القانونية للتقاعد، قرّر مجلس إدارة البنك المنعقد بتاريخ 01 أكتوبر 2020 تعيين السيد المنذر الأكحل، المدير العام المساعد مديرا عاما للبنك بالنيابة ومنحه الصلاحيات الضرورية لتسيير البنك إلى غاية تعيين مدير عام جديد.
- بتاريخ 19 مارس 2021 قرر مجلس إدارة البنك الوطني الفلاحي تعيين السيد منذر الاكحل مديرا عاما للبنك بداية من 19 مارس 2021 والى غاية موفى شهر أفريل 2026.
- بتاريخ 09 مارس 2023 قرر مجلس إدارة البنك الوطني الفلاحي اعفاء السيد منذر الاكحل من مهامه كمدير عام للبنك وتعيين السيد احمد بن مولاهم المدير العام المساعد بمهام مدير عام بالنيابة للبنك.
- تولت مصالح وزارة المالية بتاريخ 17 مارس 2023 الإعلان عن طلب الترشحات لاختيار مدير عام للبنك الوطني الفلاحي، وقد تم إحداث لجنة بمقتضى مقرر السيدة وزيرة المالية المؤرخ في 29 مارس 2023 تولت مهمة فتح وفرز وتقييم مطالب الترشحات.
- ورد على اللجنة المذكورة 21 ملف ترشح من بينها 14 ملف ترشح تستوفي جميع الشروط القانونية المنصوص عليها بالعناصر المرجعية لطلب الترشحات والتي تم الاعتماد في إعدادها على مناشير البنك المركزي التونسي خاصة فيما يتعلق بالمؤهلات الضرورية لتقلد خطة مدير عام لبنك، وعلى إثر تقييم ملفات الترشح المقبولة فنيا وشفاهيا باعتماد معايير الكفاءة والتجربة المهنيتين والشهائد العلمية ومهارات الخطابة والقيادة، ... إلخ، تم حصر قائمة ضيقة تضم 14 مترشّح مع ترتيبهم ترتيبا تفاضليا

حسب نتائج التقييم النهائية المتحصل عليها، وقد اختتمت اللجنة اعمالها بتاريخ 15 ماي 2023 .

- أسند مجلس إدارة البنك الوطني الفلاحي إلى السيد أحمد بن مولاهم بمناسبة تعيينه كمدير عام بالنيابة جميع الصلاحيات اللازمة لإدارة البنك إلى حين موافاتنا باسم المترشح الذي وقع الاختيار عليه من ضمن القائمة المشار إليها أعلاه، وهو الأمر الذي يمكن من تفادي تعطيل مصالح البنك والمتعاملين معه حيث يمكنه التفويض المسند له من البت في جميع الملفات المعروضة عليه في إطار الصلاحيات الممنوحة له.
- كما تجدر الإشارة ان مصالح وزارة المالية لم تتوصل بما يفيد بوجود أحداث ناتجة عن تسير البنك بالنيابة بما يمكن أن تؤثر سلبا على المناخ الاجتماعي بالبنك.

والسلام

السؤال الكتابي الأول

للنائب أحمد بنور

الموضوع: سؤال كتابي لوزيرة المالية سؤال كتابي لوزيرة المالية بخصوص منح معرفات جبائية بطريقة غير قانونية.

تحية طيبة وبعد،

لا يخفى عليكم أن مئات الاف المتقاعدين يواصلون بطرق ملتوية العمل كاجراء بعد ان يصرحوا بوجودهم كمستقلين بصفة صورية (Faux indépendants) والحصول على معرف جبائي لممارسة نشاط " مستشار Consultant " بصفة صورية.

هؤلاء المتحيلون الذين اضروا بمئات الالاف من طالبي الشغل والصناديق الاجتماعية وأصحاب المهن المنظمة والمستهلك اعتمدوا على الثغرة الواردة بالفصل 2 من القانون عدد 8 لسنة 1987 المتعلق بعمل المتقاعدين الذي استثنى من تحجير الجمع بين الجراية والاجر الباعثين ولكن دون وضع شروط واضحة للتصدي للتحيل المشار اليه أعلاه ودون التنصيص على عقوبة بدنية ومالية ناجعة وفعالة.

ما زاد الطينة بلة نشاط "مستشار Consultant " دون تحديد الاختصاص. كان من المفروض على مصالح الجباية التنصيص على الاختصاص وذلك بغاية الحد من التحيل وتعفن محيط الاستثمار المتعفن أصلا حتى النخاع زيادة على ذلك، استعمل المتحيلون تلك الصفة "مستشار Consultant " لانتحال عديد الصفات والتلبس بعديد الألقاب ملحقين اضرارا جسيمة بالمستهلك وبأصحاب المهن المحكومة بقوانين وبمحيط الاستثمار. ورغم أن الفصل 2 من قانون الاستثمار نص على ضرورة اعتماد تصنيفة الأنشطة الاقتصادية من قبل مصالح الجباية الا أنه ورغم صيحات الفزع التي أطلقها أصحاب المهن المتضررة ورغم العرائض الموجهة للإدارة العامة للأداءات إلا أنه تم الإبقاء على هذا التجاوز.

تلك الفوضى المتمثلة في عدم تنظيم اغلب الأنشطة الاقتصادية بقوانين متطورة شجعت المتحيلين الأجانب على بعث شركات بعنوان ممارسة أنشطة غير محددة من قبيل الاستشارات والدراسات والمساعدة ليمارسوا فيما بعد الجوسسة وتهريب الاثار وتبييض الأموال وبيع الفواتير الوهمية وحتى تأجيج الأوضاع كما اعترف بذلك أخيرا الناطق الرسمي باسم الحرس الوطني.

تبعا لما تم بيانه لماذا لم تتخذوا أي اجراء بغاية وضع حد للتجاوزات الخطيرة المشار إليها أعلاه؟

في انتظار جوابكم، تقبلوا فائق عبارات التقدير والاحترام.

والسلام

إجابة السيدة وزيرة المالية

الموضوع: حول السؤال الكتابي للسيد النائب أحمد بنور.

المرجع: مكتوبكم المؤرخ في 06 فيفري 2025.

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع والمتعلق بالسؤال الكتابي الصادر عن السيد النائب أحمد بالنور حول منح مصالح الجباية معرفات جبائية تحت مسمى "مستشار" لفائدة المتقاعدين بصفة غير قانونية باعتبارها لم تنص على اختصاص محدد في مجال الاستشارات ودون الالتزام بالتصنيفة التونسية للأنشطة وجوابا لي الشرف بإفادتكم بما يلي:

1. بالنسبة للنقطة المتعلقة بمنح معرفات جبائية بعنوان نشاط الاستشارة بطريقة غير قانونية:

تقبل إدارة الجباية في إطار ما يخوله لها القانون تصاريح المطالبين بالأداء بوجودهم وتسند لهم معرفات جبائية لمتابعة قيامهم بالواجبات الجبائية المحمولة عليهم من تصريح بمداخيلهم وأرباحهم ومن مسك لمحاسبة وإصدار لفواتير، وبالنسبة لبعض الأنشطة التي اشترط القانون في شأنها الحصول على ترخيص مسبق من قبل الهيكل العمومي المختص أو إيداع كراس شروط لدى الجهة الإدارية المعنية فإن التصريح بالوجود يكون بالضرورة مرفقا بترخيص ممارسة النشاط أو بكراس الشروط وذلك طبقا لأحكام الفصل 56 من مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات الذي ينص على أنه: "**يتعين على كل شخص يتعاطى نشاطا صناعيا أو تجاريا أو مهنة غير تجارية وكذلك على كل شخص معنوي مشار اليه بالفصل 45 من هذه المجلة قبل أن يبدأ نشاطه أن يودع بمكتب مراقبة الضرائب الراجع له بالنظر تصريحا في وجوده حسب نموذج معد من قبل الإدارة.**

ويرفق هذا التصريح:

• بنسخة من الوثائق التأسيسية بالنسبة للأشخاص المعنويين.

• وبنسخة من شهائد المصادقة أو الترخيص الإداري عندما يكون النشاط أو المحل الذي يباشر فيه خاضعا لرخصة مسبقة".

هذا وتجدر الإشارة أنه وبالنسبة للأنشطة التي لا يشترط القانون لممارستها الحصول على ترخيص مسبق من قبل الهيكل العمومي المختص أو إيداع كراس شروط لدى الجهة الإدارية المعنية فان إدارة الجباية مطالبة بتطبيق مقتضيات الفصل 4 من القانون عدد 71 لسنة 2016 المتعلق بقانون الاستثمار والذي اقتضت أحكامه" أن الإستثمار حر" وتتثبت فقط من المؤهلات العلمية للباعث دون إضافة قيود أو شروط تضيق من المبادرة الاقتصادية.

وبناء على ما تقدم وباعتبار أن الفصل 2 من القانون عدد 8 لسنة 1987 المتعلق بعمل المتقاعدين أجاز بصريح النص إمكانية الجمع بين جراية التقاعد ودخل قار في شكل أجر أو مرتب في صورة

كان المنتفعون بالجراية باعثي مشاريع بأي شكل كانت أو مسيرين لمؤسسات لهم صفة شركاء، فإن منح المتقاعدين معرفات جبائية هو إجراء قانوني.

إلا أنه وباعتبار أن النظام الجبائي التونسي هو نظام مبني على التصريح التلقائي بممارسة النشاط وبالمداخيل والأداءات المستوجب دفعها فقد منح المشرع لمصالح الجباية آليات الرقابة الضرورية لمقاومة التهرب الجبائي وضبط المداخيل الحقيقية للمطالبين بالأداء وإعادة ضبط الأداء وتصحيح التصاريح، وفي هذا الإطار تتولى مصالح الجباية القيام بالمراقبة الميدانية للتثبت من مدى إحترام المطالبين بالأداء لواجباتهم الجبائية المتعلقة خاصة بصحة التصريح بالوجود ومن النشاط الفعلي الممارس من قبل المعنيين بالأمر **وتصحيحه عند الاقتضاء وفق آليات الرقابة المسندة لها تشريعيا.**

2. <u>بالنسبة للنقطة المتعلقة بوجوب اعتماد مصالح الجباية للتصنيفة التونسية للأنشطة في اتجاه التنصيص على الاختصاص بالنسبة للمستشارين:</u>

يجدر التوضيح في هذا السياق أن إدارة الجباية ملتزمة حاليا بمضمون الفصل عدد 02 من القانون عدد 71 لسنة 2006 مؤرخ في 30 سبتمبر 2016 يتعلق بقانون الاستثمار والتي نصت على ضرورة اعتماد كافة المصالح العمومية وبصفة موحدة "للتصنيفة التونسية للأنشطة" التي تم ضبطها بمقتضى الأمر الحكومي عدد 390 لسنة 2017 مؤرخ في 9 مارس 2017 يتعلق بإحداث وحدة تصرف حسب الأهداف لإنجاز مشروع مراجعة تراخيص تعاطي الأنشطة الاقتصادية وبضبط تنظيمها وطرق سيرها وبضبط التصنيفة التونسية للأنشطة، وقد تولت للغرض واستنادا للمنظومة الإعلامية الجديدة للتصرف في الملفات الجبائية "رفيق 2" اسناد معرفات جبائية بعنوان ممارسة نشاط "مستشار" حسب الاختصاص ويتم تبويب التخصص وفق التقسيمات التالية التي حددتها التصنيفة:

- الأنشطة القانونية وأنشطة المحاسبة.
- الخبرة الاستشارية في العلاقات العامة والاتصال.
- الخبرة الاستشارية في الاعمال والاستشارات الأخرى في التصرف.
- الأنشطة الهندسية.

والسلام

السؤال الكتابي الثاني

للنائب أحمد بنور

<u>الموضوع</u>: سؤال كتابي لوزيرة المالية بخصوص عدد المشاريع الممولة من قبل صندوق الودائع والأمانات

تحية طيبة وبعد،

في إطار قيامنا بدورنا الرقابي، نرجو منكم مدنا بقائمة في المؤسسات التي تم تمويلها من قبل صندوق الودائع والامانات مع ذكر المسائل التالية:

1. اسم المؤسسة وشكلها القانوني،
2. نشاط المؤسسة ومكان انتصابها،
3. الممثل القانوني للمؤسسة،
4. قيمة التمويل ومدته وكيفية استرجاعه،
5. نسبة المخاطر بالنسبة لكل تمويل،
6. المؤسسات التي تمر بصعوبات.

في انتظار جوابكم، تقبلوا فائق عبارات التقدير والاحترام.

والسلام

إجابة السيدة وزيرة المالية

<u>الموضوع</u>: حول سؤال كتابي للسيد أحمد بنور حول المشاريع الممولة من طرف صندوق الودائع والأمانات

<u>المرجع</u>: مكتوبكم المؤرخ في 06 فيفري 2025.

<u>المصاحيب</u>: مذكرة صندوق الودائع والأمانات

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع والمتعلق بالسؤال الكتابي الذي تقدّم به السيد النائب أحمد بنور بخصوص المشاريع الممولة من طرف صندوق الودائع والأمانات أوافيكم طي هذا بمذكرة مفصلة حول الموضوع.

جواب بخصوص السؤال الكتابي للسيد النائب المحترم حول المشاريع الممولة من قبل صندوق الودائع والأمانات

1- <u>تقديم عام:</u>

أحدث صندوق والأمانات بموجب المرسوم عدد 85 لسنة 2011 المؤرخ في 13 سبتمبر 2011 ، وذلك في إطار تصور جديد لمنوال التنمية حيث يعد الذراع المالية للدولة في مجال الاستثمار وخاصة الاستثمار طويل المدى .وقد أوكل النص المحدث للصندوق ثلاث مهام أساسية تتمثل في التدخل في مجال البنية التحتية والمشاريع الكبرى خاصة بالشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، ودعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة، وتنشيط السوق المالية وبصفة خاصة السوق الثانوية،

وتخضع جميع تدخلات الصندوق لمصادقة هيئة المراقبة التي يترأسها وزير المالية والمتكونة من ممثلين عن وزارة المالية وزارة التنمية التعاون الدولي، التجهيز الصناعة والبيئة، البنك المركزي والبريد التونسي إلى جانب عضوين مستقلين .كما خص الصندوق بنموذج حوكمة فريد يرتكز على لجان استراتيجية منبثقة عن الهيئة على غرار لجنة الموارد والتوظيفات، لجنة الرقابة والتدقيق لجنة المخاطر ولجنة الانتداب والتأجير، ولتجسيم هذه المهام خص المشرع صندوق الودائع والأمانات بموارد غير متأتية من ميزانية الدولة وتتمثل في :

*موارد إيداعات الادخار الوطني التونسي (الرصيد الإضافي)،

* الموارد المتأتية من الودائع والأمانات المأذون بتأمينها قانونيا وقضائيا وإداريا لدى أمين المال العام للبلاد التونسية (طبقا للاتفاقية المبرمة بين وزارة المالية وصندوق الودائع والامانات)،

*القروض التي يتولى تعبئتها على الأسواق الداخلية والأسواق الخارجية،

*نتائجه المحاسبية السنوية التي يتم تخصيصها لفائدته،

*الموارد الأخرى التي توضع على ذمته.

ويتولى صندوق الودائع والأمانات استثمار هذه الموارد في المجالات التي حددها القانون خدمة للصالح العام، سواء بصورة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة وذلك طبقا لقواعد ومقاييس تصرف حذر حددها قرار وزير المالية المؤرخ في 03 فيفري 2015 مع التزام الحرص على ديمومتها الاقتصادية مما يستوجب معه ضمان ربحية استثمارات الصندوق لكون هذا الأخير إضافة لدوره كمستثمر فهو مؤتمن على الموارد الموضوعة على ذمته خاصة وأنها راجعة لمدخرين ومؤمنين خواص.

ونظرا لخصوصية هذه الأموال، خص المشرع ديون صندوق الودائع والأمانات بالامتياز العام للخزينة ليتسنى له استخلاص ديونه في حال عدم الوفاء بها بواسطة بطاقة إلزام يصدرها المدير العام للصندوق ويكسبها الصبغة التنفيذية الوزير المكلف بالمالية أو من فوض له الوزير المكلف بالمالية في ذلك، حسب المرسوم عدد 53 لسنة 2022المؤرخ في 22 أوت 2022.

I- <u>تدخلات الصندوق</u>

حقق الصندوق إلى حدود 31 ديسمبر 2024 استثمارات عدة يمكن تصنيفها إلى:

- **<u>تدخلات مباشرة</u>** تقدر بـ 118مليون دينار موزعة على 23 مشروع وتتمثل في:

العدد	اسم الشركة وشكلها القانوني	نشاط المؤسسة	مكان التفاعليها	الممثل القانوني	قيمة التمويل	طبيعة المساهمة	نسبة المساهمة في رأس المال	مدة التمويل وكيفية استرجاعه	الملاحظات
1	شركة القطب التنموي بسوسة شركة خفية الاسم	تطوير المركز التكنولوجي بسوسة والمناطق الصناعية والخدمية المرتبطة به	سوسة الرياض	المدير العام: هشام التركي	8 000 000	أسهم عادية	22,50%	تأمين المساهمة في رأس المال ثم بحث سبل التخارج الملائمة	توزع الأرباح بصفة دورية
2	شركة التصرف في القطب التكنولوجي بسيدي ثابت شركة خفية الاسم	تطوير المركز التكنولوجي بسيدي ثابت	اريانة سيدي ثابت	الرئيس المدير العام: وجدي سوايم	1 002 300	أسهم عادية	16,32%	تأمين المساهمة في رأس المال ثم بحث سبل التخارج الملائمة	لا شيء
3	شركة التصرف في القطب التكنولوجي بصفاقس شركة خفية الاسم	تطوير القطب التكنولوجي بصفاقس	صفاقس	عضو مجلس الإدارة المفوض: مهدي النفطي	4 124 500	أسهم عادية	46,39%	تأمين المساهمة في رأس المال ثم بحث سبل التخارج الملائمة	لا شيء
4	شركة جنان شركة خفية الاسم	دراسة المشاريع الاقتصادية والمالية والتنمية المستدامة في إطار شراكة بين القطاعين العام والخاص لتعزيز الموارد في منطقة وادي الزرقاء (باجة)	باجة	الرئيس المدير العام: بلقاسم مازني	50 000	أسهم عادية	24,39%	لم تدخل الشركة حيز الاستغلال الفعلي، سيتم العمل على بحث سبل التخارج اثر حلحلة كافة الإشكاليات ودخول الشركة حيز الاستغلال.	يتم العمل على تقريب وجهات النظر بين مختلف الأطراف المتداخلة وخاصة حول مشاكل تمويل الدراسات
5	مونيغان شركة خفية الاسم مونيغان سي اي بي شركة خفية الاسم	تقديم خدمات الدراسات والاستشارات والخبرات والمساعدة المرتبطة بتطوير الأنشطة في صناعة المعلومات، وخاصة تلك المرتبطة بإدارة علاقات العملاء وإدارة المخاطر	تونس	المديرة العامة: نائلية دخلية	650 025 650 025 100	أسهم عادية حساب جاري للمساهمين أسهم عادية	16,67% 0,001%	تأخر دخول الشركة حيز الاستغلال لبطء صدور القوانين الخاصة بنشاطها. مما أدى إلى خلافات مع الشريك التقني الإيطالي الذي تم	لا شيء

								التوصل إلى اتفاق معه مؤخرا. سيتم العمل على بحث سبل التخارج إثر دخول الشركة حيز الاستغلال	
6	صندوق الودائع والأمانات – تنمية شركة خفية الاسم	الأنشطة المالية المساهمة في رأسمال شركات أخرى	تونس	المدير العام: محمد بن ناجي	1 400 000	أسهم عادية	70,00%	هي شركة فرعية لصندوق الودائع والأمانات تم بعثها بهدف اقتناء بعض الأموال والممتلكات المنقولة والعقارية التي تمت مصادرتها. لم تنطلق الشركة في النشاط بصفة فعلية منذ تأسيسها ونظرا لهذه الوضعية قرر مساهمي الشركة تغيير موضوع الشركة ونشاطها إثر اجتماع الجلسة العامة الخارقة للعادة للشركة المنعقدة بتاريخ 6 جوان 2024	لا شيء
7	بنك الوفاق شركة خفية الاسم	خدمات بنكية	مدنين	المدير العام: محمد ملوس	15 000 000	أسهم عادية	10%	تمكن البنك من تحقيق نتائج جيدة مؤخرا مما ساهم في ارتفاع قيمة الأسهم. وردت علينا عروض من أجل شراء أسهم صندوق الودائع	لا شيء

Page 4 sur 12

										والأمانات، يتم في كل مرة دراستها وعرضها على مجلس المراقبة من أجل اتخاذ القرار المناسب وتحين الوقت المناسب للتخارج.	
										بصدد إعداد الدراسات اللازمة واستكمال مخطط التمويل. سيتم العمل على بحث سبل التخارج إثر دخول الشركة حيز الاستغلال	مثبتة عمومية
									12,82%		
									أسهم عادية		
									1 000 000		
									الرئيس المدير العام: صلاح الدين القروي		
									سيدي بوزيد		
									منصة للإنتاج والتجميع والتحويل والتكييف والتسويق للمنتوجات الفلاحية والبحث والتطوير والدعم الصناعات الغذائية		
8	شركة أسواق الإنتاج بالوسط شركة خفية الاسم										
										تأخر الدخول حيز النشاط تسبب في تفاقم النتائج السلبية. مما يستوجب إعادة الهيكلة المالية للشركة في انتظار حلحلة كافة المشاكل العقارية والقضائية.	
									8,11%		
								أسهم عادية	300 000		
								حساب جاري للمساهمين	550 000		
								عضو مجلس الإدارة المفوض: الحبيب الوريمي			
								مدنين			
9	شركة التصرف في المركب الصناعي والتكنولوجي بمدنين شركة خفية الاسم										
										يصدد حل المشاكل العقارية للأراضي من أجل الانطلاق في إعداد المناطق الصناعية واستغلالها. سيتم العمل على بحث سبل التخارج إثر دخول الشركة حيز الاستغلال	
									4,76%		
								أسهم عادية	379 575		
								الرئيس المدير العام: محمد الرزاق الجدي			
								قابس			
										لم تتمكن الشركة من تعبئة الموارد اللازمة لتمويل مخطط أعمالها فضلاً عن غياب إستراتيجية واضحة للنهوض بالقطب بالإضافة عن عزوف المساهم الرئيسي المجمع الكيميائي	
										تفاقم النتائج السلبية يستوجب إعادة الهيكلة المالية للشركة.	
10	شركة التصرف في القطب الصناعي والتكنولوجي بقابس شركة خفية الاسم										
										تطوير القطب الصناعي والتكنولوجي بقابس	

	صندوق الودائع والأمانات – تصرف شركة خفية الاسم					التصرف في صناديق الاستثمار المخصصة للتنمية الجهوية			
11									
	الزيتونة تمكين شركة خفية الاسم					إسناد التمويلات الصغيرة على أساس المالية الإسلامية			
12									
	أمان كابيتال شركة خفية الاسم					التصرف في صناديق الاستثمار			
13									
	شركة تاجوة شركة خفية الاسم					صناعة مواد البناء			
14									

	التونسي عن الإيفاء بتعهداته.								
	هي شركة فرعية لصندوق الودائع والأمانات	58,85%	أسهم عادية	294 270	عضو مجلس الإدارة المفوض: كريم بوعوني	تونس	المستثمر	الرئيس المدير العام: أسعد بالطيب	لا شيء
	تمتّ مقاضاة المساهم المرجعي بنك الزيتونة من أجل تصفح الأغلبية وحرمان صندوق الودائع والأمانات من ممارسة حق الأفضلية في الاكتتاب ومن أجل الاستحواذ على كل أسهم الشركة بطريقة غير قانونية. بالإضافة إلى مقاضاة الإدارة السابقة للشركة من أجل سوء التصرف.	10%	أسهم عادية	2 000 000	المدير العام: جمال بوزيان	تونس	المدير العام: شكري العثماري	88 230	ملف في طور التقاضي
	تثمين المساهمة في رأس المال ثم بحث سبل التخارج العلائمة	15%	أسهم عادية	88 230	المدير العام: شكري العثماري	تونس	الرئيس المدير العام: أسعد بالطيب	20 000 000	توزع الأرباح بصفة دورية
	واجهت الشركة عدة صعوبات مالية ادت الى ادراجها ضمن برنامج انقاذ المؤسسات التي تمر بصعوبات اقتصادية.	-	رقاع قابلة للتحويل	20 000 000	الرئيس المدير العام: أسعد بالطيب	المنستير	الرئيس المدير العام: أسعد بالطيب	20 000 000	تم تفعيل امتياز الخزينة

	الشركة القرنسية للتجهيز العالمي شركة خفية الاسم	أعمال حفر آبار المياه	بن عروس	المدير العام: وليد بن سعيد		رفاع قابلة للتحويل	-	لا شيء
15								
	شركة التنمية والاستثمار بقابس شركة خفية الاسم	دعم مشاريع الاستثمار بولاية قابس	قابس	الرئيس المدير العام: محمد بنجار	أسهم عادية	1 100 000	22%	منشأة عمومية
16								
	نزال مرسى الأمراء قرنبص شركة خفية الاسم	السياحة	قرنبص نابل	الرئيس المدير العام: فريد عباس	رفاع قابلة للتحويل	8 000 000	-	لا شيء
17								

فعل صندوق الودائع والأمانات حقه في الانتفاع بالامتياز العام للخزينة من أجل استغلال مستحقاته. علماً وأنه قد تم اقتراح التسوية القضائية.

يتم استغلال مستحقات الصندوق وفقاً لجدول زمني محدد.
وقد تمت إعادة جدولته بطلب من الشركة التي مرت بصعوبات وبموافقة مجلس الدائنين.

نظراً لحداثة عهد الشركة.
فإن صندوق الودائع والأمانات يعتزم البقاء في رأس مال الشركة مدة أطول من أجل تدعيم سيل التعاون ودفع عجلة الاستثمار بالمنطقة.

يتم استغلال مستحقات الصندوق وفقاً لجدول زمني محدد.
وقد تمت إعادة جدولته بطلب من الشركة التي مرت

	شركة التنمية والاستثمار بنطاوين شركة خفية الاسم	دعم مشاريع الاستثمار بولاية نطاوين	نطاوين	الرئيس المدير العام: لسعد كمرود		3 333 000	أسهم عادية	40%		لا شيء نظرا لأحقية الشركة، فإن صندوق الودائع والأمانات يعتزم التخلي في رأس مال الشركة مدة أطول من أجل تدعيم سبل التعاون ودفع عجلة الاستثمار بالمنطقة
19	شركة تالك – انفيست شركة خفية الاسم	تمويل الشركات ذات القيمة المضافة العالية في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	تونس	المدير العام: طارق التريكي		7 999 995	أسهم عادية	35%		لا شيء نظرا لأهمية الشركة في تطوير قطاع الشركات الناشئة في إطار برنامج البنك الدولي، فإن صندوق الودائع والأمانات يعتزم تأمين المساهمة في رأس المال ثم بحثا سبل التخارج الملائمة لتحقيق أهداف البرنامج
20	شركة التصرف في القطب التكنولوجي ببرج السدرية شركة خفية الاسم	تطوير القطب التكنولوجي ببرج السدرية	بن عروس برج السدرية	الرئيس المدير العام: زكرياء حمد		2 000 000	أسهم عادية	23,67%	-	توزع الأرباح بصفة دورية تأمين المساهمة في رأس المال ثم بحثا سبل التخارج الملائمة
21	شركة الهندسة وإدارة المشاريع EPPM شركة خفية الاسم	الهندسة وإدارة المشاريع المتعلقة الأشغال العامة والهندسة المدنية	تونس	الرئيس المدير العام: حافظ داود		20 000 000	رفاع قابلة للتحويل			تم تفعيل امتياز الخزينة تم استخلاص جزء من مستحقات الصندوق من طرف الشركة طبقا للجدول الزمني المتفق عليه

									لكنها أخذت بالتزاماتها إثر مرورها بصعوبات مالية واقتصادية خلال فترة الجائحة الصحية وهو ما أدى إلى دخولها مرحلة التسوية القضائية. وقد تم تفعيل امتياز الخزينة من أجل استخلاص بقية المبلغ.	في طور المناقشات حول صياغة اتفاقية المساهمين تحافظ على مصالح جميع المساهمين وتضبط شروط خروج صندوق الودائع والأمانات. مع العلم أنه تمت مراسلة BH بنك من أجل عرض التفويت في كامل أسهم الصندوق لفائدة BH بنك.
22	بنك تونس الخارجي شركة خفية الإسم خاضعة للقانون الفرنسي	خدمات بنكية	فرنسا						شارك صندوق الودائع والأمانات في عملية الرفع من رأس مال البنك في إطار تجسيم قرارات لجنة تطهير وإعادة هيكلة المنشآت ذات المساهمات العمومية.	لا شيء
23	المنطقة الحرة للأنشطة التجارية واللوجستية ببنقردان شركة خفية الاسم	إدارة واستغلال المنطقة الحرة للأنشطة التجارية واللوجستية ببنقردان	مدنين	البشير النفزي	المدير العام: منذر غزالي	13 116 408	200 000	أسهم عادية	9,06%	10,00%	المشروع في طور الإنجاز	
المجموع							118 238 428					

- **تدخلات غير مباشرة** وتتمثل بالأساس في:

❖ المساهمات بالاكتتاب في رؤوس أموال صناديق استثمارية وعددها 22 محلية بمبلغ جملي 191 مليون دينار و3 إقليمية بمبلغ 15 مليون أورو و10 مليون دولار.

العدد	اسم الصندوق	شركة التصرف	الممثل القانوني لشركة التصرف	حجم الصندوق	مبلغ المساهمة	نسبة المساهمة في الصندوق	سنة المساهمة	الملاحظات
1	MAX ESPOIR	Maxula Gestion	الرئيس المدير العام: رؤوف العوادي	16 339 300	3 000 260	18%	2013	في طور التخارج
2	صندوق التنمية الجهوية 1	صندوق الودائع والأمانات - تصرف	عضو مجلس الإدارة المفوض: كريم بوعوني	50 000 000	39 000 000	78%	2014	في طور التخارج
3	CDC Croissance	صندوق الودائع والأمانات - تصرف	عضو مجلس الإدارة المفوض: كريم بوعوني	30 000 000	30 000 000	100%	2016	في طور التخارج
4	SWING	Capsa Capital Partners	المدير العام: ثامر شاقور	25 012 500	5 000 000	20%	2014	في طور التخارج تم استرجاع مبلغ 2.5 مليون دينار
5	THEEMAR	UGFS - NA	المدير العام: محمد صالح فراد	25 000 000	10 000 000	40%	2014	في طور التخارج تم استرجاع مبلغ 2.5 مليون دينار
6	PHENICIA FUND	ALTERNATIVE CAPITAL PARTNERS	الرئيسة المديرة العامة: سلمى بلاغة	5 630 700	1 125 000	20%	2014	في طور التخارج
7	Tunisian Aquaculture Fund	SAGES CAPITAL	الرئيسة المديرة العامة: امال بن فرحات	18 750 000	3 750 000	20%	2017	في طور الاستثمار
8	Maxula Croissance Entreprises	Maxula Gestion	الرئيس المدير العام: رؤوف العوادي	13 176 000	2 500 000	19%	2016	في طور الاستثمار
9	AFRICAMEN	Amen Capital	المدير العام: شكري العذاري	30 000 000	9 000 000	30%	2017	في طور التخارج
10	CAPITALEASE II	UGFS - NA	المدير العام: محمد صالح فراد	15 000 000	2 768 688	18%	2017	في طور الاستثمار
11	AZIMUTS	Capsa Capital Partners	المدير العام: ثامر شاقور	30 003 000	6 000 000	20%	2017	في طور الاستثمار
12	AMEN CAPITAL 3	Amen Capital	المدير العام: شكري العذاري	23 250 000	4 650 000	20%	2018	في طور التخارج تم استرجاع مبلغ 1 مليون دينار

13	MAXULA JASMIN	Maxula Gestion	الرئيس المدير العام: رؤوف العوادي	16 444 900	3 250 400	20%	2018	في طور الاستثمار
14	صندوق التنمية الجهوية 2	صندوق الودائع والأمانات - تصرف	عضو مجلس الإدارة المفوض: كريم بوعوني	16 600 000	6 600 000	40%	2021	في طور التخارج
15	SOCIAL BUSINESS	UGFS - NA	المدير العام: محمد صالح فراد	2 611 100	261 100	10%	2019	في طور الاستثمار
16	TDF3	UGFS - NA	المدير العام: محمد صالح فراد	40 000 000	7 486 800	19%	2020	في طور الاستثمار
17	إنقاذ	MAC PRIVATE MANAGEMENT	المديرة العامة : جيهان بن فضل	50 000 000	18 000 000	36%	2021	في طور الاستثمار
18	زيتونة مرافق	Zitouna Capital	المدير العام: منير فاخت	34 000 000	10 000 000	29%	2022	في طور الاستثمار
19	SWING 2	Capsa Capital Partners	المدير العام: ثامر شاقور	30 003 000	6 000 000	20%	2021	في طور الاستثمار
20	تنمية	MAC PRIVATE MANAGEMENT	المديرة العامة: جيهان بن فضل	27 000 000	5 400 000	20%	2023	في طور الاستثمار
21	INMA HOLDING	INMA	الرئيسة المديرة العامة: فاطمة مالوش مرعي	50 500 000	10 080 000	20%	2018	في طور الاستثمار
22	INMA FINANCE	INMA	الرئيسة المديرة العامة: فاطمة مالوش مرعي	35 000 000	7 100 000	20%	2021	في طور الاستثمار
المجموع					190 972 248			

العدد	إسم الصندوق	شركة التصرف	الممثل القانوني لشركة التصرف	حجم الصندوق	مبلغ المساهمة	نسبة المساهمة في الصندوق	سنة المساهمة	الملاحظات
1	FCFT	AfricInvest & SIPAREX	1- Bertrand Rambaud : Président du groupe SIPARX 2 -المدير العام : عزيز مبارك	20 000 000 €	10 000 000 €	50%	2016	في طور التخارج تم استرجاع مبلغ 8,8 مليون اورو
2	MC III	Mediterrania Capital Partners	Albert Alsina : CEO	183 545 000 €	5 000 000 €	2,72%	2019	في طور التخارج تم استرجاع

مبلغ 2,5 مليون اورو								
			15 000 000 €		المجموع			

العدد	إسم الصندوق	شركة التصرف	الممثل القانوني لشركة التصرف	حجم الصندوق	مبلغ المساهمة	نسبة المساهمة في الصندوق	سنة المساهمة	الملاحظات
1	BluePeak Private Capital Fund SCSp	BluePeak Private Capital GP	المدير العام: وليد الشريف	$ 158 200 000	$ 10 000 000	6,32%	2021	في طور الاستثمار

- المساهمة في صندوق الصناديق ANAVA الموجه لتمويل الشركات الناشئة والبالغ حجمه 100 مليون اورو بقيمة 40 مليون أورو وهو في طور الاستثمار .شركة التصرف هي SMART CAPITAL وممثلها القانوني هو السيد المدير العام طارق التريكي.

- المساهمة في الصندوق الاستثماري المتخصص في التكنولوجيا INNOVATECH والبالغ حجمه 125مليون دينار بقيمة 50مليون دينار وهو في طور الاستثمار. شركة التصرف هي SMART CAPITAL وممثلها القانوني هو السيد المدير العام طارق التريكي.

ومن خلال مساهمته في هذه الصناديق الاستثمارية، ساهم الصندوق في إحداث تأثير على مستوى خلق فرص العمل وإدماج النساء والشباب من خلال إحداث/تنمية 201 مؤسسة وإحداث/المحافظة على 27111 منصب شغل في تونس، منها 8916 للنساء و6835 للشباب و6107 لأصحاب الشهائد العليا.

كما مكنت المبالغ المستثمرة من خلق مفعول رافعة يبلغ 10 مرات: أي أن كل دينار يستثمره الصندوق يجذب 10 دنانير في الاستثمار.

السؤال الكتابي

للنائب محمود شلغاف

بناء على الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، يشرفني أن أتقدم إليكم بالأسئلة الكتابية التالية:

الموضوع: حول تغيير الانتماء الإداري لمعتمدية قرقنة من صفاقس1 إلى صفاقس 2 بالنسبة للتقسيم الإداري لوزارة المالية في ولاية صفاقس

سيدتي الوزيرة، باعتبار أن جزر قرقنة حسب التقسيم الإداري لوزارة المالية، تتبع صفاقس 1 وباعتبار أن خدمات أمانة المال الجهوية تقدم في ساقية الزيت بالنسبة لصفاقس1 وبالتالي فإنّ مستحقي التعامل من متساكني قرقنة وخاصة منهم قابضة المالية بقرقنة مجبرون على التحوّل إلى ساقية الزيت لقضاء مختلف شؤونهم فعلى هذا الأساس وفي إطار تقريب الخدمات للمواطن هل بالإمكان تغيير الانتماء الإداري لمعتمدية قرقنة إداريا من صفاقس إلى صفاقس 2؟

في انتظار ردكم تقبلوا مني فائق الاحترام والتقدير. والسلام

إجابة السيدة وزيرة المالية

الموضوع: إجابة على سؤال كتابي.

المرجع: مكتوبكم عدد ص 326-3000-26-2025 بتاريخ 30 جانفي 2025.

وبعد، إجابة على سؤال كتابي تقدّم به نائب الشعب السيّد محمود شلغاف حول إمكانية تغيير الإنتماء الإداري لمعتمدية قرقنة من صفاقس 1 إلى صفاقس 2، يشرفني إعلامكم أنّ مرجع النظر الترابي لأمانات المال الجهوية يضبط بقرار طبقا لما جاء بالفصل 25 من الأمر عدد 1219 لسنة 2013 المؤرّخ في 22 جانفي 2013 المتعلّق بتنظيم المراكز المحاسبية العمومية التابعة لوزارة المالية.

وفي إطار التفاعل مع هذا المقترح، ستتولى الوزارة اعداد مشروع قرار لمراجعة الاختصاص الترابي لكل من أمانة المال الجهوية صفاقس 1 وصفاقس 2 بما يمكن من تفعيله في أقرب الآجال. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائب محمود العامري

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتوجه بالسؤال التالي إلى السيدة وزيرة المالية

الموضوع: حول احداث قباضة مالية بمعتمدية سيدي الهاني

تحية طيبة وبعد،

يعاني المواطنون في معتمدية سيدي الهاني بولاية سوسة من غياب الخدمات الأساسية والضرورية وخاصة منها المالية مما يجبرهم إلى قطع مسافات طويلة جدا للحصول على أبسط الخدمات التي يحتاجون إليها باعتبار بعد المنطقة أكثر من 35 كلم على مركز ولاية سوسة.

إن إحداث قباضة مالية بمعتمدية سيدي الهاني هو مطلب أساسي وملح لأهالي المنطقة، حيث سيساهم بشكل كبير في تسهيل معاملات المواطنين اليومية، ويوفر لهم الوقت والجهد الذي يُستهلك حالياً في التنقل إلى مناطق أخرى للحصول على هذه الخدمات. وبناءً على ذلك، نود الاستفسار عن برنامج الوزارة لإحداث قباضة مالية بمعتمدية سيدي الهاني.

وفي انتظار ردكم وتفاعلكم مع ما تقدمنا به، لكم منا كل الاحترام والتقدير وكلنا أمل في العمل سويا من أجل إيجاد الحول لكل ما طرحناه، تلبية لمطالب المواطنين خدمة للمصلحة العليا للوطن. والسلام

إجابة السيدة وزيرة المالية

الموضوع: إجابة على عريضة السيّد محمود العامري، عضو مجلس نواب الشعب حول طلب التدخل لإحداث قباضة مالية بمعتمدية سيدي الهاني من ولاية سوسة.

المرجع: مراسلتكم الواردة علينا بتاريخ 11 فيفري 2025.

وبعد، فقد قدّم السيّد محمود العامري، عضو مجلس نواب الشعب بموجب العريضة المصاحبة لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه، طلب التدخل لإحداث قباضة مالية بمعتمدية سيدي الهاني من ولاية سوسة.

وجوابا، يشرفني إفادتكم أنّ إحداث القباضات المالية والبلدية يستوجب أساسا بالإضافة إلى توفير مقرّ ضرورة توفّر العنصر البشري بالعدد الكافي لتأمين سير العمل وإسداء الخدمات للمواطنين في أحسن الظروف.

وحيث تسجّل جهة سوسة عموما نقصا ملحوظا في الأعوان بالقباضات المالية، فإنّه يصعب في الوقت الحاضر إحداث قباضة مالية بمعتمدية سيدي الهاني على أن يتم تفعيل هذا المقترح عند تجاوز هذه الوضعية وتوفّر العنصر البشري.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب أيمن البوغديري

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

الموضوع: بناء مقر واحد متعدد الخدمات في معتمدية رواد

أرفع إليكم هذا المقترح المتعلق بإحداث مقر واحد متعدد الخدمات في معتمدية رواد، يشمل وحدات متعددة مثل وحدة محلية للشؤون الاجتماعية، وحدة محلية للصندوق الوطني للتأمين على المرض (CNAM)، وحدة للصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية (CNRPS)، وحدة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNSS)، بالإضافة إلى مكاتب لشركات الكهرباء والغاز، والمياه، يمثل خطوة هامة نحو تسهيل الخدمات للمواطنين وتوفير الوقت والجهد.

هذا المقر سيكون بمثابة نقطة اتصال واحدة تجمع كل الخدمات الضرورية في مكان واحد.

إذ أنه من أكبر الإشكاليات التي يواجهها متساكني معتمدية رواد نقص كبير جدا في النقاط المركزية للخدمات فالمواطنين في معتمدية رواد يضطرون للتنقل بين عدة أماكن ومؤسسات للحصول على الخدمات الاجتماعية والصحية والمرافق الأساسية، مما يسبب إهدار الوقت والجهد

كذلك ارتفاع التكاليف المترتبة على التنقل فالعديد من المواطنين وخاصة ذوي الدخل المحدود يعانون من صعوبة الوصول إلى هذه الخدمات بسبب المسافات الطويلة بين مكاتب الخدمات.

وعدم وجود نقطة واحدة لخدمة جميع الاحتياجات فهناك نقص في المراكز الشاملة التي تقدم خدمات متعددة في مكان واحد، مما يسبب الازدحام والتأخير في الإجراءات.

- فمتى يتم بناء مقر واحد متعدد الخدمات في معتمدية رواد ؟؟؟؟

فإحداث مقر واحد متعدد الخدمات في معتمدية رواد سيكون بمثابة نقلة نوعية في توفير الخدمات للمواطنين وإننا نأمل أن يحظى هذا المشروع باهتمامكم ودعمكم لتحقيق التنمية المستدامة وتحسين حياة المواطنين في معتمدية رواد. والسلام

إجابة السيد رئيس الحكومة

الموضوع: حول السؤال الكتابي للنائب المحترم السيد أيمن البوغديري.

المرجع: مكتوبكم المؤرخ في 31 جانفي 2025.

تحية طيبة وبعد،

أتشرف بموافاتكم طي هذا بالإجابة على السؤال الكتابي الذي توجه به السيد أيمن البوغديري، عضو مجلس نواب الشعب إلى رئاسة الحكومة حول " بناء مقر متعدد الخدمات في معتمدية رواد ".

والمرجو من سيادتكم التفضل بالإذن بتسليمها إلى المعني بها.

الموضوع: حول السؤال الكتابي من النائب بمجلس نواب الشعب السيد أيمن البوغديري حول مقترح بناء مقرّ متعدد الخدمات في معتمدية رواد.

المرجع: مراسلة مجلس نواب الشعب عدد ص-2025-26-0000324-3000 بتاريخ 30 جانفي 2025.

وبعد، أتشرف بموافاتكم فيما يلي بإجابة على السؤال الكتابي الذي تقدم به النائب المحترم ورئيس لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة بمجلس نواب الشعب السيد أيمن البوغديري حول مقترح بناء مقر متعدد الخدمات في معتمدية رواد.

تم منذ سنة 2022 وضع تصوّر جديد لمشروع دور الخدمات من خلال التخلي عن النموذج التقليدي لدور الخدمات متعدّدة الشبابيك والتوجه حصريا نحو تركيز صنف جديد أطلق عليه " **دور الخدمات الرقمية بالبلديات**" والتي تتمثل خصوصياتها في وضعها تحت الإشراف العام للبلديات من حيث التصرف والتعهد بإسداء الخدمات نيابة عن الهياكل الأخرى وبتفويض منها وباعتماد منصة معلوماتية موحدة لإسداء الخدمات تمكن من إسداء خدمات مرقمنة جزئيا أو كليا من قبل مخاطبين وحيدين وباعتماد وسائل مؤمنة ومتاحة للدفع الإلكتروني.

وقد تم على مستوى رئاسة الحكومة **منذ سنة 2022 وضع برنامج لإحداث 30 دار خدمات رقمية بالبلديات وذلك في إطار التعاون مع مؤسسة البنك الدولي**. وقد تم اختيار البلديات المنخرطة في المشروع بناء على بلاغ لفتح باب الترشحات للبلديات الراغبة في الانخراط تم نشره على بوابة الجماعات المحلية وبوابة رئاسة الحكومة وتم تعليقه بمراكز الولايات في منطلق شهر ديسمبر 2022 والذي تواصل إلى غاية 9 جانفي 2023 كما تم عقد جلسات عمل مع البلديات لإعلامهم بشروط الترشح ومنهجيته.

وقد بلغ عدد الترشحات التي تم التوصل بها **62 ترشحا تم القيام بعملية تقييمها بما أفضى إلى ضبط قائمة نهائية تتضمن 30 بلدية تم رفع عددها لاحقا إلى 34 بلدية بعد التوصل بدعم من الوكالة الألمانية للتعاون الفني والتي سيتم استكمال افتتاحها قبل موفى السنة الحالية.**

هذا مع العلم أنه يتعيّن على البلديات الراغبة في الانخراط مستقبلا في تجربة دور الخدمات الرقمية (الدفعات التي سيتم الإعلان عنها لاحقا) الاستجابة لجملة من الشروط الأساسية أهمها:

- توفير مقر مهيّأ داخل البلدية أو بجانبها وفقا للخاصيات الفنية للمشروع،

- توفير مخاطبين وحيدين ومعوضهم يتمّ اختيارهم من بين أعوان البلدية وتكوينهم بهدف إسداء الخدمات نيابة عن الهياكل الأخرى وبتفويض منها،

- توفير الربط الشبكي.

في هذا الإطار، وفيما يتعلق بإدراج بلدية رواد، يشرفنا إعلامكم أن البلدية المذكورة لم تتقدم بترشح للانخراط في مشروع دور الخدمات الرقمية في حين تم التوصل بثلاثة ترشحات عن ولاية أريانة للبلديات التالية سكرة سيدي ثابت وقلعة الأندلس وقد تم قبول هذه الأخيرة ضمن القائمة النهائية لاستجابتها للشروط المطلوبة.

ونظرا لما يتطلبه تنفيذ هذا المشروع من موارد مالية وبشرية وعديد الجوانب الإجرائية، فإنه سيتم العمل على استكمال تنفيذ التجربة الحالية التي تشمل 34 بلدية والعمل على تقييمها. وسيتم إثر ذلك دراسة مختلف المقترحات المقدّمة من قبل البلديات خاصة تلك التي تشكو من ضعف التغطية الجغرافية للخدمات الإدارية على غرار بلدية رواد. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائب أحمد بنور

الموضوع: سؤال كتابي لرئيس الحكومة بخصوص ما كشفته السلطات الألبانية من سرقات للنفط التونسي وبخصوص الفساد الديواني

تحية طيبة وبعد،

على إثر ما تناقلته وسائل الاعلام الأجنبية والمحلية من معلومات مفادها ان السلطات الألبانية ضبطت كميات من النفط التونسي المسروق وعلى إثر صدور بيان عن الوزارة المكلفة بالصناعة يكذب ما تناقلته وسائل الاعلام الأجنبية والمحلية كان عليكم الاذن بفتح تحقيق معمق في كنف الشفافية والحياد باعتبار ان مجال النفط ينخره الفساد وهذا الملف لم يفتح إلى حد الآن رغم صيحات الفزع التي اطلقتها منظمات المجتمع المدني وبعض أعضاء مجلس نواب الشعب.

إن التحقيق وجب أن يوظف المعاهدات الدولية المتعلقة بالمساعدة الإدارية المتبادلة في المجال الديواني لمعرفة الفوارق والمنتوجات الموردة والمصدرة التي لا يتم التصريح بها لدى الديوانة التونسية ولا تتضمنها منظومتها المعلوماتية. فقد سبق لديوان الإحصاء بالاتحاد الأوروبي ان كشف فوارق كبيرة بخصوص معاملات تونس مع بلدان الاتحاد الأوروبي حيث اتضح له ان طائرات وكميات نفط مصدرة من قبل بلدان الاتحاد الأوروبي ليس لها أثر بالمنظومة المعلوماتية للديوانة التونسية.

إن وزارة المالية التي هي على علم تام بكل اعمال الفساد الديواني الخطيرة التي تمثل قطرة من محيط والتي سبق ان كشفتها دائرة المحاسبات من خلال تقريرها الصادر خلال سنة 2016 وبعض التقارير المنجزة من قبل هيئة الرقابة العامة للمالية وهي حريصة على عدم تفعيل المعاهدات الدولية المتعلقة بالمساعدة الإدارية المتبادلة رغم ان هذه الآلية القانونية الدولية سوف تمكننا من اكتشاف العجب العجاب كالمنتوجات التي لا يتم التصريح بها لدى الديوانة التونسية والمنتوجات التي يتم استبدالها بفضاءات التسريح الديواني وبالأخص الخاصة والمنتوجات التي يتم التصريح بها بطريقة خاطئة كالتصريح بالفواكه على أساس انها حمص.

تبعا لما تقدم وبالنظر لأعمال الفساد الخطيرة المرتكبة صلب الديوانة والتي تكلف الخزينة العامة خسارة سنوية تقدر بعشرات مليارات الدينارات لماذا لم تبادروا باتخاذ الإجراءات التالية:

1) تفعيل المعاهدات الدولية المتعلقة بالمساعدات الإدارية المتبادلة لفترة لا تقل عن 10 سنوات بخصوص المنتوجات المصدرة والموردة.

2) تفعيل القانون الميت عدد 46 لسنة 2018 المتعلق بالتصريح بالمكاسب والمصالح ومكافحة الاثراء غير المشروع وتضارب المصالح باعتبار ان الاف أعوان الديوانة كدسوا ثروات طائلة بالداخل والخارج لا يمكن تبرير مصدرها الشرعي.

3) إحداث قسم بأجهزة الاستعلامات يعنى بكل الأجهزة الرقابية وبالأخص تلك التي لها علاقة بموارد الدولة الجبائية وغير الجبائية بالنظ تغول شبكات السمسرة والابتزاز والارتشاء في المجالات الجبائية والديوانية والاقتصادية والبنكية وغيرها.

4) إدخال تحوير جوهري على القوانين المتعلقة بالوظيفة العمومية لمنع الاعوان العموميين من ممارسة نشاط له علاقة بمهامهم مدى الحياة سواء كإجراء او مؤجرين بالنظر لخطورة اعمال الفساد التي تقوم بها الآن مكاتب.

في انتظار جوابكم تقبلوا فائق عبارات التقدير والاحترام.

والسلام

إجابة السيد رئيس الحكومة

الموضوع: حول السؤال الكتابي للنائب السيد أحمد بنّور.

المرجع: مكتوبكم المؤرخ 07 فيفري 2025.

تحية طيبة وبعد،

أتشرف بموافاتكم طي هذا بالإجابة على السؤال الكتابي الذي توجه به السيد أحمد بنور، عضو مجلس نواب الشعب إلى رئاسة الحكومة حول " ما كشفته السلطات الألبانية من سرقات تزعم أنه نفط تونسي".

فالمرجو من سيادتكم التفضل بالإذن بتسليمها إلى المعني بها.

إجابة السيدة وزيرة الصناعة

والمناجم والطاقة

الموضوع: إجابة حول سؤال كتابي للسيد النائب أحمد بنور.

المرجع: مراسلتكم الواردة على مصالحنا بتاريخ 19 فيفري 2025.

تحية طيبة وبعد،

تبعا لسؤال السيد النائب أحمد بنور حول ما كشفته السلطات الألبانية من سرقات تزعم أنه نفط تونسي، أتشرف بإعلامكم أن وزارة الصناعة والمناجم والطاقة وبعد التنسيق مع الوزارات المعنيّة وكل الأطراف المتداخلة، تؤكد على أنّ السفينتين المعنيتين ليستا ناقلات نفط بل سفن شحن بضائع قد رست بأحد الموانئ التونسية أواخر شهر ديسمبر 2024 حيث تولّت تحميل كميات من الإسمنت وغادرت المياه الإقليمية التونسية في ظروف عادية. كما أنّ المواد المحجوزة لا تتعلق بالنفط الخام بل بأحد المواد البترولية المشتقة.

كما نؤكد لجنابكم أنّه لم يتم تزويد هذه السفن بالمواد البترولية انطلاقا من تونس، ذلك أن مثل هذه العمليات تخضع لمعايير أمنية وإجراءات ديوانية مضبوطة. ويشار إلى أنّ إجمالي عمليات تزويد السفن بالمواد البترولية بالميناء المعني طيلة شهر ديسمبر المنقضي قد اقتصرت على 64 ألف لتر من مادة "الغازوال"

كما أنّ عمليات تصدير النفط الخام التي تتم من قبل الشركات النفطية المستغلة لحقول الإنتاج، تخضع للترخيص المسبق وتتولى مصالح الديوانة الإشراف على عمليات رفع النفط الخام بمختلف نقاط التصدير، حيث تؤمنها سفن معتمدة مسبقا ومصادق عليها من كافة السلط المختصة. هذا ويخضع مسار الشحن والتصدير وخاصة تحديد الكميات المصدرة إلى المعايير الدولية المعتمدة وإلى إجراءات مراقبة مضبوطة ومعتمدة تقوم بها أساسا مصالح الديوانة التونسية إضافة إلى مكاتب المراقبة المختصة.

مع العلم وأن شركات توزيع المحروقات العاملة بالقطاع غير مرخصة لتصدير المواد البترولية وأن الكميات المتواجدة بنقاط الخزن تخصص حصريا لتزويد السوق المحلية والسفن والطائرات، وذلك تحت مراقبة مصالح الديوانة التونسية.

وتفضلوا، سيدي رئيس الحكومة بقبول فائق عبارات الاحترام والتقدير. **والسلام**

السؤال الكتابي الأول

للنائب عبد العزيز الشعباني

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب. أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

تحية طيبة وبعد

الموضوع: إحداث دار خدمات

نعلمكم السيد رئيس الحكومة بأن معتمدية حامي الفريد تنعدم فيها كل الحاجيات الأساسية والتي يضمنها الدستور، إضافة لافتقارها إلى كل المرافق الخدماتية حيث يبلغ عدد سكان معتمدية حامي الفريد أكثر من 24 ألف ساكن وتمتد على مساحة 1028,4كم 2 وتبعد 70 كلم عن مركز ولاية القصرين.

فالمرجو منكم، وهو طلب ملح من كل أهالي معتمدية حامي الفريد للتخفيف ولو القليل من معاناتهم في التنقل لقضاء أبسط الخدمات الإدارية (إحداث دار خدمات بهذه المعتمدية، علما وأن بلدية المكان عبرت بشكل رسمي على استعدادها لتوفير مقرّ يمكن تخصيصه لهذا الغرض، والمتمثل في مقر البلدية السابق.

*متى يتم التدخل السريع لإحداث هذا المرفق الضروري والملح؟

وفي انتظار ردكم تقبلوا مني أسمى عبارات الشكر والتقدير.

والسلام

إجابة السيد رئيس الحكومة

الموضوع: حول السؤال الكتابي للنائب المحترم السيد عبد العزيز الشعباني.

المرجع: مكتوبكم المؤرخ في 14 جانفي 2025

تحية طيبة وبعد،

أتشرف بموافاتكم طي هذا بالإجابة على السؤال الكتابي الذي توجه به السيد عبد العزيز الشعباني، عضو مجلس نواب الشعب إلى رئاسة الحكومة بخصوص طلب إحداث دار خدمات بمعتمدية حامي الفريد بولاية القصرين.

والمرجو من سيادتكم التفضل بالإذن بتسليمها إلى المعني بها.

الموضوع: سؤال كتابي من النائب بمجلس نواب الشعب السيد عبد العزيز الشعباني يتعلّق بإحداث دار خدمات بمعتمدية حامي الفريد بولاية القصرين

المرجع: مراسلة مجلس نواب الشعب عدد ص-2025-26-3000-0000079 بتاريخ 09 جانفي 2025.

وبعد، أتشرف بموافاتكم فيما يلي بإجابة على السؤال الكتابي الذي تقدم به النائب بمجلس نواب الشعب السيد عبد العزيز الشعباني يتعلّق بإحداث دار خدمات بمعتمدية حامي الفريد بولاية القصرين.

تم منذ سنة 2022 وضع تصوّر جديد لمشروع دور الخدمات من خلال التخلي عن النموذج التقليدي لدور الخدمات متعدّدة الشبابيك والتوجه حصريا نحو تركيز صنف جديد " دور الخدمات الرقمية بالبلديات" والتي تتمثل خصوصياتها في وضعها تحت الإشراف العام للبلديات من حيث التصرف والتعهد بإسداء الخدمات نيابة عن الهياكل الأخرى وبتفويض منها وباعتماد منصة معلوماتية موحدة لإسداء الخدمات تمكن من إسداء خدمات مرقمنة جزئيا أو كليا من قبل مخاطبين وحيدين وباعتماد وسائل مؤمنة ومتاحة للدفع الإلكتروني.

وقد تم على مستوى رئاسة الحكومة منذ سنة 2022 وضع برنامج لإحداث 30 دار خدمات رقمية بالبلديات وذلك في إطار التعاون مع مؤسسة البنك الدولي. وقد تم اختيار البلديات المنخرطة في المشروع بناء على بلاغ لفتح باب الترشحات للبلديات الراغبة في الانخراط تم نشره على بوابة الجماعات المحلية وبوابة رئاسة الحكومة وتم تعليقه بمراكز الولايات في منطلق شهر ديسمبر 2022 والذي تواصل إلى غاية 9 جانفي 2023، كما تم عقد جلسات عمل مع البلديات لإعلامهم بشروط الترشح ومنهجيته.

وقد بلغ عدد الترشحات التي تم التوصل بها **62 ترشحا تم القيام بعملية تقييمها بما أفضى إلى ضبط قائمة نهائيّة تتضمن 30 بلدية تم رفع عددها لاحقا إلى 34 بلدية بعد التوصل بدعم من الوكالة الألمانية للتعاون الفني، والتي سيتم استكمال افتتاحها قبل موفى السنة الحالية.**

هذا مع العلم أنه يتعين على البلديات الراغبة في الانخراط مستقبلا في تجربة دور الخدمات الرقمية (الدفعات التي سيتم الإعلان عنها لاحقا) الاستجابة لجملة من الشروط الأساسية أهمها:

- توفير مقر مهيّأ داخل البلدية أو بجانبها وفقا للخاصيات الفنية للمشروع،

- توفير مخاطبين وحيدين ومعوضيهم يتم اختيارهم من بين أعوان البلدية وتكوينهم بهدف إسداء الخدمات نيابة عن الهياكل الأخرى

وبتفويض منها،

- توفير الربط الشبكي.

في هذا الإطار، وفيما يتعلق بإدراج معتمدية حامي الفريد، يشرفنا إعلامكم أن البلدية المذكورة لم تتقدّم بترشح للانخراط في مشروع دور الخدمات الرقمية.

ونظرا لما يتطلّبه تنفيذ هذا المشروع من موارد مالية وبشرية وعديد الجوانب الإجرائية، فإنه سيتم العمل على استكمال تنفيذ التجربة الحالية التي تشمل 34 بلدية والعمل على تقييمها. وسيتم إثر ذلك دراسة مختلف المقترحات المقدّمة من قبل البلديات خاصة تلك التي تشكو من ضعف التغطية الجغرافية للخدمات الإدارية على غرار بلدية حامي الفريد.

والسلام

السؤال الكتابي الثاني

للنائب عبد العزيز الشعباني

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: حول رفع تحجير حفر الآبار السطحية والعميقة بمعتمديتي حامي الفريد والقصرين الجنوبية من ولاية القصرين

تحية طيبة وبعد،

في إطار دعم القطاع الفلاحي بمعتمدتي حاسي الفريد والقصرين الجنوبية، نطلب من سيادتكم تسهيل إجراءات منح التراخيص لحفر الآبار السطحية والعميقة لتوفير الموارد المائية للنهوض بالفلاحة والدفع بهذا القطاع الحيوي لبلوغ وتحقيق الأهداف والنتائج المرجوة، وأيضا تمكين الشباب المعطل عن العمل من استغلال أراضيهم كحل لتجاوز أزمة البطالة ولو بالتعويل على قدراتهم الذاتية.

*متى يتم التدخل السريع لتسهيل الإجراءات ومنح التراخيص في حفر الآبار السطحية والعميقة؟

*ومتى يتم التسريع بصرف المنح الفلاحية وعدم تعطيلها؟

وفي انتظار ردكم تقبلوا مني أسمى عبارات الشكر والتقدير.

والسلام

إجابة السيد رئيس الحكومة

الموضوع: حول السؤال الكتابي للنائب المحترم السيد عبد العزيز الشعباني.

المرجع: مكتوبكم المؤرخ في 14 جانفي 2025.

تحية طيبة وبعد،

أتشرف بموافاتكم طي هذا بالإجابة على السؤال الكتابي الذي توجه به السيد عبد العزيز الشعباني، عضو مجلس نواب الشعب إلى رئاسة الحكومة بخصوص "رفع تحجير حفر الآبار السطحية والعميقة بمعتمديتي حاسي الفريد والقصرين الجنوبية من ولاية القصرين"

والمرجو من سيادتكم التفضل بالإذن بتسليمها إلى المعني بها.

إجابة السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

بطاقة

تتضمّن إجابة على السؤال الكتابي

للنائب المحترم السيد عبد العزيز الشعباني

الموضوع: بخصوص رفع تحجير حفر الآبار السطحية والعميقة بمعتمديتي حاسي الفريد والقصرين الجنوبية من ولاية القصرين.

المرجع: إحالة السيد رئيس الحكومة عدد ص2025-01-30-420 بتاريخ 22 جانفي 2025.

وبعد، تبعا للإحالة المشار إليها بالمرجع أعلاه، وجوابا على سؤال النائب المحترم السيد عبد العزيز الشعباني بخصوص رفع تحجير حفر الآبار السطحية والعميقة بمعتمديتي حاسي الفريد والقصرين الجنوبية من ولاية القصرين، أتشرف بإفادتكم أنه بما يلي:

تنتمي الموائد المائية الجوفية قليلة العمق والعميقة بمعتمديتي حاسي الفريد والقصرين الجنوبية للتقسيم الهيدرولوجي للمنظومة المائية الجوفية التي تتميز بخصائص هيدروجيولوجية (تركيبة كلسية)، وهي تنتمي للخزان الجوفي لقفصة الشمالية وتتغذى مباشرة من مياه سيلان الأمطار. وقد شهدت هذه المائدة هبوطا حادا ومتواصلا في منسوبها المائي تجاوز 5 متر في السنة نتيجة لتواتر سنوات الجفاف والاستغلال المكثف مع تفاقم ظاهرة الحفر العشوائي، حيث تجاوزت كمية الاستغلال 135.84 مليون م3 حسب معطيات سنة 2023 أي ما يفوق نسبة الاستغلال% 320 من جملة الموارد المائية المتاحة للخزان الجوفي لقفصة الشمالية. وقد تم إسناد 39 ترخيص حفر خلال سنتي 2023 و2024 بمعتمدية حاسي الفريد (مائدة الصخيرات فريانة ومائدة أولاد موسى ومائدة وادي الهشيم، كما تم إسناد 216 ترخيص حفر خلال نفس الفترة بمعتمدية القصرين الجنوبية (مائدة سهب القصرين ومائدة سهل القصرين.)

وتجدر الإشارة إلى أنه وفي إطار المحافظة على ديمومة الموارد المائية الجوفية والتصرف المستدام فيها، فإن جل المطالب لم تحض بالموافقة من قبل لجان وطنية وجهوية عهد إليها مهمة النظر في مطالب الحصول على رخص البحث والتنقيب عن المياه وذلك نظرا لما يشهده الخزان الجوفي من تدهور من الناحية الكمية والكيفية. كما أن اللجان المذكورة توافق أو ترفض الموافقة على إسناد رخص البحث والتنقيب عن المياه الجوفية بناء على نتائج الدراسات الهيدروجيولوجية المسبقة والمحينة واعتمادا على مؤشرات علمية وموضوعية. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائب عبد السلام الدحماني

الموضوع: سؤال كتابي حول مشروع أمر تم إعداده لإخراج قطعة أرض تابعة للملك العمومي للمياه.

وبعد، عملا بالفصل 114 من دستور الجمهورية التونسية والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتوجه الى سيادتكم بالسؤال التالي:

حيث توجهت بسؤال الى السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري بتاريخ 9 ماي 2024 يتعلق بوضوح الوضعية العقارية لقطعة الأرض التي سيقام عليها مشروع ملعب بلدي بكتانة ومن ثمة اخراج قطعة الأرض موضوع الطلب من الملك العمومي للمياه بوادي الحجل التابع لبلدية كتانة من معتمدية مارث ولاية قابس.

وحيث وردت الإجابة عن السؤال بتاريخ 07 نوفمبر 2024 متضمنة الإجابة التالية: " تم اعداد مشروع أمر في الغرض أحيل إلى رئاسة الحكومة للمصادقة والنشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية في مناسبة أولى بتاريخ 04 جانفي 2024 وفي مناسبة ثانية تبعا للتحوير الحكومي بتاريخ 18 أكتوبر 2024 "

*فمتى ستتم المصادقة على مشروع الأمر ومن ثمة نشره بالرائد الرسمي حتى يتسنى العمل على انجاز المشروع المدرج في مخطط التنمية 2023-2025 بكلفة قدرها 2 م د؟ والسلام

إجابة السيد رئيس الحكومة

الموضوع: حول السؤال الكتابي للنائب المحترم السيد عبد السلام الدحماني.

المرجع: مكتوبكم المؤرخ في 18 ديسمبر 2024.

تحية طيبة وبعد،

أتشرف بموافاتكم طي هذا بالإجابة على السؤال الكتابي الذي توجه به السيد عبد السلام الدحماني، عضو مجلس نواب الشعب إلى رئاسة الحكومة حول "مشروع أمر تم إعداده لإخراج قطعة ارض تابعة للملك العمومي للمياه"

والمرجو من سيادتكم التفضل بالإذن بتسليمها إلى المعني بها.

إجابة السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي

للنائب المحترم السيد عبد السلام الدحماني

الموضوع: بخصوص إخراج قطعة أرض تابعة للملك العمومي للمياه بوادي الحجل التابع لبلدية كتانة من معتمدية مارث من ولاية قابس.

المرجع: إحالة السيد رئيس الحكومة عدد ص2024-01-30-8021 بتاريخ 23 ديسمبر 2024.

وبعد، تبعا للإحالة المشار إليها بالمرجع أعلاه، وجوابا على السؤال الكتابي للنائب المحترم السيد عبد السلام الدحماني بخصوص إخراج قطعة أرض تابعة للملك العمومي للمياه بوادي الحجل التابع لبلدية كتانة من معتمدية مارث من ولاية قابس أتشرف بإفادتكم أن إخراج قطعة الأرض المذكورة قد تم بموجب الأمر عدد 85 لسنة 2025 المؤرخ في 30 جانفي 2025.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب سامي الطوجاني

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي.

الموضوع: بخصوص تسوية وضعية عمال الحضائر التابعين لقطاع الغابات.

تحية طيبة،

نظرا للوضعية الهشة التي يعيشها عمال الحضائر التابعين لقطاع الغابات بمعتمديات سجنان جومين وغزالة والذين يبلغ عددهم في معتمدية سجنان حوالي 945 عامل، في جومين حوالي 90 عاملا وغزالة 100 عامل.

*متى يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لتسوية وضعية هذه الفئة التي تشتغل أقل من 19 يوما في الشهر (مع العلم أن هناك من يشتغل 6 أيام ،8 أيام ،9 أيام ،13 يوما، 15 يوما و19 يوما)؟

والسلام

إجابة السيد رئيس الحكومة

الموضوع: حول السؤال الكتابي للنائب المحترم السيد سامي الطوجاني.

المرجع: مكتوبكم المؤرخ في 17 جانفي 2025.

تحية طيبة وبعد،

أتشرف بموافاتكم طي هذا بالإجابة على السؤال الكتابي الذي توجه به السيد سامي الطوجاني، عضو مجلس نواب الشعب إلى رئاسة الحكومة حول " تسوية وضعية عمال الحضائر التابعين لقطاع الغابات"

والمرجو من سيادتكم التفضل بالإذن بتسليمها إلى المعني بها.

إجابة السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي

للنائب المحترم السيد سامي الطوجاني

الموضوع: حول تسوية وضعية عمال الحضائر التابعين لقطاع الغابات.

المرجع: مراسلتكم بتاريخ 7 جانفي 2025.

وبعد، جوابا على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المذكورة إليها بالمرجع أعلاه بخصوص تسوية وضعية عمال الحضائر التابعين لقطاع الغابات أتشرف بإفادتكم أن تسوية وضعية عمال الحضائر تخضع لأحكام الفصل 4 من الأمر الحكومي عدد 436 لسنة 2021 المؤرخ في 17 جوان 2021 والمتعلق بإنهاء العمل بآلية تشغيل عملة الحضائر الجهوية والحضائر الفلاحية في غير المجال المحدد لها الذي يشترط الاسترسال في العمل بتاريخ 20 أكتوبر 2020.

وعليه فإنه لا يمكن حاليا تسوية وضعية عملة الحضائر الظرفية في إطار أحكام الحكومي عدد 436 لسنة 2021 المؤرخ في 17 جوان 2021 المشار إليه أعلاه لعدم استجابتهم لشرط الاسترسال. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائب حسن جربوعي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية:

الموضوع: بخصوص إحداث دار خدمات تابعة لبلدية النور معتمدية منزل شاكر ولاية صفاقس

في إطار العمل على تيسير النفاذ إلى الخدمات الإدارية ذات الطلب المكثف من قبل المواطنين وتحقيق التوافق مع الاحكام الدستورية وخاصة منها تلك المتعلقة بالمساواة أمام المرفق العام وتحقيق التوازن بين الجهات تلقيت عدة تشكيات من مواطني بلدية النور التي تقع على طريق تنور كلم 40 (ما يسمى مركز كمون) والتي تشهد كثافة سكانية عالية حيث تبلغ حوالي 24 ألف ساكن بها أربعة عمادات وتضم 15 مدرسة ابتدائية معهد ثانوي ومدرسة اعدادية إضافة إلى تمركز ثلاث مصانع كبرى علاوة على وجود ثمانية مستوصفات أربعة صيدليات، عيادات طب عام وخاص أحياء حرفية وصناعية، محاضن أطفال وروضات... إلا أنها لا يوجد فيها أي مرفق عمومي من شانه تقريب الخدمات للمواطنين فأقرب إدارة تبعد حوالي 40 كلم.

*متى يتم إحداث دار خدمات تابعة لبلدية النور معتمدية منزل شاكر ولاية صفاقس؟ والسلام

إجابة السيد رئيس الحكومة

الموضوع: حول السؤال الكتابي للنائب المحترم السيد حسن جربوعي.

المرجع: مكتوبكم المؤرخ في 11 نوفمبر 2024.

تحية طيبة وبعد،

أتشرف بموافاتكم طي هذا بالإجابة على السؤال الكتابي الذي توجه به السيد حسن جربوعي، عضو مجلس نواب الشعب إلى رئاسة الحكومة حول " إحداث دار خدمات تابعة لبلدية النور بمعتمدية منزل شاكر من ولاية صفاقس "

والمرجو من سيادتكم التفضل بالإذن بتسليمها إلى المعني بها.

الموضوع: حول السؤال الكتابي من النائب بمجلس نواب الشعب السيد حسن جربوعي يتعلق بإحداث دار خدمات رقمية ببلدية النور معتمدية منزل شاكر من ولاية صفاقس

المرجع: مراسلة السيد رئيس مجلس النواب بتاريخ 11 نوفمبر 2024.

وبعد، أتشرف بموافاتكم فيما يلي بإجابة على السؤال الكتابي الذي تقدم به النائب بمجلس نواب الشعب السيد حسن جربوعي حول إحداث دار خدمات ببلدية النور من معتمدية منزل شاكر من ولاية صفاقس.

تم منذ سنة 2022 وضع تصوّر جديد لمشروع دور الخدمات من خلال التخلي عن النموذج التقليدي لدور الخدمات متعدّدة الشبابيك والتوجه حصريا نحو تركيز صنف جديد أطلق عليه" **دور الخدمات الرقمية بالبلديات**" والتي تتمثل خصوصياتها في وضعها تحت الإشراف العام للبلديات من حيث التصرف والتعهد بإسداء الخدمات نيابة عن الهياكل الأخرى وبتفويض منها وباعتماد منصة معلوماتية موحدة لإسداء الخدمات تمكن من إسداء خدمات مرقمنة جزئيا أو كليا من قبل مخاطبين وحيدين وباعتماد وسائل مؤمنة ومتاحة للدفع الإلكتروني.

وقد تم على مستوى رئاسة الحكومة **منذ سنة 2022 وضع برنامج لإحداث 30 دار خدمات رقمية بالبلديات وذلك في إطار التعاون مع مؤسسة البنك الدولي**. وقد تم اختيار البلديات المنخرطة في المشروع بناء على بلاغ لفتح باب الترشحات للبلديات الراغبة في الانخراط تم نشره على بوابة الجماعات المحلية وبوابة رئاسة الحكومة وتم تعليقه بمراكز الولايات في منطلق شهر ديسمبر 2022 والذي تواصل إلى غاية 9 جانفي 2023 كما تم عقد جلسات عمل مع البلديات لإعلامهم بشروط الترشح ومنهجيته.

وقد بلغ عدد الترشحات التي تم التوصل بها **62 ترشحا تم القيام بعملية تقييمها بما أفضى إلى ضبط قائمة نهائية تتضمن 30 بلدية تم رفع عددها لاحقا إلى 34 بلدية بعد التوصل بدعم من الوكالة الألمانية للتعاون الفني، والتي سيتم استكمال افتتاحها قبل موفى السنة الحالية.**

مع العلم أنه يتعين على البلديات الراغبة في الانخراط في تجربة دور الخدمات الرقمية الاستجابة لجملة من الشروط الأساسية المتمثلة في:

- توفير مقر مهيّأ داخل البلدية أو بجانبها،
- توفير مخاطبين وحيدين يتم اختيارهم من بين أعوان البلدية لإسداء الخدمات نيابة عن الهياكل الأخرى وبتفويض منها،
- توفير الربط الشبكي.

في هذا الإطار، وفيما يتعلق بإدراج بلدية النور ضمن دور الخدمات الرقمية يشرفنا اعلامكم أن البلدية المذكورة لم تتقدّم بترشح للانخراط في التجربة المذكورة وقد تم التوصل بترشح وحيد لبلدية عقارب عن ولاية صفاقس تم قبولها ضمن القائمة النهائية.

ونظرا لما يتطلبه تنفيذ هذا المشروع من موارد مالية وبشرية وعديد الجوانب الإجرائية، فإنه سيتم العمل على استكمال تنفيذ التجربة الحالية التي تشمل 34 بلدية والعمل على تقييمها. وسيتم إثر ذلك دراسة مختلف المقترحات المقدّمة من قبل البلديات خاصة تلك التي تشكو من ضعف التغطية الجغرافية للخدمات الإدارية على غرار بلدية النور. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائبة مهى عامر

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم سؤال كتابي.

الموضوع: حول كيفية تطبيق الأمر عدد 21 لسنة 2025 المؤرّخ في 08 جانفي 2025 المتعلّق بإدماج المعلمين والأساتذة النواب بالمدارس الابتدائية وبالمدارس الإعدادية وبالمعاهد التابعة لوزارة التربية.

المصاحيب: نسخة من العريضة المتعلقة برفع تظلّم حول كيفية تطبيق الأمر عدد 21 من طرف عدد من المعلمين والأساتذة النواب.

تحية طيبة،

وبعد، أتشرف بإعلامكم أنّ عدد من المعلمين والأساتذة النواب الذين تم اقصائهم من الانتداب في إطار الدفعة الأولى قد تقدموا بعريضة قصد التظلّم باعتبار أن المعايير التي سيتم اعتمادها في انتداب المعلمين والأساتذة النواب لا تتوافق مع مبادئ العدل والانصاف وتتعارض مع روح الأمر الرامية أساسا إلى المعالجة الجذرية لهذا الملف تحقيقا الى العدالة الاجتماعية،

فالرجاء التفاعل الإيجابي مع مضامين العريضة المصاحبة والعمل على تفعيل الأمر الرئاسي بدقة الذي نص على انتداب كل مباشر سواء كان ظرفيا او مسترسلا بتاريخ صدور الأمر بالرائد الرسمي يكون ضمن الدفعة الأولى وغير المباشرين ضمن الدفعة الثانية.

إلى السيدة النائبة مهى عامر

الموضوع: رفع مظلمة على المعلمين والأساتذة النواب أصحاب العقود الظرفية.

تحية تربوية أما بعد:

نحن الأساتذة النواب الذين نباشر التدريس بعقود ظرفية وبعد صدور الأمر الاستثنائي الذي ينص على تسوية وضعية الأساتذة النواب عبر دفعتين دفعة اولى للمباشرين ودفعة ثانية لغير المباشرين بتاريخ صدور الامر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية، تفاجأنا بإقصاء النواب أصحاب العقود الظرفية من الدفعة الأولى، وهذا ظلم لهذه الفئة من النواب.

بالرغم من أن أغلبنا متقدم في الترتيب ومتحصل على نيابة مرض طويل الأمد لموفى 30 جوان مع التجديد كل 3 أشهر وهناك من باشر عمله من أكتوبر إلا أنّه لم يتحصل على نيابة مسترسلة في ولايته ويمكن أن تجد شغورات مسترسلة في ولايات أخرى تسند الى نواب متأخرين في الترتيب أيضا هناك من تحصل على نيابة ظرفية في أول السنة الدراسية بالرغم من تقدّم ترتيبه وعند خروج المتقاعدين قاموا بإسناد نيابات مسترسلة لنواب متأخرين في الترتيب

فأصبحوا من الشغورات الفعلية وأصبحوا من المعنين بهذه الدفعة فأصبحت مسألة حظ.

وها نحن اليوم، نتعرض إلى مظلمة ثانية بعد أن حلمنا بالانتداب لمدة سنوات وبعد إنجاح سنوات دراسية متتالية مقابل مبلغ مالي زهيد ونحن إلى هذا اليوم مازال منا من لم يتقاضى أجره. فهل يعقل أن يكونوا تلامذتنا من الصف الأول في قائمة الانتداب ونحن غير معنيين بهذه الدفعة.

نأمل من سيادتكم إنصاف هذه الفئة التي فقدت الأمل من الانتداب بعد 16 سنة من المعاناة والتعب والنضال.

الرجاء النظر في هذه الوضعية بإنصافنا وتفعيل الأمر الرئاسي بدقة وكل مباشر سواء كان ظرفيا أو مسترسلا بتاريخ صدور الأمر بالرائد الرسمي يكون ضمن الدفعة الأولى وغير المباشرين ضمن الدفعة الثانية.

أرجو من سيادتكم ان ترفع الظلم عنا واثقين في عدل سيادتكم تقبلوا منا فائق عبارات الاحترام والتقدير. والسلام

إجابة السيد رئيس الحكومة

الموضوع: حول السؤال الكتابي للنائبة المحترمة السيدة مهى عامر.

المرجع: مكتوبكم المؤرخ في 31 جانفي 2024.

تحية طيبة وبعد،

أتشرف بموافاتكم طي هذا بالإجابة على السؤال الكتابي الذي توجهت به السيدة مهى عامر، عضو مجلس نواب الشعب إلى رئاسة الحكومة حول " كيفية تطبيق الأمر عدد 21 لسنة 2025 المؤرخ في 8 جانفي 2025 المتعلق بإدماج المعلمين والأساتذة النواب بالمدارس الابتدائية وبالمدارس الإعدادية وبالمعاهد التابعة لوزارة التربية"

والمرجو من سيادتكم التفضل بالإذن بتسليمها إلى المعنية بها.

بطاقة الإجابة على السؤال الكتابي

الذي تقدمت به النائب المحترمة مهى عامر

السؤال :حول كيفية تطبيق الأمر عدد 21 لسنة 2025 المؤرخ في 8 جانفي 2025 المتعلق بإدماج المعلمين والأساتذة النواب بالمدارس الابتدائية وبالمدارس الإعدادية وبالمعاهد التابعة لوزارة التربية.

الإجابة:

أتشرف بإعلامكم بأن الفصل الأول من الأمر عدد 21 لسنة 2025 المشار إليه أعلاه اقتضى إدماج جميع المعلمين والأساتذة النواب المباشرين بالمدارس الابتدائية وبالمدارس الإعدادية وبالمعاهد التابعة لوزارة التربية وذلك في تاريخ نشر الأمر.

هذا، وقد تقرر إدماج الأعوان الذين تم التعاقد معهم لمدة سنة دراسية كاملة في تاريخ 9 جانفي 2025 واستثناء الأعوان الذين تم التعاقد معهم لمدة زمنية معينة التي تنتهي إثرها مهامهم ويتعذر تبعا لذلك تأجيرهم دون تأمين التدريس بعد انتهاء مدة التعاقد بالنيابة مع العلم أنهم مشمولون بالإدماج في غرة جانفي 2026.

وللغرض شرعت وزارة التربية في إعداد ملفات الأعوان الذين تم التعاقد معهم لمدة سنة دراسية كاملة والتثبت من استيفائهم لشروط الإدماج والوزارة حاليا بصدد التنسيق مع وزارة المالية لتوفير المراكز المالية ليتم إثر ذلك إحالة مشاريع قرارات الانتداب مصحوبة بالمؤيدات إلى مصالح الوظيفة العمومية للتأشير عليها.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبة بسمة الهمامي

الموضوع: سؤال كتابي على معنى الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب حول وضعية عامل الحضيرة بدائرة الغابات برقو من ولاية سليانة.

وبعد، بلغنا من قبل المواطن ا. ب.م.ا صاحب بطاقة تعريف وطنية عدد والصادرة في تونس بتاريخ والمولود في والقاطن بمنطقة وعامل على حساب الحضيرة منذ سنة 2011. أنه قد تمت مراسلته من قبل وزارة الفلاحة بعدم انتدابه كبقية عمال الحضائر دون تقديم أسباب إقصاءه

*فماهي الاسباب التي حالت دون انتداب المواطن ا. ب.م.ا؟

*وماهي الاجراءات الواجب اتخاذها من اجل ضمان حماية الغابات وحسن سير عملها وايضا ضمان حقوق عمال الحضائر في تسوية وضعياتهم؟

والسلام

إجابة السيد رئيس الحكومة

الموضوع: حول السؤال الكتابي للنائبة المحترمة السيدة بسمة الهمامي.

المرجع: مكتوبكم المؤرخ في 19 ديسمبر 2024.

تحية طيبة وبعد،

أتشرف بموافاتكم طي هذا بالإجابة عن السؤال الكتابي الذي توجهت به السيدة بسمة الهمامي، عضو مجلس نواب الشعب الى رئاسة الحكومة بخصوص " وضعية عامل حضيرة بدائرة الغابات بمعتمدية برقو من ولاية سليانة"

والمرجو من سيادتكم التفضل بالإذن بتسليمها إلى المعنية بها.

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع: بخصوص وضعية عامل حضيرة بدائرة الغابات بمعتمدية برقو من ولاية سليانة.

المرجع: إحالة السيد رئيس الحكومة عدد ص2024-01-30-8020 بتاريخ 23 ديسمبر 2024.

وبعد، تبعا للإحالة المشار إليها بالمرجع أعلاه، وجوابا على السؤال الكتابي للنائب المحترم السيدة بسمة الهمامي بخصوص وضعية عامل حضيرة بدائرة الغابات بمعتمدية برقو من ولاية سليانة، أتشرف بإفادتكم بما يلي:

تخضع تسوية وضعية عملة الحضائر إلى ضوابط تم إعدادها من طرف المصالح المختصة برئاسة الحكومة على أن تتولى تطبيق مقتضياتها المصالح الإدارية والمالية بمختلف الوزارات ومن بينها

وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري وفي هذا الإطار، وتطبيقا لمقتضيات النقطة 2 من الفصل 17 من القانون عدد 112 لسنة 1983 المؤرخ في 12 ديسمبر 1983 والمتعلق بضبط القانون العام لأعوان الدولة والجماعات العمومية المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية، فإنه لا يمكن تعيين أي شخص في خطة موظف للدولة أو لجماعة عمومية محلية أو لمؤسسة عمومية ذات صبغة إدارية ما لم يكن متمتعا بحقوقه المدنية وحسن السيرة والأخلاق.

كما أنه، وعملا بأحكام الفصل 10 من الأمر الحكومي عدد 436 لسنة 2021 المؤرخ في 17 جوان 2021 والمتعلق بإنهاء العمل بآلية تشغيل عملة الحضائر الجهوية والحضائر الفلاحية في غير المجال المحدد لها، فإنه لا يتم إدماج من لا تتوفر فيه شروط الانتداب بالوظيفة العمومية ويتم تعويضه بمن يليه في الترتيب في الخطة المحددة، ويتم بناء على ذلك التخلي عنه نهائيا وقطع كل علاقة شغلية له مع الإدارة.

وبالنظر إلى أن المعني بالأمر لا تتوفر فيه الشروط المذكورة أعلاه، فقد تم إيقاف إجراءات تسوية وضعيته وانتدابه.

أما بخصوص الإجراءات الواجب اتخاذها من أجل ضمان حماية الغابات، فإن الفرق الجهوية للغابات تعمل على حراستها، وبعد هذا العمل من مشمولات معيني الغابات وليس من مشمولات عملة الحضائر. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائب محمود شلغاف

تبعا للفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب يشرفني أن أتقدم إليكم بالأسئلة الكتابية التالية:

الموضوع: حول انتداب 16 عونا وقتيا برتبة أساتذة تعليم ابتدائي.

المرفقات: - رد السيد وزير التربية على سؤالي حول نفس الموضوع.

- أنموذج موثق للمسار الذي سلكه الـ 16 عون منذ انتدابهم يوم 01 مارس 2018.

تحية طيبة وبعد،

سيدي رئيس الحكومة،

في إطار اتفاقية تمت سنة 2016 بين المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية وشركائها والعديد من المنظمات والمجتمع المدني بقرقنة وبضمان من الدولة (العديد من الوزراء وأعضاء مجلس النواب) والتي من بين ما نصت عليه تسوية وضعية 266 من أصحاب الشهائد العليا على ثلاث مراحل وقد تم فعلا إدماج الأغلبية الساحقة منهم في المؤسسات التي اشتغلوا بها ولم يبق سوى 16 حالة بخطة أعوان وقتيين برتبة أساتذة تعليم ابتدائي وهم على هذا النحو منذ سنة 2018.

سيدي رئيس الحكومة،

لقد سعيت كنائب لحل هذا الإشكال مع وزارة التربية فزيادة على لقاني بالسيد المدير العام للموارد البشرية مع ممثلين عن هذه المجموعة، تقدمت بسؤال كتابي في الغرض وقد كان الرد سلبيا باعتبار أنّ انتداب المعنيين بالأمر تم بسلك إداريي التربية ثم وقع إعادة توظيفهم في رتبة أساتذة للمدارس الابتدائية ومعلمين أول إثر صدور الأمر الخاص بإعادة توظيف الأعوان الإداريين الوقتيين والمتعاقدين ولم يقع ترسيمهم نظرا لرفض رئاسة الحكومة القيام بتغيير صيغة الانتداب.

سيدي رئيس الحكومة،

*ما ذنب هؤلاء في تغيير صيغة انتدابهم؟

*هل قاموا بتغيير صيغة الانتداب من تلقاء أنفسهم؟

*هل كان علمهم رفض تغيير صيغة الانتداب والحال أنّ الأمر تم بطلب من وزارة التربية؟

سيدي رئيس الحكومة،

*باعتبار أن سياسة الدولة تتجه نحو القطع مع العمل الهش، متى سيقع رفع هذه المظلمة عن هؤلاء؟

في انتظار تفاعلكم، تقبلوا مني فائق الاحترام والتقدير. والسلام

إجابة السيد رئيس الحكومة

الموضوع: حول السؤال الكتابي للنائب المحترم السيد محمود شلغاف.

المرجع: مكتوبكم المؤرخ في 31 جانفي 2024

تحية طيبة وبعد،

أتشرف بموافاتكم طي هذا بالإجابة على السؤال الكتابي الذي توجه به السيد محمود شلغاف، عضو مجلس نواب الشعب إلى رئاسة الحكومة حول" تغيير صيغة انتداب 16 عونا من أعوان متعاقدين إلى أعوان وقتيين منظرين برتبة أستاذ المدراس الإبتدائية".

والمرجو من سيادتكم التفضل بالإذن بتسليمها إلى المعني بها.

بطاقة الإجابة على السؤال الكتابي

الذي تقدم به النائب المحترم محمود شلغاف

السؤال حول: تغيير صيغة انتداب 16 عونا من أعوان متعاقدين إلى أعوان وقتيين منظرين برتبة أستاذ المدارس الابتدائية.

الإجابة: أتشرف بإعلامكم بأن مصالح الوظيفة العمومية تولت بتاريخ 25 فيفري 2025 التأشير على قرارات تغيير صيغة_انتداب الأعوان المعنيين بالأمر، وذلك بعد تلقيها التوضيحات اللازمة في الغرض من قبل وزارة التربية. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائبة نور الهدى سبانطي

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتقدم بأسئلة كتابية لحضرتكم.

1. ما مدى إمكانية التسريع في عقد مجلس وزاري خاص بالنظر في ملف المجمع الكيميائي التونسي في علاقة بشركاته الفرعية والشركات التي يمثل الأغلبية من حيث المساهمة في رأس مالها بالإضافة إلى الشركات التي تتزود بالمواد الأولية أو كذلك التي يتزود منها المجمع بما يحتاجه لممارسة نشاطه؟

سيدي رئيس الحكومة،

<u>للتذكير</u> : قمت يوم الجمعة 08 نوفمبر 2024 في الجلسة العامة المنعقدة بمجلس نواب الشعب بمدكم مباشرة بملف شركة "سلقطة" المنتصبة بالمنطقة الصناعية بقابس والتي أغلقت أبوابها وأحالت 96 عون على البطالة الفنية وزجت بـ 96 عائلة نحو مصير مجهول منذ 01 نوفمبر 2024 وكان من المفترض عودة الأعوان لمزاولة عملهم يوم 01 فيفري 2025 إلا أنّ الشركة رفضت ذلك وطلبت التمديد في إحالة كل الأعوان على البطالة الفنية لمدة ثلاث أشهر أخرى أي من 01 فيفري 2025 إلى 30 أفريل 2025 الأمر الذي انتهى بإحتقان كبير في صفوف الأعوان وعائلاتهم الذين نفذوا وقفات احتجاجية أمام مقر ولاية قابس للتعبير عن إستياءهم من تهميش ملفهم ولمدة خمس أيام متتالية انتهت بإقرار التمديد في البطالة الفنية لمدة شهر واحد فقط(شهر فيفري) .

كما قمت في نفس اليوم أي الجمعة 08 نوفمبر 2025 بمدكم بملف شركة الكيمياء والتي يمثل المجمع الكيميائي مساهما رئيسيا في رأس مالها بنسبة 39% تعاني أزمة مالية متفاقمة لمدة ناهزت الـ 10 سنوات وتصارع من أجل الإستمرار وعدم غلق أبوابها وتسريح 500 عون والزج بـ 500 عائلة نحو المجهول عن طريق الإقتراض للحفاظ على السلم الاجتماعي بالجهة.

سيدي رئيس الحكومة،

الرجاء إيلاء ملف دفع الاستثمار عامة وملف الشركات المنتصبة بولاية قابس بصفة خاصة سواء التي أغلقت أبوابها وأحالت اعوانها على البطالة أو التي تكافح وتصارع من أجل الإستمرار الأهمية القصوى من خلال التسريع في عقد مجلس وزاري يخصص لإيجاد حلول جذرية لها في علاقة بأسعار المواد الأولوية المشطة التي يتزودون بها من المجمع الكيميائي التونسي وأخص بالذكر مادة الحامض الفسفوري حيث يقع اعتماد سعر التصدير أي سعر الطن زائد سعر الشحن والذي يناهز أو يتجاوز 100 دولار للطن الواحد بالإضافة إلى إعطاء الأولوية المطلقة للتصدير في ضرب واضح لسياسة الدولة والتي تقوم على ضرورة دعم المؤسسات الوطنية وتكريس مبدأ السيادة الوطنية ودعم الاقتصاد الوطني والنهوض بالقطاع العام والخاص على حد السواء وتثبيت الدور الاجتماعي للدولة من خلال الحفاظ على مواطن الشغل الموجودة بل وتعدي ذلك نحو العمل جديا على خلق مواطن شغل جديدة تسهم في الحدّ من ارتفاع نسبة البطالة خاصة في المناطق الداخلية وكذلك تلعب دورا محوريا في تحسين المستوى المعيشي للمواطن وتضمن له العيش بكرامة.

سيدي رئيس الحكومة،

العديد من الملفات العالقة بولاية قابس التي وقع اقصاؤها وتهميشها وحصر دورها فقط في تصدر المراتب الأولى من حيث ارتفاع نسبة التلوث وتدهور المستوى المعيشي لمتساكنيها وانعاش الخزينة العامة للدولة ولعقود متتالية مع غياب كلّي لأي استراتيجية لدى كل الحكومات المتعاقبة على الدولة التونسية للنهوض بها اقتصاديا واجتماعيا وصحيا وثقافيا وتربويا وفي كل المجالات دون استثناء تستحق ايلاءها الأهمية القصوى لإنقاذ ما يمكن إنقاذه.

سيدي رئيس الحكومة،

*متى يتم وضع ولاية قابس ضمن أولويات الحكومة؟ والسلام

إجابة السيد رئيس الحكومة

<u>الموضوع</u>: حول السؤال الكتابي للنائبة المحترمة السيدة نور الهدى سبائطي.

<u>المرجع</u>: مكتوبكم المؤرخ 07 فيفري 2025.

تحية طيبة وبعد،

أتشرف بموافاتكم طي هذا بالإجابة على السؤال الكتابي الذي توجهت به السيدة نور الهدى سبائطي، عضو مجلس نواب الشعب إلى رئاسة الحكومة حول الشركات التي تتزود بالمواد الأولية والتي يتزود منها المجمع الكيميائي التونسي بما يحتاجه لممارسة نشاطه على غرار شركة "سلقطة" وشركة "الكيمياء"

فالمرجو من سيادتكم التفضل بالإذن بتسليمها إلى المعنية بها.

إجابة السيدة وزيرة الصناعة

والمناجم والطاقة

<u>الموضوع</u>: إجابة حول سؤال كتابي للسيدة النائب نور الهدى سبائطي.

<u>المرجع</u> : مراسلتكم عدد 2025-01-30-809 بتاريخ 11 فيفري 2025.

تحية طيبة وبعد،

تبعا لسؤال السيدة النائب نور الهدى سبائطي حول الشركات التي تتزود بالمواد الأولية أو التي يتزود منها المجمع الكيميائي التونسي بما يحتاجه لممارسة نشاطه على غرار شركة "سلقطة" وشركة "الكيمياء"، أتشرف بإعلامكم أنه تماشيا مع سياسة الحكومة في المحافظة على المؤسسات العمومية وتطويرها وحوكمتها وبالنظر لدور المجمع الكيميائي التونسي في منظومة قطاع الفسفاط من خلال نشاطه المتمثل في التحويل والتصدير وتوفير الأسمدة ومشتقات الفسفاط للسوق المحلية،

وحيث يعتبر المجمع الكيميائي التونسي الحريف الأساسي شركة فسفاط قفصة والمزود لكافة الشركات التونسية المصنعة لمشتقات الفسفاط (06 شركات حاليا) ، تعمل وزارة الصناعة والمناجم والطاقة على إحداث لجنة وزارية (تضم ممثلين عن رئاسة الحكومة، وزارة المالية، وزارة التجارة وتنمية الصادرات ووزارة الاشراف القطاعي تتولى وضع التوجهات الاستراتيجية التجارية الوطنية لقطاع الفسفاط ومشتقاته قصد تجاوز الإشكاليات العالقة منذ الثلاثي الثاني لسنة 2022.

وفي الأثناء فقد بادرت إدارة المجمع الكيميائي التونسي بتاريخ 14 نوفمبر 2024 بإمضاء اتفاق مع الحرفاء المحليين (MFI-SFC-AL KIMIA) بهدف اعتماد آلية جديدة لتحديد أسعار الحامض الفسفوري العادي والأمونيا غير أنه لم يتم تفعيلها إلى حدّ هذا التاريخ.

وفي الختام تقبلوا السيد رئيس الحكومة، سامي عبارات الاحترام والتقدير.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبة نجلاء اللحياني

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم سؤالا كتابيا.

الموضوع: مخاطر المشاركة في معرض روما بالشكل المقترح من الجانب الإيطالي.

تحية طيبة،

في إطار المحافظة على الموروث الوطني وحماية كنوز بلادنا (Nos vestiges) فإنه وحسب ما تنص عليه أحكام الأمر عدد 483 لسنة 1987 الصادر في 14 مارس 1987 على أن "كل التقارير والدراسات المتعلقة بالاكتشافات الأثرية ينبغي أن تنشر في مجلات أو غيرها من منشورات المعهد القومي للآثار والفنون فقط دون غيرها. إلا أنه يجوز لمدير المعهد القومي للآثار والفنون أن يأذن في عض الأحوال بنشر التقارير والدراسات عن هذه الاكتشافات في بعض المجلات المتخصصة".

وعليه فإن هذا الأمر يحجر نشر المكتشفات الأثرية في كاتولوجات المعارض التبسيطية الأجنبية.

وستشارك تونس في معرض روما بقطع أثرية من موقع زاما الأثري وهي غير منشورة بعد رغم أنها ستمثل الحدث العلمي الأبرز في المعرض **ومن غير المعقول أن تشارك تونس ببحوثها الأثرية التي تعتبر ثمرة جهد متواصل لعقدين من الزمن، صرفت في سبيل استخراجها الدولة التونسية اعتمادات سواء عن طريق المعهد الوطني للتراث او المجلس الجهوي لولاية سليانة دون احتساب ما وفرته الإدارات الجهوية للتجهيز والفلاحة من معدات لإعانة الموقع عند الضرورة**، وهذا يعتبر انتهاك لحرمة مجال البحث التاريخي التونسي وإضاعة لقيمته الحصرية.

لم يشرك الجانب الإيطالي مؤسسات من دول متوسطية أخرى غير تونس لأن مجموعاتها لا تفيد المعرض شيئا واكتفى بمجموعة موقع زاما لما ستمثله من حدث ثقافي بارز وذلك لأهميتها العلمية وعدد قطعها، الأمر الذي يعطيها القدرة على استقطاب مئات الآلاف من الزوار باعتبار ان روما يزورها الملايين من السواح سنويا دون احتساب الإيطاليين أنفسهم، الأمر الذي سيدر على الجانب الإيطالي أموالا طائلة، وهنا تكمن الغرابة : موقع فقير يوجد في أرياف سليانة يعين المنتزه الأثري بروما الذي يبلغ مدخوله السنوي عشرات الملايين من الأورو ويضحي الموقع الفقير لذلك بقيمة لقاه وحصريتها ويدير ظهره لمن أفنى عمرا في حفره من أجل عيون روما....

رغم الفرق الشاسع بين المجموعة الأثرية الإيطالية العادية ومجموعة موقع زاما غير المنشورة انفرد الإيطاليون بكل شيء تصورا وتوزيعا وصياغة وتنظيما وتأليفا، هم الذين ابتكروا موضوع المعرض وحددوا محاوره ووزعوا أقسامه وصاغوه حسب قراءتهم لتاريخ بلادهم واختزل دور تونس في توفير القطع وإعداد جذاذات لها، أي في تسليم الوثائق والمصادر إلى الإيطاليين لكتابة تاريخ تونس من منظوريهم الخاص ولاستغلالها في كتابة تاريخ روما.

إن اشتراك تونس في تنظيم هذا المعرض في شكله المعتزم تنفيذه يهضم حق موقع زاما في حصرية اكتشافاته والمكتشف من حقوقه العلمية وسليانة من استجلاب المهتمين بمتحفها المبرمج بناؤه والأخطر أنه يمثل استقالة تونس عن كتابة جزء من تاريخها ووضع أحد كنوزها الثقافية على ذمة روما لكتابة تاريخ تونس وروما على حد السواء.

*ماهي الإجراءات المتخذة للمحافظة على تفرد الطرف التونسي باكتشافاته وكتابة تاريخه والمحافظة على خصوصياته للمساهمة الفعالة في بناء الحضارة المتوسطية؟ والسلام

إجابة السيد رئيس الحكومة

الموضوع: حول السؤال الكتابي للنائبة المحترمة السيدة نجلاء اللحياني.

المرجع: مكتوبكم المؤرخ 31 جانفي 2025.

تحية طيبة وبعد،

أتشرف بموافاتكم طي هذا بالإجابة على السؤال الكتابي الذي توجهت به السيدة نجلاء اللحياني، عضو مجلس نواب الشعب إلى رئاسة الحكومة بخصوص المشاركة في معرض روما بالشكل المقترح من الجانب الايطالي.

فالمرجو من سيادتكم التفضل بالإذن بتسليمها إلى المعنية بها.

إجابة السيدة وزيرة الشؤون الثقافية

بطاقة إجابة

عن السؤال الكتابي الموجّه من قبل النائب السيدة نجلاء اللحياني

- **موضوع السؤال:**

بخصوص مخاطر المشاركة في معرض روما بالشكل المقترح من الجانب الإيطالي.

- **عناصر الإجابة:**

➢ مواصلة لتقاليد التعاون المثمر بين تونس وإيطاليا في قطاع التراث، تم خلال شهر سبتمبر 2024 إمضاء اتفاقية إطارية بين الجانبين تهدف أساسا إلى:

- تهيئة عدد من المواقع الأثرية بالبلاد التونسية وتثمينها على غرار مواقع الجم والحمامات وزامة.

- تطوير المعارف والقدرات في مجال الترميم والصيانة للمجموعات الأثرية باستعمال أحدث التقنيات.

- تنظيم الملتقيات والمنتديات العلمية.

- تنظيم معارض مشتركة.

➢ تم خلال شهر فيفري 2025 امضاء اتفاقية خصوصية بين المعهد الوطني للتراث وإدارة المنتزه الأثري الكولسيو بروما تهدف إلى العمل المشترك من أجل تهيئة موقع زامة الأثري وتثمينه بما من شأنه خلق ديناميكية اقتصادية وسياحية بالجهة وترميم بعض القطع الأثرية المكتشفة به وعرضها خلال شهر جوان بروما ومن ثم عرضها خلال شهر ديسمبر بالمتحف الوطني ببباردو .

➢ حرصت وزارة الشؤون الثقافية على أن تتضمن الاتفاقية كل الضمانات اللازمة للمحافظة على القطع الأثرية وتأمينها ومتابعة عملية ترميمها بالإضافة إلى ضمان حق الاكتشاف التونسية والحقوق العلمية للجانب التونسي حيث أن

تصور المعرض واختيار القطع وتنفيذ الجانب العلمي الخاص به سيتم حصريا من قبل مجموعة من الباحثين والتقنيين المختصين من الكفاءات العلمية العاملة بالمعهد الوطني للتراث .

- عقد المعهد الوطني للتراث ندوة صحفية يوم الجمعة 28 فيفري 2025 بالمتحف الوطني بباردو لتقديم القطع الأثرية قبل نقلها إلى روما.
- يعتزم المعهد الوطني للتراث إصدار عدد خاص من مجلة أفريكا العلمية حول موقع زامة خلال شهر جوان 2025 بمناسبة افتتاح معرض "من زامة إلى روما".
- تؤكد وزارة الشؤون الثقافية على أنه بقدر حرصها على الانفتاح والتعاون مع المؤسسات والمعارض العلمية بالخارج باعتباره عاملا أساسيا ومهما للتعريف بتراثنا الوطني وتثمينه فإنها أحرص على أن تكون علاقات التعاون مبنية على الندية والاحترام المتبادل بما يضمن المحافظة على ذاكرتنا الوطنية وتأمين سيادة بلادنا على تراثها المادي وغير المادي. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائبين غسان يامون وباديس بالحاج علي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم سؤالا كتابيا.

الموضوع: حول توفير تجهيزات دار الخدمات بمعتمدية أجيم من جزيرة جربة.

تحية طيبة،

تبعا لقرار السيد والي مدنين عدد 0097/-//25 بتاريخ 27/01/2025 والمتعلق بإحداث لجنة تعنى بإستلام وقبول المعدّات الخاصة بطلبي العروض المتعلقين باقتناء معدات إعلامية وتجهيزات كهربائية وأثاث مكتبي لفائدة دار الخدمات بمعتمدية أجيم جربة،

ومع الإشارة، أنّ البناية المخصصة للغرض استوفت جميع مراحل أشغال البنية التحتية والربط بمختلف الشبكات وأصبحت جاهزة لاستقبال التجهيزات اللازمة للدخول حيّز الاستغلال،

وحرصا منا على ضمان تقريب الخدمات لأهالينا بالمنطقة نطلب من جنابكم التفضل بالإذن للمصالح الراجعة لكم بالنظر لتسريع إجراءات تسليم المستلزمات المطلوبة في أقرب الآجال،

*فمتى يتم تنفيذ إجراءات تسليم التجهيزات والمعدات بدار الخدمات بمعتمدية أجيم من جزيرة جربة؟ والسلام

إجابة السيد رئيس الحكومة

الموضوع: حول السؤال الكتابي للنائبين بديس بالحاج على وغسان يامون.

المرجع: مكتوبكم المؤرخ في 28 فيفري 2025.

تحية طيبة وبعد،

أتشرف بموافاتكم طي هذا بالإجابة عن السؤال الكتابي الوارد على رئاسة الحكومة من قبل عضوي مجلس نواب الشعب السيد بديس بالحاج علي والسيد غسان يامون، حول " توفير تجهيزات لفائدة دار الخدمات بمعتمدية أجيم من جزيرة جربة ".

والمرجو من سيادتكم التفضل بالإذن بتسليمها إلى المعنيين بها.

الموضوع: حول سؤال كتابي لنائبين بمجلس نواب الشعب حول توفير تجهيزات دار الخدمات بمعتمدية أجيم من جزيرة جربة.

المرجع: السؤال الكتابي عدد 0002342-2030-26-2025 بتاريخ 20 فيفري 2025.

وبعد، أتشرف بموافاتكم فيما يلي بإجابة على السّؤال الكتابي الذي تقدّم به النائبين المحترمين بمجلس نواب الشعب السيد بديس بالحاج علي والسيد غسان يامون حول توفير تجهيزات دار الخدمات بمعتمدية أجيم من جزيرة جربة.

يتم حاليا على مستوى رئاسة الحكومة الإشراف على تنفيذ برنامج لإحداث 34 دار خدمات رقمية بالبلديات قبل موفّى سنة 2025 والذي تشرف على تنفيذه رئاسة الحكومة بالتعاون مع وزارة تكنولوجيات الاتصال في إطار إشرافها على برنامج الحوكمة الالكترونية لدعم التحوّل الرقمي للخدمات الإدارية Govtech وبالشراكة مع مؤسّسة البنك الدولي والوكالة الألمانية للتعاون الفني GIZ. وتتمثل خصوصيات دور الخدمات الرقمية في وضعها تحت الإشراف العام للبلديات من حيث التصرف والتعهد بإسداء الخدمات نيابة عن الهياكل الأخرى وبتفويض منها وباعتماد منصة معلوماتية موحدة لإسداء الخدمات تمكن من إسداء خدمات مرقمنة جزئيا أو كليا من قبل مخاطبين وحيدين وباعتماد وسائل مؤمنة ومتاحة للدفع الإلكتروني.

للغرض، يتم العمل حاليا على استكمال الأعمال التحضيرية المتعلقة بتركيز 34 دار خدمات رقمية (موزّعة على 21 ولاية) والمتمثلة في تطوير التطبيقة المعلوماتية الموحدة للمشروع والانطلاق في عملية تسليم التجهيزات الإعلامية والكهربائية والأثاث المكتبي لفائدة دور الخدمات الرقمية إضافة إلى توفير الربط بالشبكة الإدارية المندمجة RNIA والربط بالأنترنات عبر شبكة الألياف البصرية لعدد من البلديات وتأمين التكوين اللازم للأعوان.

وسيتم إثر استكمال ذلك الانطلاق في عملية افتتاح المقرات وإتاحة دخولها حيز الاستغلال بصفة متتالية حسب درجة الجاهزية حيث تم ضبط دفعة أولى تتضمن 8 بلديات سيتم افتتاحها بداية من موفّى شهر أفريل 2025 على أن يتم استكمال الدفعة الثانية انطلاقا من السداسي الثاني لسنة 2025.

بالنسبة لدار الخدمات ببلدية جربة أجيم، فقد تم إدراجها ضمن الدفعة الثانية باعتبار أن المقرغير مرتبط حاليا بالشبكة الإدارية المندمجة RNIA وبالأنترنات عالية التدفق حيث يتم التنسيق حاليا مع شركة اتصالات تونس للانطلاق في عملية ربط المقرات المعنية في أفضل الآجال. أما فيما يتعلّق بمسألة تسليم التجهيزات، فقد تم إلى غاية هذا التاريخ تسليم الأثاث المكتبي وكاميرات المراقبة على أن يتم استكمال تسليم بقية التجهيزات الإعلامية من حواسيب وآلات طابعة وغيرها من التجهيزات حسب الرزنامة المتفق في شأنها بين رئاسة الحكومة (الإدارة العامة للإصلاحات والدراسات المستقبلية الإدارية) ووزارة تكنولوجيات الاتصال والمزودين، علما أنه يتم العمل حاليا على استكمال إجراءات الاستشارة المتعلقة باقتناء اللافتات الإرشادية.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبة نورة الشبراك

الموضوع: حول تسوية وضعية عملة الحضائر العاملين بالبلديات.

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي:

تحية وبعد،

حيث ظلت وضعية عملة الحضائر بالبلديات لسنوات طويلة تتسم بالهشاشة وعدم الاستقرار على الرغم من مساهماتهم الفعالة في خدمات المرافق البلدية.

علما وأن أغلبهم من حاملي الشهادات جامعية في اختصاصات متعددة. كما أنهم يعملون لعقود دون نظام أساسي أو عقود عمل رسمية وبراتب متدنية لا تتناسب مع المردودية الحقيقية لمجهوداتهم.

وبناء على ما تقدم، وفي إطار والمساواة بين مختلف القطاعات وتكريس مبدا تكافؤ الفرص.

يشرفني ان اتقدم الى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي:

1. متى يتم إدماج عملة الحضائر ضمن قانون إطار الأعوان البلديين؟

2. إدماجهم ولو بصفة تدريجية وفق آليات التناظر لتسديد الشغورات ضمن الخطط والرتب التي تتماشى مع شهاداتهم العلمية والمهنية.

3. تمكينهم من التغطية الاجتماعية والصحية وضمان حقوقهم المهنية.

تقبلوا السيد وزير الداخلية أسمى عبارات الشكر والتقدير.

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائبة "نورة شبراك"

عن دائرة قربة (ولاية نابل)

يتعلق موضوع السؤال الموجه إلى وزير الداخلية بتاريخ 30 جانفي 2025 حول تسوية وضعية عملة الحضائر العاملين بالبلديات

نص الإجابة: يهم وزارة الداخلية أن تفيدكم بما يلي:

❖ تتم تسوية عملة الحضائر الجهوية والحضائر الفلاحية الذين يقل سنهم عن 45 سنة بتاريخ 2020/10/20 طبقا لأحكام الأمر الحكومي عدد 436 لسنة 2021 المؤرخ في 17 جوان 2021 المتعلق بإنهاء العمل بآلية التشغيل عملة الحضائر الجهوية والحضائر الفلاحية في غير المجال المحدد لها.

❖ يتم إدماج عملة الحضائر المباشرين فعليا بصفة مسترسلة في رتبة عملة أو أعوان وقتيين وذلك إثر توزيعهم على خمس دفعات بإعتماد السن في تاريخ 2020/10/20 وذلك في مراكز شاغرة في الوظيفة العمومية تحددها مختلف الهياكل الإدارية المعنية طبقا لأحكام الفصل الثاني من قرار الوزيرة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالوظيفة العمومية المؤرخ في 16 جويلية 2021 المتعلق بإجراءات تطبيق أحكام الباب الثاني من الأمر الحكومي عدد 436 لسنة 2021.

❖ تعمل البلديات على ضبط حاجياتها الحقيقية وإدراجها ضمن المنصة الإلكترونية المعدة في الغرض من قبل رئاسة الحكومة مع العلم أنه يتم تنزيل أسماء عملة وأعوان الحضائر المعنيين بالتسوية عبر المنصة على دفعات ويتم إدماجهم بصفة عملة أو أعوان وقتيين بداية من تاريخ مباشرتهم للعمل بمراكز تعيينهم الجديدة وفقا للتراتيب الجاري بها العمل.

❖ بالنسبة لعملة الحضائر المباشرين بمراكز عملهم فإنهم يتمتعون بالتغطية الاجتماعية.

❖ بإمكان عملة الحضائر الجهوية عند الاقتضاء المشاركة في المناظرات الخارجية ضمن الخطط والرتب التي تتماشى مع شهاداتهم العلمية والمهنية. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائب محمود شلغاف

بناء على الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، يشرفني أن أتقدم إليكم بالسؤال التالي:

الموضوع: تذكير للمرة الثانية حول تغيير تسمية عمادة أولاد قاسم واعتماد تسمية أولاد بوعلي بمعتمدية قرقنة.

تحية طيبة وبعد ،

بعد أن طلبت من سيادتكم تغيير تسمية عمادة أولاد قاسم واعتماد تسمية أولاد بوعلي بمعتمدية قرقنة بتاريخ 30 أكتوبر 2023 بالاعتماد على طلب من أهالي المنطقة وأبديتم الاستعداد لطلبهم غير أن الظرف لم يكن مناسبا لتزامنه مع انتخابات المجالس المحلية للتنمية وبعد الانتخابات قمت بتذكيركم بالموضوع بتاريخ 29 أفريل 2024 غير أنه لم يقع الاستجابة إلى حد الآن لطلب الأهالي.

سيدي الوزير، متى سيقع الاستجابة للطلب المشروع لأهالي المنطقة؟ والسلام

في انتظار ردكم، تقبلوا مني فائق الاحترام والتقدير.

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة عن السؤال الكتابي للنائب محمود شلغاف

عن دائرة قرقنة (ولاية صفاقس)

يتعلق موضوع السؤال الموجه إلى وزير الداخلية بتاريخ 30 جانفي 2025 بخصوص النظر تغيير تسمية عمادة أولاد قاسم وإعتماد تسمية أولاد بوعلي

نص الإجابة: يهم وزارة الداخلية إفادة النائب المحترم أن تغيير تسمية عمادة يتطلب تنقيح النصوص النافذة في مجال ضبط الحدود الترابية للعمادات التابعة لمعتمديات الولايات المعنية بالتغيير وما يترتب عنه من مساس بتقسيم الدوائر الانتخابية وقرارات الهيئة العليا المستقلة للانتخابات ذات العلاقة بها وما يصاحبه من إجراءات إدارية (فنية وميدانية وتشريعية تتداخل فيها عديد الهياكل) فضلا عن الآثار القانونية التي ستمس من حدود

مراجع نظر أعضاء المجالس المحلية المنتخبين وتسمية دوائرهم الانتخابية ومصالح مواطنيها.

وعليه وحفاظا على الوضعية القانونية للتحديد الترابي للعمادات ووضعية أعضاء المجالس المحلية المنتخبة، فإن مقترح تغيير تسمية عمادة أولاد قاسم يعتبر مقترح لا يمكن الاستجابة له حاليا بالنظر للأسباب السابق ذكرها. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائب غسان يامون

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتقدم لسيادتكم بسؤال كتابي.

الموضوع: بخصوص المنح المسندة من مصالح ولاية مدنين والمجلس الجهوي لفائدة الجمعيات الرياضية بالجهة

- الرجاء مدي بجملة المبالغ المالية المسندة في إطار منح لكل جمعية رياضية منتصبة في ولاية مدنين بعنوان سنة 2024 مع تحديد المقدار المالي للمنحة والاسم الاجتماعي للجمعية الرياضية المستفيدة من المنحة؟ والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائب غسان يامون

عن دائرة جربة - حومة السوق

ملخص السؤال:

"حول المنح المسندة من مصالح ولاية مدنين والمجلس الجهوي لفائدة الجمعيات الرياضية بالجهة".

نص الإجابة:

أتشرف بموافاتكم بقائمة أوامر الصرف تخص جميع التدخلات لفائدة الجمعيات الرياضية المسندة من المجلس الجهوي_لولاية مدنين بعنوان سنة 2024.

مع الإشارة أنّه لا يتم إسناد أي منح أخرى من ميزانية الولاية (وزارة الداخلية).

المجلس الجهوي لولاية مدنين

صفحة<PhysicalPageNumber>&

تاريخ الطبع 2025/02/24

السنة المالية 2024

قائمة أوامر الصرف حسب التحميل

العنوان	الجزء	الباب	ق.ف	الفصل	الفقرة	ف ف
1	1	00	0	03305	0012	000

تدخّلات لفائدة الجمعيات الرياضية

عدد الأمر بالصرف	المستفيد	تاريخ الأمر بالصر	تاريخ الدفع	مبلغ الأمر بالصرف	مبلغ الدفع
C120241121000033050001	نادي المبيك مدنين	2024/08/05	2024/08/07	6000,000	6000,000
C120241121000033050003	النادي الرياضي بجربة	2024/08/09	2024/08/15	2000,000	2000,000
C120241121000033050004	جمعية العاب القوى	2024/08/09	2024/08/15	2500,000	2500,000
C120241121000033050005	جمعية مدنين للملاكمة	2024/08/12	2024/08/15	4000,000	4000,000
C120241121000033050006	جمعية البيدق الذهبي للشطرنج	2024/08/23	2024/08/26	1000,000	1000,000
C120241121000033050009	جمعية علاء الدين للرياضات الفردية	2024/09/02	2024/09/05	1500,000	1500,000
C120241121000033050012	جمعيةاولمبيك مدنين لكرة اليد	2024/09/12	2024/09/17	6000,000	6000,000
C120241121000033050013	المنعب الرياضي بسيدي مخلوف	2024/09/12	2024/09/17	5000,000	5000,000
C120241121000033050014	جمعية الكرة الذهبية	2024/09/17	2024/09/19	3000,000	3000,000
C120241121000033050016	المستقبل الرياضي بحسي عمر	2024/09/27	2024/10/03	5000,000	5000,000
C120241121000033050017	الجمعية الرياضية النسائية بمدنين	2024/09/27	2024/10/03	3000,000	3000,000
C120241121000033050019	الزيتونة الرياضية بشماخ	2024/10/21	2024/10/23	5000,000	5000,000
C120241121000033050020	جمعيةاولمبيك مدنين لكرة اليد	2024/10/21	2024/10/23	3000,000	3000,000
C120241121000033050021	الاتحاد الرياضي بينقردان	2024/10/21	2024/10/23	20000,000	20000,000
C120241121000033050022	الجمعية الرياضية بني خداش	2024/10/22	2024/10/23	4000,000	4000,000
C120241121000033050025	النجم الرياضي بينقردان	2024/11/18	2024/11/19	1000,000	1000,000
C120241121000033050027	المستقبل الرياضي بحسي عمر	2024/12/10	2024/12/13	3000,000	3000,000
C120241121000033050028	جمعية العاب القوى	2024/12/10	2024/12/13	1500,000	1500,000
C120241121000033050029	الجمعية الرياضية العسكرية	2024/12/10	2024/12/13	3000,000	3000,000
C120241121000033050033	الجمعية الرياضية بجربة	2024/12/18	2024/12/18	6000,000	6000,000
C120241121000033050034	النترجي الرياضي الجرجيسي	2024/12/25	2024/12/26	20000,000	20000,000
C120241121000033050035	النملعب الرياضي بسيدي مخلوف	2024/12/31	2025/01/03	3000,000	3000,000
C120241121000033050036	نادي اتحاديك مدنين	2024/12/31	2025/01/03	6000,000	6000,000
C120241121000033050037	جمعية مدنين للملاكمة	2024/12/31	2025/01/03	3000,000	3000,000
C120241121000033050038	جمعية المجد الرياضي بوغرارة	2024/12/31	2025/01/03	2000,000	2000,000
المبلغ الجملي				119500,000	119500,000

9

السؤال الكتابي

للنائب أيمن بن صالح

الموضوع: سؤال كتابي عدد 2 حول الإنتصاب الفوضوي المتواصل للسوق الأسبوعية برواد (سوق الجمعة).

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي:

تحية وبعد،

على إثر إجابتكم على السؤال الكتابي الأول المتعلق بالإنتصاب الفوضوي بالسوق الأسبوعية برواد (سوق الجمعة) بتاريخ 21 مارس 2024 ورغم المجهود المبذول من الفرق الأمنية مرجع النظر إلا أن هذه الظاهرة مازالت متواصلة مما لاقى استهجان المواطنين بسبب تواصل إحتلال الرصيف والإستغلال المفرط للطريق العام وتجاوز الانتصاب للحدود الجغرافية لبلدية رواد المنتفعة بلزمة الاستغلال ليمتد إلى المجال الجغرافي لبلدية سكرة وتعطيل حركة النقل والتنقل وعدم الإنتصاب بالفضاء المخصص الذي يكون فارغا وغير مستغل. وبمناسبة التجديد السنوي للزمة الإستغلال فالرجاء التأكيد من خلال منظوريكم في بلدية رواد للتأكيد على ضرورة احترام الحدود الجغرافية للزمة وتحرير الطريق المرقمة عدد 534 و طريق عبد الرحمان مامي من هذا التجاوز.

لذا أتقدم إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي:

- هل يمكن اعتماد هذه الإجراءات للحد من هذه الظاهرة نهائيا.

ملاحظة: تجدون مرفقا عدد 2 صور تفسيرية حول الإنتصاب مأخوذة من موقع الخرائط" Google Earth "

وتقبلوا أسمى عبارات الشكر والتقدير.

والسلام

انتصاب السوق فى شارع عبد الرحمان
Légende
Sans titre - Po
gle Earth

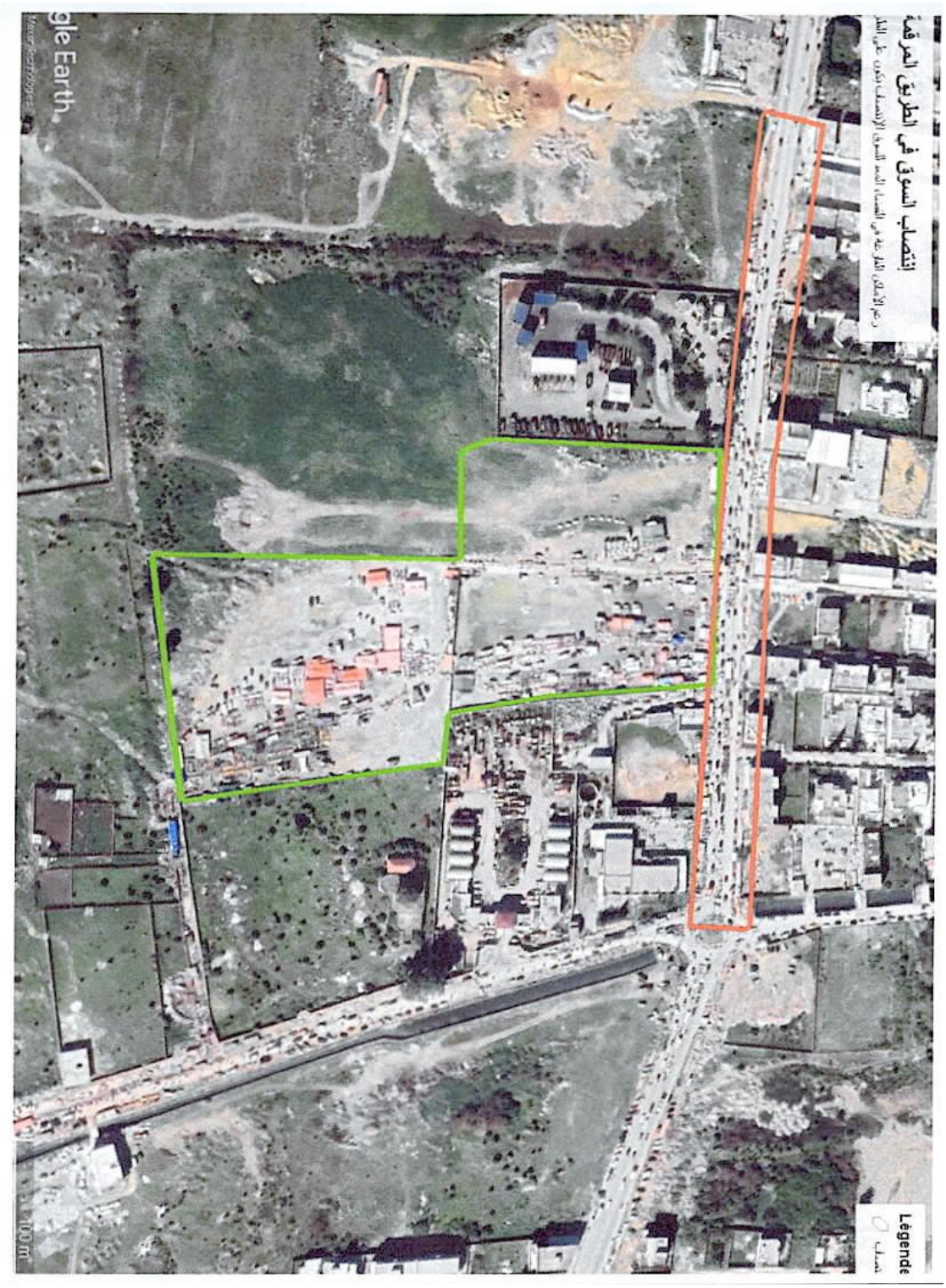
إنتصاب السوق في الطريق المرقمة
Légende
gle Earth

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائب أيمن بن صالح

عن دائرة سكرة

ملخص السؤال:

"حول الإنتصاب الفوضوي المتواصل للسوق الأسبوعية برواد (سوق الجمعة)"

نص الإجابة:

نظرا لعدم المصادقة على ملف استلزام السوق الأسبوعية وسوق الدواب ببلدية رواد لسنة 2025 إلى حد هذا التاريخ، وبالتالي لم يتم تسليم السوق للفائز باللزمة ممّا إنجرّ عنه إنتصاب التجار بصفة عشوائية بالطريق العام مع الإشارة إلى أنّه يتم التنسيق مع المصالح الأمنية لمنع الإنتصاب الفوضوي بالسوق الأسبوعية وبالطريق العام واحترام الحدود الجغرافية للانتصاب وتحرير الطريق المرقمة عدد 534 وطريق عبد الرحمان مامي من هذه التجاوزات إلى حين تسليم السوق إلى الفائز باللزمة والذي يتعهد وفقا لمقتضيات الفصلين 12 و 13 من كراس الشروط المتعلقة بالتصرف في الأسواق البلدية عن طريق اللزمة إحترام أمثلة التهيئة الخاصة بالسوق والمعدة من قبل البلدية.

هذا وتبقى مصالح وزارة الداخلية بمختلف إختصاصاتها في هذا المجال على أتم الاستعداد والمتابعة للوضعية ومنع التجاوزات المتمثلة في الانتصاب الفوضوي.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبة هالة جاب الله

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية:

الموضوع: رخص التاكسي الفردي بولاية سوسة.

المصاحيب: مراسلة بتاريخ 10 نوفمبر 2024.

تحية طيبة،

رغم ما شاب ملف اسناد رخص التاكسي الفردي من غموض وشائعات واعتراضات في بعض النواحي منه ومخالفة الأمر عدد 581 لسنة 2023 المتعلق بتنظيم النقل العمومي الغير منتظم ومذكرة السيد وزير النقل عدد 2027 بتاريخ 11 مارس 2024،

ومطالبة أصحاب المهنة بإعادة فتح هذا الملف والتدقيق في الرخص المسندة واستيفائها لكل الشروط واحترامها للقرار، إلا أنه إلى حد الآن لم يتم البت لا من طرف المصالح الجهوية ولا المركزية في هذه الطلبات رغم قيام ولايات أخرى كولاية القيروان بمراجعة الاسناد وتصحيح القائمة مما كرّس العدالة والسلم الاجتماعي بتلك الجهة وعليه فإننا نتساءل:

1. لماذا لم يتم فتح تحقيق في هذا الملف؟

2. ومتى ستتم إعادة الاسناد حسب ما جاء به الأمر عدد 581 لسنة 2023؟

3. ولماذا لم يتم اسناد رخص استثنائية لذوي الإعاقة حسب ما جاء به القانون التوجيهي عدد 41 لسنة 2016 علما وأننا كنا تقدمنا

لسيادتكم بملف كامل أثناء تواجدكم بمناسبة مناقشة مهمات الميزانية لسنة 2025 مرفقا بمطالب تخص مواطنين ومهنيين من ذوي الإعاقة؟ والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على سؤال كتابي

صادر عن السيدة النائب هالة جاب الله

دائرة سوسة - الرياض

موضوع السؤال:

1. طلب مراجعة عملية إسناد رخص الناكسي الفردي بولاية سوسة موضوع البلاغ الصادر عن والي سوسة عدد 9049 بتاريخ 29/09/2023 الصادر عن والي سوسة والنظر في مدى ملاءمتها لأحكام الأمر عدد 581 لسنة 2023 المؤرخ في 07 سبتمبر 2023 والمتعلق بتنظيم النقل العمومي غير المنتظم للأشخاص على الطرقات.
2. متى سيتم إعادة إسناد الرخص؟
3. لماذا لم يتم إسناد رخص استثنائية لذوي الإعاقة؟

أتشرف بافادتكم بما يلي:

1. **حول طلب مراجعة عملية اسناد رخص التاكسي الفردي بولاية سوسة موضوع البلاغ الصادر عن والي سوسة عدد 9049 بتاريخ 29/09/2023 الصادر عن والي سوسة والنظر في مدى ملاءمتها لأحكام الأمر عدد 581 لسنة 2023 المؤرخ في 07 سبتمبر 2023 والمتعلق بتنظيم النقل العمومي غير المنتظم للأشخاص على الطرقات**.

والاجابة على جميع تساؤلات السيدة النائبة:

- **التساؤل 1: عدم إعلام الأشخاص المرفوضين بعد صدور القائمة الأولية بتاريخ 08 مارس 2021 ومدهم بالأدلة القاطعة التي تثبت الرفض**

الإجابة: تم إعلام جميع المترشحين الذين رفضت ملفاتهم لعدم استيفائها الوثائق المطلوبة أو الواردة بعد الأجال والبالغ عددهم 203 مترشح بواسطة رسالة مضمونة الوصول مع الإعلام بالبلوغ مع بيان أسباب الرفض بكل دقة ودعوتهم لتقديم اعتراضاتهم في اجل 15 يوما من تاريخ إعلامهم طبقا لأحكام الأمر عدد 581 الفصل 09 الفقرة 3 منه، وتم في الغرض إبداع عدد 142 مطلب اعتراض تم عرضهم على انظار اللجنة الاستشارية الجهوية بالجلسة المنعقدة بتاريخ 04 جانفي 2024 للبت فيها.

أما في خصوص إعلام الأشخاص المرفوضين بعد صدور القائمة الأولية ، فقد نص الأمر عدد 581 على تعليق القائمة الجديدة 'والمصادق عليها من قبل اللجنة الاستشارية) بمقر الولاية لتقديم الاعتراضات في أجل أقصاه أسبوعين من تاريخ تعليقها (الفصل 10 الفقرة 1 من الأمر 581) دون أي مراسلات تذكر في هذه المرحلة من عملية الإسناد ، وقد تم تعليق القائمة الأولية التي حظيت بالموافقة

وكذلك قائمة جميع المطالب التي لم تحظ بالموافقة وأسباب رفضها بمقر الولاية من تاريخ 08 مارس إلى 18 مارس 2024 وكذلك نشرها عبر الصفحة الرسمية للولاية وتم في الغرض قبول عدد 96 اعتراض

كما تجدر الإشارة إلى أنه وفي ختام دراسة الاعتراضات وتحديد القائمة النهائية للمتحصلين على رخص التاكسي الفردي تم إعلام جميع أصحاب المطالب التي لم تحظ بالموافقة بمآل مطالبهم وأسباب الرفض من خلال تسليمهم مباشرة مكتوب في الغرض (بالنسبة للذين اتصلوا بالإدارة عقب الإعلان على القائمة النهائية)، أو عبر رسائل مضمونة الوصول مع الإعلام بالبلوغ (للبقية).

➢ **التساؤل 2: إضافة وثائق غير منصوص عليها بالأمر عدد 581 المشار إليه أعلاه**

الإجابة: حرصت مصالح الولاية على ضرورة التقيد بجميع النصوص القانونية المنظمة لعملية الإسناد، فتم في الغرض عقد جلسة عمل بتاريخ 25 سبتمبر 2023 بحضور جميع الأطراف المعنية وخاصة المكلف بالشؤون القانونية بالولاية وتم خلالها الاتفاق على جميع التنصيصات الواجب إدراجها بالبلاغ المزمع نشره للعموم في خصوص الانطلاق في عملية الإسناد بعد صدور الأمر 581 المذكور.

وتم خلالها التأكيد على إضافة وثيقتين لم يدرجا بالفصل عدد 03 من الأمر عدد 581، وهما وثيقة شهادة في عدم الإفلاس الواردة بالفصل 34 من القانون عدد 33 لسنة 2004 المؤرخ في 19 أفريل 2004 المتعلق بتنظيم النقل البري ولم يتم تنقيحها، ووثيقة التصريح على الشرف مدرجة بالفصل 2 من الأمر عدد 581 الجاري به العمل ضمن الشروط المطلوبة وبالتالي ارتأت الإدارة ضرورة التقيد بجميع النصوص الجاري بها العمل. كما تجدر الإشارة أن جميع المطالب المودعة تضمنت الوثيقتين المذكورتين ولم يتم تسجيل رفض أي مطلب في هذا الخصوص.

➢ **التساؤل 3 : معايير احتساب الأقدمية:**

الإجابة: تبعا لأحكام الامر 581 لسنة 2023 الجاري به العمل وخاصة الفصل 16 منه القاضي باحتساب تاريخ الحصول على رخصة السوق المهنية أو الكفاءة المهنية إلى غاية 27/12/2007 وتاريخ الحصول على البطاقة المهنية الى غاية تاريخ نشر البلاغ وتسند في الغرض عدد 6 نقاط للسنة و0.5 نقطة للشهر. وتم في هذا الإطار وقبل الانطلاق في دراسة المطالب حفاظاً على مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة بين جميع المترشحين وبالتنسيق مع مصلحة الأرشيف بالولاية تحديد جميع التوارث المتعلقة بمختلف الامتحانات المتعلقة بالحصول على شهادة الكفاءة المهنية التي تم تنظيمها من قبل مصالح الولاية للفترة الممتدة من سنة 2000 الى غاية سنة 2007 لتحديد التواريخ التي سيتم اعتمادها حسب كل دورة في احتساب الأقدمية.

➢ **التساؤل 4 : عدم اعتماد نفس الإجراء على جميع الملفات (في عملية خصم النقاط):**

الإجابة: في إطار التحريات التي تقوم بها مصالح الولاية في خصوص اثبات الممارسة الفعلية للنشاط من عدمها وذلك باعتماد كل وثيقة رسمية صادرة عن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية ومكتب مراقبة الأداءات والإدارة العامة لشرطة الحدود والأجانب (الفصل 06من الأمر المذكور)، وتم في هذا الإطار إرسال جميع المطالب وعددها 312 مطلب إلى الإدارات المعنية المذكورة، وقد توصلنا بجميع الإجابات المطلوبة.

في خصوص تساؤل حول اقتطاع سنوات التوقف عن العمل للبعض قبل صدور القانون 33 لسنة 2004 أو الأمر 581 الجاري به العمل، فانه من البديهي تطبيق القوانين والأوامر عند صدورها بالرائد الرسمي مباشرة بمفعول رجعي إلا بعض الحالات التي يحددها النص الصادر وهي ليست مطروحة في هذه المسألة.

➢ **التساؤل 5: شبة تلاعب بتواريخ البطاقات المهنية**

الإجابة: دأبت ولاية سوسة منذ سنوات على رقمنة البطاقات المهنية وتسجيل جميع العمليات المتعلقة باستخراجها تجديدها حسب النشاط، وفي هذا الإطار يتم تحديد جميع التواريخ المتعلقة باستخراج البطاقة الأولية (تأسيس أول) وبقية عمليات التجديد لجميع المترشحين لتحديد النقاط المستحقة وفي صورة وجود اعتراض احد المترشحين على تاريخ معين يتم الالتجاء إلى الكراس الذي يتضمن تاريخ التسليم للبطاقة المعنية وامضاء المعني بالأمر وهو ما تم في مرحلة دراسة الاعتراضات والتثبت في التواريخ المعترض عليها وتعديلها عند الاقتضاء في كنف الشفافية وحفظ حقوق المترشحين .

➢ **التساؤل 6: عدم الامتثال للقوانين الجاري بها العمل:**

الإجابة: طبقا لأحكام الفصل 06 من الأمر المذكور تولت مصالح الولاية التحري في الممارسة النشاط باعتماد وثائق رسمية صادرة عن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية ومكتب مراقبة الأداءات والإدارة العامة للحدود والأجانب (إثبات مسألة الممارسة الفعلية للنشاط باعتبارها تصرف قانوني يثبت بوسائل إثبات قانونية). من ناحية أخرى وطبقا للفصل 10 من الأمر المذكور" تتولى مصالح الولاية ترتيب السواق حسب الأولوية ضمن قائمة اسمية تحال على أنظار اللجنة الاستشارية الجهوية للنقل المنصوص عليها بالأمر 2410 المشار اليه أعلاه لإبداء الرأي وتعديلها عند الاقتضاء واعداد قائمة جديدة" وخلال عرض القائمة على أنظار اللجنة تم التطرق إلى مسألة الممارسة الفعلية للنشاط باعتبارها واقعة قانونية تثبت بجميع وسائل الاثبات وتظافر القرائن. حيث تم الاعتراض من طرف بعض أعضاء اللجنة في خصوص الممارسة الفعلية للنشاط لبعض الأسماء، وتم في الأثناء التنسيق مع السلط المحلية في خصوص الممارسة الفعلية للنشاط (حسب مكتوب وزير النقل عدد 2670 بتاريخ 13 نوفمبر2023 المتضمن راي وزارة النقل في خصوص تطبيق أحكام الأمر عدد 581 لسنة 2023) ثم عرض نتيجة التحريات على أنظار اللجنة للتداول فيها وتم في الأثناء اعتماد آلية من آليات عمل اللجنة المتمثل في التصويت على الوضعيات المختلف عليها الفقرة 3) من الأمر 2410 لسنة 2004) والبت فيها، وتم إثرها المصادقة على القائمة الأولية ، كما تم البت في الاعتراضات وتحديد القائمة النهائية بنفي منهجية عمل اللجنة طبقا أحكام الأمر عدد 2410 لسنة 2004 المنظم لعملها، وبالتالي لم يحظ عدد 11 مطلب بموافقة اللجنة في علاقة بالممارسة الفعلية للنشاط.

2. **متى سيتم إعادة إسناد الرخص:**

الإجابة: تم الانطلاق مباشرة بعد الانتهاء من عملية الإسناد المشار إليها أعلاه في عملية إسناد جديدة للتاكسي الفردي وذلك

من خلال تحديد الحاجيات من الرخص المزمع إسنادها وكذلك حصر الرخص التي تم الغاؤها خلال الفترة السابقة لإعادة إسنادها وذلك بالتنسيق مع الأطراف الإدارية والمهنية (مراسلة موجهة إلى الإدارة الجهوية للنقل والاتحاد الجهوي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية بتاريخ 29 ماي 2024) يتم خلالها الاتفاق على تحديد عدد الرخص المزمع اسنادها. والتنسيق مع وزارة النقل للحصول على موافقتها ثم الانطلاق بنشر البلاغ في الغرض وقبول المطالب طبقا لاحكام الامر 581 لسنة 2023 الجاري به العمل.

3. لماذا لم يتم إسناد رخص استثنائية لذوي الإعاقة؟

الإجابة: تضمنت القائمة النهائية للمتحصلين على رخص التاكسي الفردي تخصيص استاد عدد 3 رخص لذوي الإعاقة (نسبة 2 %) طبقا لأحكام القانون عدد 41 لسنة 2016 المتعلق بالنهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة طبقا لما نص عليه البلاغ في الغرض.

كما تجدر الإشارة الى ان اللجنة الاستشارية الجهوية قد تداولت في جلستها المنعقدة بتاريخ 18 افريل 2024 مسألة إضافة اسناد تراخيص لذوي الإعاقة باعتبارها خارج الحصة وتقرر خلالها الالتزام بالعدد المحدد بالبلاغ.

كما تجدر الإشارة إلى أن جميع مراحل عملية الإسناد تمت بالتنسيق التام مع مصالح الشؤون القانونية بالولاية (الدائرة الفرعية للشؤون القانونية والنزاعات والشؤون العقارية) بهدف احترام تطبيق جميع النصوص القانونية والتراتيب الجاري بها العمل في المجال. انطلاقا من نشر البلاغ المتعلق بعملية الإسناد وجميع التنصيصات الواردة به مرورا بطريقة قبول المطالب ودراستها والقيام بجميع التحريات المطلوبة وترتيبها ضمن قائمة اسمية أولية لعرضها على أنظار اللجنة الاستشارية الجهوية للنقل لإبداء الرأي وتعديلها عند الاقتضاء والمصادقة على القائمة الأولية الجديدة ونشرها للعموم وقبول الاعتراضات والبت فيها وتحديد القائمة النهائية طبقا لمقتضيات القانون عدد 33 لسنة 2004 المؤرخ في19 أفريل 2004 المتعلق بتنظيم النقل البري والأمر عدد 581 لسنة 2023 المشار إليه أعلاه. وأنه تمت إحالة نسخة من محضر الجلسة النهائية يتضمن كامل مراحل عملية الإسناد والنتائج النهائية إلى السيد وزير النقل.

هذا وتحرص مصالحنا على الاستجابة لمطالب المواطنين والإنصات إلى مشاغلهم والعمل على معالجتها بكل جدية وشفافية والالتزام التام باحترام القانون والتقيد بالإجراءات المعمول بها مع ضمان المساواة وتكافؤ الفرص للجميع بما يعزز العدالة الاجتماعية.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب شكري بن البحري

عملا بالفصلين عدد 114 من الدستور و129من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إلى سيادتكم هذا السؤال كتابي.

الموضوع: المصاعد الكهربائية بالمستشفى الجامعي الحبيب بورقيبة بصفاقس

تحية طيبة وبعد،

يعيش المستشفى الجامعي الحبيب بورقيبة منذ سنوات كارثة بأتم معنى الكلمة، فأغلب المصاعد السبعة عشر لا تعمل وانتهى عمرها الافتراضي ولم يتبقى الا مصعدين تتعدد اعطابهما كل يوم ومرتبطين بكل الخدمات، فهما ينقلان المرضى إلى غرف العمليات وإلى مختلف الأقسام المتواجدة في الطوابق السبعة للمستشفى وهما يستخدمان أيضا في نقل النفايات الطبية الخطيرة والجثث ويقع استغلالهما كذلك لنقل الاكل والمعدات والاطار الطبي و شبه الطبي و المرافقين والزوار في نفس الوقت مما أثر على سير العمل بالمستشفى الذي يزوره الاف المرضى و تستفيد أكثر من خمس ولايات من خدماته ووصل الامر إلغاء مواعيد العمليات الاستعجالية كما أنه من غير المعقول إنسانيا ومهنيا وطبيا، أن يستخدم مرضى الامراض السرطانية والأورام مثلا في تنقلاتهم إلى الدور السابع درجات السلالم.

معاناة يومية يعيشها كل من يعمل أو يقيم او يتردد على المستشفى، ونرجو أن يقع وضع حد وحل لها.

*فمتى سيقع استبدال هذه المصاعد بمصاعد جديدة؟ وماهي الحلول الاستعجالية التي ستتخذونها بخصوص مختلف هذه الاشكاليات؟ ولماذا لم ولا يقع اتخاذ اجراءات استثنائية لمعالجة هذه الازمة عوض الاقتصار على إجراءات عادية طالت مدتها لسنوات؟

وفي انتظار تفاعلكم الايجابي، لكم فائق الاحترام وأطيب التمنيات بالمزيد من التوفيق. والسلام

إجابة السيد وزير الصحة

السؤال: حول المصاعد الكهربائية بالمستشفى الجامعي الحبيب بورقيبة بصفاقس: " أغلب المصاعد الكهربائية السبعة عشر للمستشفى الجامعي الحبيب بورقيبة بصفاقس لا تعمل وانتهى عمرها الافتراضي ولم يتبق إلا مصعدين تتعدد أعطابهما ومرتبطين بكل الخدمات الطبية وخاصة منها الإستعجالية والجراحية والغير الطبية وللإطارات الطبية والشبه الطبية والمرضى ومرافقيهم. مما أثر بصفة واضحة على السير العادي والخدمات الطبية.

*فمتى سيقع إستبدال هذه المصاعد الكهربائية بمصاعد جديدة مع الاعتماد على حلول إستعجالية واستثنائية لحل هذه الأزمة التي طالت مدتها لسنوات "

الإجابة :يتواجد بالمستشفى الجامعي الحبيب بورقيبة حاليا (17) مصعدا كهربائيا وتمت برمجة استبدالهم جميعا من طرف وزارة الصحة:

1. تم بتاريخ 04 أكتوبر 2024 الموافقة من طرف اللجنة الجهوية للصفقات على طلب العروض الإستبدال (11) مصعدا بتكلفة 3689 ألف دينار، وإمضاء العقود بتاريخ 30 ديسمبر 2024 على أن يتم استبدال مصعدين اثنين (02) بآجال تنفيذ موفّى شهر ماي 2025 و (09) مصاعد بأجال تنفيذ موفّى شهر جويلية2025.
2. تم بتاريخ 20 ديسمبر 2024 الموافقة على إستبدال (06) مصاعد المحمول إنجازها على المجلس الجهوي بآجال تنفيذ بسنة.

هذا ويتم حاليا تأمين العمل بالمستشفى بـ (05) مصاعد والتي يتم التدخل فيها بصفة حينية من طرف الشركة المتعاقد معها مع

اللجوء على إصلاح قطع الغيار للمحافظة على سير العمل واستمرار استغلالهم إلى حين إتمام عملية الاستبدال. **والسلام**

السؤال الكتابي الأول

للنائب النوري جريدي

الموضوع: سؤال كتابي حول بحث مشروع مستشفى جهوي صنف ب في بلخير من ولاية قفصة.

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى السيد وزير الصحة بالسؤال الكتابي التالي:

السؤال: إزاء ما يعانيه أهالينا في بلخير من ولاية قفصة من تدهور الوضع الصحي في هذه المعتمدية بغياب جل الخدمات الصحية ونقص فادح في الأدوية وأمام معاناة المرضى من أهالينا في بلخير،

* متى تأذن وزارة الصحة بإحداث مستشفى جهوي صنف ب ببلخير هذه المعتمدية التي تفتقر لأبسط الخدمات؟

الرجاء ايلاء هذا المقترح الأهمية القصوى والعناية الأكيدة اللازمة.

وشكر على حسن التفهم. والسلام

إجابة السيد وزير الصحة

المرجع: مكتوب السيد رئيس مجلس النواب ص-2024-26-0003219-3000.

السؤال: "متى تأذن وزارة الصحة بإحداث مستشفى جهوي صنف "ب " في بلخير من ولاية قفصة مع الرجاء إبلاء هذا المقترح الأهميةالقصوى والعناية الأكيدة اللازمة"

الإجابة: إن دراسة إمكانية إحداث مستشفى جهوي صنف "ب" بمعتمدية بلخير من ولاية قفصة التي تعدّ 14 ألاف ساكنا يستدعي إستعراض الوضعية الحالية للمستشفى المحلي من ناحية الموارد المالية والتأجير (أ) والخدمات الطبية المسداة (ب) والنظر في مدى توفر المؤيدات والمعطيات الموضوعية للإحداث وتغيير الصبغة للمؤسسة الصحية قبل التأكيد على أهمية مواصلة دعم القطاع الصحي ببلخير (ج).

أ/ الموارد المالية والتأجير:

- 95% من موارد المؤسسة متأتية من منحة الدولة للتأجير وتسيير واستغلال التجهيزات العمومية مع تطور الإعتمادات المرصودة سنويا : من 630 ألف دينار سنة 2021 إلى 945 ألف دينار سنة 2025.
- معدل الموارد الذاتية المتأتية من نشاط المؤسسة لا يتعدى سنويا مبلغ 70 ألف دينارا وهي غير كافية لتغطية مصاريف التأجير لنفقات منح الإستمرار بقسم الإستعجالي.
- تأجير العملة العاملين بالدائرة الصحية ببلخير صلب مستشفى جهوي صنف "ب" يجب أن يتم من الموارد الذاتية للمستشفى وهو غير ممكن في ظل الوضع الحالي للموارد الذاتية.
- أغلب المرضى المتمتعين بالخدمات الصحية بالمستشفى المحلي ببلخير حاليا هم من الفئات الهشة وأصحاب بطاقات العلاج المجاني ولا يمكن الاعتماد على الموارد المالية المتأتية في إطار التعاقد مع الصندوق الوطني على التأمين على المرض.

ب / الخدمات الطبية المسداة بجهة بلخير:

- قسم التوليد ورعاية الأم والطفل معدل الخدمات الصحية شهريا 120 مريضا مع معدل الولادات في الشهر14 .
- قسم الأشعة معدل الخدمات الصحية شهريا 370: مريضا.
- قسم التحاليل الطبية: معدل الخدمات الصحية شهريا 1400: مريضا
- وحدة الأسنان معدل الخدمات الصحية شهريا: 35 مريضا.
- قسم الاستعجالي معدل الخدمات الصحية شهريا 800: مريضا.
- سيارات الإسعاف عددها ونوعيتها: 06 صنف "ب" والتي تؤمن شهريا تحويل 11 مريضا شهريا إلى المستشفى الجهوي الحسين بوزيان إضافة الى الحالات المرضية التي تستوجب عيادات وكشوفات طبية غير إستعجالية.
- يتم التنسيق بشكل يومي وعلى مدار الساعة مع المستشفى الجهوي بقفصة للتكفل بالمرضى وخصوصا في الحالات الاستعجالية والمستوجبة، علما وأن المسافة الفاصلة بينه وبين المستشفى الجهوي قفصة: 65 كلم وبين المستشفى المتعدد الاختصاصات المبرمج إنجازه بقفصة 70 كلم بتكلفة تقديرية 265 مليون دينارا.
- يؤمن هذه الخدمات الطبية المسداة إطارات وأعوان قارين:

- 05 أطباء عامين،
- 17 فنيا ساميا (08 في سامي في التوليد + 04 في سامي في التصوير الطبي والعلاج بالأشعة + 04 في سامي في البيولوجيا الطبية + 01 في سامي في حفظ الصحة).
- 21 ممرضا
- مساعد تمريض
- 08 إداريون
- 24 عملة وسواق.

- المراكز الصحية الأساسية:

- 08 مراكز صنف "2" وتعمل بالنسبة للعيادات الطبية والصحة الإنجابية والتلاقيح بمعدل يوم في الأسبوع ومباشرة عونين بكل مركز ومعدل الخدمات الطبية شهريا 400 منتفع.
- 01 مركز صحة أساسية صنف "3 " يعمل كامل أيام الأسبوع ومعدل الخدمات الطبية شهريا 800 منتفع.

ج / أهمية مواصلة دعم القطاع الصحي بجهة بلخير:

- سيتم دعم المستشفى خلال سنة 2025 بعدد 02 طبيب صحة عمومية و04 ممرضين و01 في سامي في البيولوجيا مما يساهم في إحداث وحدة متنقلة للإسعاف الطبي .SMUR

- انطلاق الدراسة الفنية لتركيز مولد كهربائي جديد بالمستشفى ولإعادة بناء البناية القديمة على مراحل والتي تضم المصالح العامة ووحدة طب الأسنان وقسم التوليد.
- سيتم توفير تجهيزات طبية في غضون شهر فيفري 2025 في إطار برنامج عزيزة " 2" لفائدة غرفة الإنعاش الطبي بقسم الإستعجالي .
- سيتم تقديم ملف تطوير مركز الصحة الأساسية بحوال الواد من صنف "02"إلى صنف "04 " إلى اللجنة الوطنية لإحداث وتطوير وتعويض مراكز الصحة الأساسية. **والسلام**

السؤال الكتابي الثاني

للنائب النوري جريدي

<u>الموضوع</u>: سؤال كتابي حول بعث مركز صحة أساسية في منطقة الحمّادي من عمادة بئر سعد من معتمدية القطار.

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى السيد وزير الصحة بالسؤال الكتابي التالي:

<u>السؤال</u>: إزاء ما يعانيه أهلنا في منطقة الحمادي من عمادة بئر سعد من معتمدية القطار من بعد الخدمات الصحية، متى تحدث وزارة الصحة مركز صحة أساسية في الحمادي لتخفيف معاناة أهالينا.

مع جزيل الشكر. والسلام

إجابة السيد وزير الصحة

<u>السؤال</u>: بعث مركز صحة أساسية في منطقة الحمادي من عمادة بئر سعد من معتمدية القطار.

<u>الإجابة</u>: يخضع إحداث مراكز الصحة الأساسية إلى عدة معايير موضوعية وعلمية وجب توفرها حتى يتحقق إسداء الخدمة الصحية في أفضل الظروف الممكنة.

وبالنسبة لمنطقة الحمادي تنتجه الإشارة إلى المعطيات الآتي ذكرها:

- منطقة الحمادي تتوسط عمادة أولاد طالب وعمادة بئر سعد وتبعد تقريبا حوالي 07 كم على عمادة أولاد طالب 05 كم على منطقة بئر سعد.
- يبلغ عدد سكان عمادة بئر سعد حوالي 1700 ساكن، منطقة حمادي أقل من 500 ساكن وهي جزء من العمادة سالفة الذكر.
- يوجد مركز صحة أساسية بكمل من عمادة بئر سعد ومركز صحة أساسية بعمادة أولاد طالب
- عدد العيادات بكل مركز لم تتجاوز 750 عيادة سنويا.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب عصام شوشان

عملا بأحكام الفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم سؤال كتابي.

<u>الموضوع</u>: حول تهيئة مراكز الصحة الأساسية بمعتمدية الحنشة وتعزيزها بالتجهيزات الضرورية.

تحية طيبة،

وبعد، أتشرف بأن أطلب منكم إيلاء العناية اللازمة لمراكز الصحة الأساسية بمعتمدية الحنشة باعتبارها تشهد تهرئ في البنية التحتية وتفتقد للتجهيزات الضرورية اللازمة لتأمين الخدمات الصحية بالمنطقة.

لذا نرجو من جنابكم إيلاء هذا الموضوع العناية اللازمة والعمل على النهوض بهذه المراكز إحتراما لمقتضيات الدستور الذي يقتضي أن الصحة حق لكل مواطن.

وفي انتظار تفاعلكم الإيجابي مع هذا الطلب تقبلوا مني فائق عبارات الشكر والتقدير. والسلام

إجابة السيد وزير الصحة

<u>الموضوع</u>: تهيئة مراكز الصحة الأساسية بمعتمدية الحنشة وتعزيزها بالتجهيزات الضرورية.

في إطار تنفيذ سياسية الدولة وتعليمات سيادة رئيس الجمهورية بإيلاء القطاع الصحي الأهمية المرجوة من خلال تقريب الخدمات الصحية من المواطنين وتحسين جودتها في كامل تراب الجمهورية وضمان توزيعها العادل، فقد تم إحداث مستشفى محلي بالحنشة بمقتضى الأمر عدد 232 بتاريخ 29 افريل 2024.

ومواصلة للمجهودات المبذولة في سبيل العناية بالقطاع الصحي في الجهة وعلى إثر الزيارة الميدانية التي أداها السيد وزير الصحة بتاريخ 07 نوفمبر 2024 للمستشفى المحلي بالحنشة فقد شهدت المؤسسة الصحية تفعيل جملة من الإجراءات وأهمها:

- تدعيم طب الاختصاص بالخط الأول ابتداء من تاريخ 26 نوفمبر 2024 (عيادة أمراض المعدة والأمعاء وعيادة أمراض العظام والكلوميات)
- تهيئة وتحسين مدخل الاستعجالي بالمستشفى بتاريخ 05 ديسمبر 2024.
- صيانة آلة التعقيم بقسم طب الأسنان وتدعيمه بآلة تعقيم جديدة بتاريخ 20 ديسمبر 2024
- صيانة مصعد قسم الطب العام بتاريخ 25 ديسمبر 2025
- صيانة آلة التحاليل بوحدة مخبر التحاليل بتاريخ 26 ديسمبر 2024
- صيانة آلة التصوير بالأشعة بوحدة الأشعة بتاريخ 02 جانفي 2025
- تركيز chaise dentaire وعدد 02 radio retro-alvéolaire numérique بتاريخ 21 جانفي 2025.

هذا بالإضافة الى اقرار تدعيم المستشفى المحلي بالحنشة خلال سنة 2025 بجملة من التجهيزات الطبية في إطار برنامج الصحة عزيزة 2 وتتمثل في:

- 01 كرسي أسنان (chaise dentaire fixe)
- 01 آلة التدخل الاستعجالي والمراقبة المتواصلة لدقات القلب (Défibrillateur automatique avec cardioscope)

- 01 آلة لتسجيل القلب (Electrocardiographes à 12 pistes)

- 02 آلة مراقبة متواصلة لدقات القلب والتنفس (Moniteur de surveillance)

- 02 Pousses seringues monovie

- 02 آلة تصوير أسنان (radio retro-alvéolaire numérique)

- 02 طاولة لرعاية الولدان (Table chauffante pour bébé)

- 01 طاولة للولادة (Table d'accouchement)

هذا وقد تم برمجة تحسين البنية التحتية لمراكز الصحة الأساسية التابعة للمستشفى المحلي بالحنشة وفق ما يلي:

مشاريع ممولة في إطار برنامج التنمية المندمجة:

1. إعادة بناء وتهيئة مركز الصحة الأساسية بالغيب
2. تحسين وتطوير مركز الصحة الأساسية سيدي حسن بالحاج
3. تحسين وتطوير مركز الصحة الأساسية الغرابة

مشاريع في طور الدراسة في إطار تمويل وزارة الصحة:

1. تحسين وتطوير مركز الصحة الأساسية سيدي حميد بن عمر.
2. تحسين وتطوير مركز الصحة الأساسية بدخان.

مشاريع ممولة على حساب ميزانية المستشفى المحلي بالحنشة

-مركز الصحة الأساسية ببئر الشعبة.

السؤال الكتابي

للنائب عصام البحري جابري

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتقدم لسيادتكم بأسئلة كتابية.

تحية طيبة،

1. أين وصل المشروع الرئاسي مركز هشاشة العظام بولاية قابس؟

2. أين وصل مشروع احداث مستشفى الجامعي بقابس وهو من البرامج الوطنية المعطّلة؟ والسلام

إجابة السيد وزير الصحة

المرجع: - مراسلة السيد رئيس مجلس نواب الشعب عدد ص-0003219-3000-26-2024 بتاريخ 12 ديسمبر 2024.

- مكتوب السيد عصام البحري عضو مجلس نواب الشعب بتاريخ 01 نوفمبر 2024.

السؤال الأول: أين وصل المشروع الرئاسي مركز هشاشة العظام بولاية قابس؟

إجابة وزارة الصحة:

تمت برمجة استغلال وحدة الأمراض السرطانية بالمستشفى الجامعي بقابس لإيواء وحدة هشاشة العظام.

هذا وتجدر الإشارة إلى أنه في إطار التعاون التونسي الصيني تمت منذ سنة 2023 برمجة مشروع رئاسي يتمثل في بناء وتجهيز قطب للأمراض السرطانية في إطار هبة صينية.

تم توقيع الاتفاق خلال زيارة فخامة رئيس الجمهورية الى جمهورية الصين الشعبية خلال شهر ماي 2024 وتم توقيع تبادل الرسائل بتاريخ 31 ماي 2024.

قام وفد من المهندسين الصين منذ سنة 2023 بعديد الزيارات تم خلالها تدارس معطيات المشروع وإعداد برنامج الحاجيات والدراسات الهندسية اللازمة والملفات المرجعية بالتنسيق مع المصالح المركزية بوزارة الصحة.

وستكون بداية أشغال مركز الأورام السرطانية قبل نهاية جوان 2025 وتم تركيز مركز هشاشة العظام عند الانتهاء من البناء.

السؤال الثاني: أين وصل مشروع إحداث المستشفى الجامعي بقابس وهو من البرامج الوطنية المعطلة؟

إجابة وزارة الصحة:

تم استيفاء جميع الإجراءات القانونية المتعلقة بتسوية الوضعية العقارية لقطعة الأرض الماسحة 20 هك المزمع_استغلالها لإنجاز مشروع بناء مستشفى متعدد الاختصاصات بولاية قابس وتم تخصيصها لفائدة وزارة الصحة بمقتضى_قرار تخصيص عدد 428 بتاريخ 1 جوان 2018، وانطلقت الوزارة في إعداد الدراسات الفنية المستوجبة غير انها_تعطلت وذلك لغياب التمويل.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن وزارة الصحة بصدد التنسيق لإيجاد التمويل الكافي لإنجاز المشروع المذكور.

لم تتوقف مجهودات وزارة الصحة لتحسين وتطوير القطاع الصحي بالجهة حيث تمت برمجة مشروعين يتعلقان بتحسين البنية التحتية للمستشفى الجامعي بقابس يتمثلان في:

1. مشروع استصلاح وتقوية هياكل وأسس مباني المستشفى الجامعي بقابس: تقدمت الأشغال بنسبة 67% (تم استهلاك مبلغ قدره 4.336 م.د اي بنسبة 67.23%) بعد أن تم تجاوز العراقيل واستئناف الأشغال خلال شهر فيفري 2024.

2. مشروع تهيئة قسم العمليات وقسم التعقيم بالمستشفى الجامعي بقابس

- تم ترسيم المشروع بميزانية الدولة لسنة 2025 بكلفة 9.5 م. د ومدة انجاز 360 يوم.

- تم خلال شهر جانفي 2025 الإعلان عن طلب العروض.

ويندرج هذا المشروع في إطار تحسين جودة الرعاية الصحية وضمان سلامة المرضى وتحسين ظروف عمل الإطار الطبي والشبه طبي بالمؤسسة الصحية ودعم تحقيق معايير الجودة والسلامة المعتمدة على مستوى العالم.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب عبد العزيز الشعباني

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

تحية طيبة وبعد،

الموضوع : إحداث وحدة SAMUR بمعتمدية حاسي الفريد.

السيد الوزير، تمسح معتمدية حاسي الفريد 1028.4 كلم2 وتعدّ سكانها أكثر من 24 ألف ساكن حوالي 70 كلم ومن أجل تقريب الخدمات وتحسينها ونقل المرضى إلى المستشفى الجهوي بالقصرين في ظروف ملائمة وصحية توفير وحدة SAMUR بهذه المعتمدية أصبح ضروريًا وملحا.

- فمتى يتم التدخل لإحداث وحدة SAMUR بهذه المعتمدية التونسية؟

وفي انتظار ردكم تقبلوا مني أسمى عبارات الشكر والتقدير. والسلام

إجابة السيد وزير الصحة

السؤال : حول إحداث وحدة إسعاف متنقلة SMUR بمعتمدية حاسي الفريد من ولاية القصرين من أجل تقريب الخدمات لنقل المرضى عند الاقتضاء إلى المستشفى الجهوي بالقصرين في ظروف ملائمة (باعتبار معتمدية حاسي الفريد تمسح 1028 كم2 وعدد سكانها يفوق 24 ألف نسمة).

الإجابة: في إطار تسريع الإحاطة بالمرضى والجرحى، قامت وزارة الصحة بتقييم المنظومة خدمات المساعدة الطبية الاستعجالية ووحدات الخدمات المتنقلة للإسعاف والإنعاش عبر تحديد الموقع الجغرافي واحتساب مسافات التنقل.

وبينت هذه الدراسة نسبة التغطية لكل مركز خدمات المساعدة الطبية الاستعجالية (SAMU) ووحدات الخدمات المتنقلة للإسعاف والإنعاش (SMUR).

ويغطي مركز خدمات المساعدة الطبية الاستعجالية 06 ولاية القصرين التي يتواجد بجها حاليا 05 وحدات للخدمات المتنقلة للإسعاف والإنعاش: القصرين، سبيطلة، تالة، فريانة وسبيبة التي تم تشغيلها خلال شهر فيفري 2025.

ويتم إعتماد مقاييس علمية مع دراسة الاحتياجات وتوفر الموارد البشرية وسيارات الإسعاف لدعم التغطية الصحية بوحدات إضافية. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائب عبد السلام الدحماني

الموضوع: أسئلة كتابية.

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بان أحيل إليكم السؤال التالي:

السؤال: حيث ظلت الخدمات الصحية في المناطق ذات الكثافة السكانية تشكو العديد من النواقص بحكم محدودية المرافق والإطار الطبي وشبه الطبي، وحيث تفوق المسافة بين هذه التجمعات والمستشفيات المحلية أكثر من/ 20 كم في أحيان عدة:

- لماذا لا يتم تطوير مراكز الصحة الأساسية بمراكز البلديات (الزارات وكتانة من معتمدية مارث) وذات الكثافة السكانية (عرام من معتمدية مارث) وتحويلها إلى مستوصفات صنف 4 ؟ والسلام

إجابة السيد وزير الصحة

الموضوع: تطوير مراكز الصحة الأساسية بالزارات وكتانة وعرام من معتمدية مارث إلى مراكز صحة أساسية صنف 4.

- **بخصوص مركز الصحة الأساسية بكتانة التابع للدائرة الصحية بمارث :** تم عرض الملف المتعلق بتطوير مركز الصحة الأساسية بكتانة من صنف 3 إلى صنف 4 على أنظار اللجنة الوطنية للخارطة الصحية: إحداث و تعويض و تطوير وتهيئة مراكز الصحة الأساسية وقد حظي بالموافقة خلال الجلسة المنعقدة بتاريخ 08 جويلية 2024، وقد تم إحالة طلب ترسيم هذا المشروع بميزانية الدولة.

تجدر الإشارة إلى أن مركز الصحة الأساسية بكتانة يؤمن الخدمات الصحية لـ 8473 ساكن بما في ذلك عمادات زريق وغندري.

ويتمثل التطوير في إضافة وحدة أشعة ومخبر.

- **بخصوص مراكز الصحة الأساسية بالزارات وعرام من معتمدية مارث:** يتم حاليا إعداد ملفات طلب تطوير مراكز الصحة الأساسية المذكورة في انتظار عرضها على أنظار اللجنة الوطنية للخارطة الصحية: إحداث وتعويض وتطوير وتهيئة مراكز الصحة الأساسية خلال جلستها التي ستنعقد في شهر مارس 2025.

هذا بالإضافة إلى برمجة توفير تجهيزات طبية للجهة الصحية بقابس ومن ضمنها معتمدية مارث خلال سنة 2025 في إطار برنـــامج "الصحة عزيزة 2 " وتتمثل في:

- آلة تصوير لطب الأسنان (RX panoramique)
- آلة مخبرية لقياس نسبة السكري
- Automate de biochimie HBC1 . **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائب محمد علي فنيرة

الموضوع: حول نقط التجهيزات والمعدات والموارد البشرية بمخبر التحاليل الطبية بمستشفى قرمبالية.

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى سيادتكم بالأسئلة الكتابية التالية:

تحية طيبة وبعد

فقد بلغتنا عديد التشكيات من المستشفى المحلي بقرمبالية حيث وجود العديد من النقائص المتعلقة بالتجهيزات والمعدات والموارد البشرية فيما يلي أبرز النقائص التي تستوجب التدارك على المدى القصير / المتوسط في مخبر التحاليل.

- إقتناء آلة تحليل السكر التراكمي (HBA1C) والذي لا ينجزه المخبر في الوقت الراهن رغم بداهته وكثرة الطلب عليه مع إقتناء الكواشف المخبرية (réactifs) .

- إقتناء آلة (immuno.chimie))مع ما يلزمها من مستهلكات وكواشف مخبرية، لإنجاز مجموعة كبيرة من التحاليل التي صارت تعتبر من الأساسيات في وقتنا الحاضر بعد فتح قسم الولادة في قرمبالية ليخطي عدد 400 ألف ساكن لـ 6 معتمديات من بين هذه التحاليل أذكر: les marqueurs tumoraux- La ferritine- Latroponine- les hormones-les sérologies.

- إفتقار المخبر لنظام إعلامية خاص بالتصرف في المخابر الطبية، بما يسهل عملية إجراء التحاليل ويقلص من درجة التدخل البشري فيها بدءا من مرحلة التسجيل ووصولا إلى مرحلة إخراج النتائج وهو ما من شأنه أن يحد من نسبة الأخطاء ويرفع مردودية المخبر عبر إختصار الوقت وإدخار الجهد.

- وجود نقص كبير في الإطار شبه الطبي لمخبر التحاليل، حيث تحصل عونان على تقاعدهما وأسندت نقلة لعون آخر إلى مستشفى الطاهر المعموري، دون أن يتم تعويض أي منهم الشيء الذي خلق ضغطا في العمل على بقية الفريق العامل بالقسم.

السؤال:

* ما هو برنامج وزارة الصحة لتلافي هذه النقائص وتوفير التحاليل اللازمة ؟

* الرجاء التدخل من أجل تحسين وضعية مخبر التحاليل الطبية وتدعيم الموارد المالية والبشرية للتمكن من توسعة نشاطه وإضافة العديد من التحاليل الضرورية التي لا تتوفر بالمخبر والتي يعتبر غيابها خللا كبيرا لاسيما أن المستشفى يمثل أيضا قبلة لمواطني المعتمديات المجاورة (سليمان- بوعرقوب - بني خلاد- منزل بوزلفة - تاكلسة).

* الكواشف المخبرية (réactifs) الآلات الموجودة في المستشفى منقوص في عديد المرات تصلنا تشكيات في هذا الخصوص ما هو برنامج الوزارة في تلافي هذا النقص المتكرر؟

* ماهي حلول الوزارة في توفير الإطار شبه طبي اللازم بالمخبر لتحسين الخدمات للمواطنين وتجنب الإكتظاظ ؟

في انتظار تجاوبكم من الموضوع، سيدي الوزير، نؤكد لكم على كبير ثقتنا في علو إحساسكم بالمسؤولية وحسن إدارتكم.

وتقبلوا أسمى عبارات الشكر والتقدير. والسلام

إجابة السيد وزير الصحة

السؤال : حول نقص التجهيزات والمعدات والموارد البشرية بمخبر التحاليل الطبية بمستشفى قرمبالية.

الإجابة : سينتفع مخبر التحاليل الطبية المستشفى قرمبالية خلال الأيام القادمة بتركيز آلة تحليل السكر التراكمي (HBAIC) وآلة (Immuno.chimie) تمت برمجتها من ضمن عدة تجهيزات أخرى لفائدة الجهة الصحية بنابل.

أما من جهة الموارد البشرية، فإنه قد تم توفير برنامج تدريب مستمر، خلال سنة2024، للفنيين البيولوجيين في علم الاحياء

بالنسبة لجميع الولايات كما أنه يجري حاليا نشر تطبيقة إدارة المختبرات SANTELAB في جميع المخابر ومن جهة أخرى تعمل

الوزارة على توظيف الإطارات الطبية وشبه الطبية لفائدة كافة المؤسسات الصحية ضمن الحصة السنوية للإنتدابات والحركة

السنوية للنقل وسيتم النظر في دعم مستشفى قرمبالية بالموارد اللازمة خلال حصة 2025. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائبين غسان يامون وباديس بالحاج علي

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتقدم لسيادتكم بسؤال كتابي

الموضوع: بخصوص سيارة إسعاف مخصصة لفائدة مستشفى صادق المقدم

مرفقات: وثائق تثبت تخصيص سيارة اسعاف من قبل وزارة الصحة

تم تخصيص سيارة اسعاف من قبل وزارة الصحة SMUR لفائدة المستشفى الجهوي الصادق المقدم بجربة سنة 2018 قد خصصت السيارة من مغازة وزارة الصحة. وهي مسجلة باسم جزيرة جربة منذ سنة 2018 ومنذ خروجها سنة 2018 من مغازة وزارة الصحة لم تصل الى اليوم إلى مستشفى الجهوي الصادق المقدم.

وقد تواطئت عديد الأطراف في تحويل وجهتها الى جهة مجهولة من الادارة الجهوية للصحة بمدنين ووزارة الصحة.

وعليه نطلب منكم احالة الملف على تفقدية وزارة الصحة لكشف ملابسات تحويل وجهة سيارة الاسعاف والبحث عن كل من تورط في حرمان جزيرة جربة من سيارة اسعاف خصصت لها من قبل وزارة الصحة. ومحاسبة من خالف قرار وزارة الصحة الرسمي في تخصيص سيارة الإسعاف.

وعليه متى ستقوم الوزارة بإحالة الملف على تفقدية وزارة الصحة وفتح بحث تحقيقي في الموضوع؟ والسلام

إجابة السيد وزير الصحة

الجمهورية التونسية
وزارة الصحة
إ ع س / و ط إ
عدد ص/ 00007S...0110...20/2020

تونس، في ..... 27 ..... أكتوبر 2020

إلى
السيد مدير المستشفى الجهوي بجربة
تحت إشراف
السيد المدير الجهوي للصحة بمدنين

الموضوع: حول تشغيل الوحدة الطبية المتنقلة للإسعاف والإنعاش (SMUR).

في إطار تشغيل الوحدة الطبية المتنقلة للإسعاف والإنعاش بالمستشفى الجهوي بجربة، يشرفني إعلامكم أنه تمّ الاتفاق على انتداب:

- 05 أطباء للصحة العمومية
- 05 فنيين سامين في الطب الاستعجالي أو الإنعاش
- 05 عملة

أمّا بالنسبة لسيارات الإسعاف، يمكنكم استغلال سيارة الإسعاف التي تمّ دعم المستشفى بها سنة 2018 وكذلك سوف يتم دعمه بسيارة أخرى (ضمن هبات سنة 2019).

لذا، الرجاء اتخاذ الإجراءات اللازمة مع شركة اتصالات تونس لربط خطوط الهاتف بالرقم 190 وذلك بالتنسيق مع قسم المساعدة الطبية الاستعجالية بفابس (SAMU 05).

أما بالنسبة للمعدات الطبية لتجهيز سيارة الإسعاف الثانية (الهبة) يمكنكم مدّنا بالقائمة.

والسلام

المدير العام للمصالح المشتركة
فرحات الشرفاني الباسعي

الجمهورية التونسية
وزارة الصحة
الادارة الجهوية للصحة بمدنين
المستشفى الجهوي الصادق المقدم بجربة

جربة ، في: 2020

من مدير المستشفى الجهوي الصادق المقدم بجربة

الى

السيد وزير الصحة

أ.ع.ص / و.ط.!

تحت إشراف السيد المدير الجهوي للصحة بمدنين

الموضوع: حول تشغيل الوحدة الطبية المتنقلة للاسعاف والانعاش (SMUR)

المرجع : مراسلتكم في الغرض عدد ص/2020/20-0117-0000079 المؤرخة في 2020/10/27

المرفقات: 1

وبعد ، تبعا لمراسلتكم المشار اليها بالمرجع أعلاه حول الاجراءات المتخذة من قبلكم لتشغيل الوحدة الطبية المتنقلة للاسعاف والانعاش (SMUR) بالمستشفى الجهوي الصادق المقدم بجربة ، أتشرف بأن احيل اليكم قائمة في التجهيزات الطبية الضرورية لتجهيز سيارة الاسعاف الثانية (البيضة) التي تعتزم مصالحكم تزويد مؤسستنا الصحية بها مستقبلا .

كما أعلمكم أن سيارة الاسعاف الاولى بعنوان سنة 2018 لم يتم لي حد الان تشغيلها

كما أشرتم الى ذلك ضمن مراسلتكم المذكورة.

والسلام

المدير

مستشفى جهوي الصادق المقدم بجربة – ادارس حومة السوق جربة 4180 ** الهاتف: 75 103 000 / 75 114 004 فاكس: 75 650 272

الإجابة على السؤال الكتابي

السيدين النائبين لمجلس نواب الشعب

غسان يأمون وبديس بالحاج علي

ولاية مدنين

المرجع: مكتوب السيد رئيس مجلس النواب عدد ص 2023-26-000104-3000

السؤال: بخصوص سيارة إسعاف مخصصة لفائدة مستشفى الصادق مقدم جربة من ولاية مدنين: تم تخصيص سيارة إسعاف من قبل وزارة الصحة لفائدة SMUR لمستشفى المستشفى الجهوي الصادق المقدم بجربة سنة 2018 وقد تم تحويل وجهتها إلى جهة مجهولة من طرف الإدارة الجهوية للصحة بمدنين رغم أنها مسجلة بالمغازة لوزارة الصحة باسم جربة ولم تصل إليها إلى حدود هذا التاريخ.

وعليه نطلب إحالة الملف للكشف على ملابسات الموضوع وفتح تحقيق.

الإجابة: قامت وزارة الصحة ببرمجة بعث وحدة متنقلة للإسعاف والانعاش SMUR بالمستشفى الجهوي " الصادق المقدم" بجربة في سنة 2018 وقد تم تشغيلها في أكتوبر 2021 إثر توفر الموارد البشرية الضرورية.

ونظرا لتوفير سيارة إسعاف دون تخصيص موارد بشرية لتشغيلها، تم إحالة السيارة المذكورة إلى المستشفى الجامعي الحبيب بورقيبة بمدنين لفائدة وحدة متنقلة للإسعاف والانعاش SMUR مدنين لدعم التغطية الصحية المتنقلة ضمن مركز خدمات المساعدة الطبية الاستعجالية 05.

وقامت وزارة الصحة بتجهيز سيارة الإسعاف المقدمة هبة من قبل الجمعية الكندية Collaboration Santé International بالتعاون مع جمعية Hibiscus بجربة وكذلك توفير سيارة إسعاف أخرى مجهزة.

مع العلم أنه تم تخصيص لفائدة المستشفى الجهوي " الصادق المقدم "بجربة سيارة إسعاف صنف "أ" مجهزة بالكامل. وسيتم توزيعها خلال السداسي الأول من سنة 2025 في إطار برنامج صحة عزيزة.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب نجيب عكرمي

عملا بالفصلين 114 من الدستور التونسي و129 من النظام الداخلي للبرلمان، أتقدم إلى سيادتكم بالأسئلة الكتابية:

تحية طيبة وبعد،

1. متى تنطلق الوزارة في مشروع حماية معتمدية زانوش من الفيضانات ضمن برامج حماية المدن المهددة بالفيضانات، خاصة وأن المنطقة واقعة في محيط جبل عرباطة وكانت عرضة لدمار هائل خلال التسعينات بسبب فيضانات 1990 ؟

2. متى تنطلق الوزارة في انجاز مشروع حماية مدينة القصر من الفيضانات مع العلم أن الدراسة جاهزة وتنتظر الانطلاق في أشغال التهيئة؟

3. ضرورة أن تقوم الوزارة بإعداد برنامج لحماية مدينة سيدي عيش من الفيضانات وهي الواقعة بالقرب من مصبات الأودية ومهددة بالفيضانات.

إجابة السيدة وزيرة التجهيز والإسكان

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي تقدم به النائب السيد نجيب العكرمي.

المرجع: مكتوبكم عدد ص-2025-26-3000-482 الموجه إلينا بتاريخ 14 فيفري 2025.

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والمتضمن سؤالا كتابيا تقدم به النائب السيد نجيب العكرمي، يطلب من خلاله حماية معتمدية زانوش ومدينة القصر ومدينة سيدي عيش بولاية قفصة من الفيضانات، يشرفني إعلامكم أنه فيما يتعلق بمدينة القصر فقد تم اقتراح مشروع حماية المدينة ضمن ميزانية التنمية لسنة 2026 بكلفة تُقدر بـ 10 مليون دينار. أما فيما يتعلق بحماية معتمدية زانوش ومدينة سيدي عيش من الفيضانات فإن الدراسات جاهزة في هذا الخصوص في انتظار توفر الاعتمادات اللازمة لإنجاز الأشغال. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائب محمود العامري

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتوجه بالسؤال التالي الى السيدة وزيرة التجهيز والاسكان.

الموضوع : حول برنامج وزارة التجهيز والاسكان لتحسين البنية التحتية لإحياء مناطق القلعة الصغرى.

تحية وبعد،

تواجه العديد من المناطق والأحياء السكنية الكبرى بمعتمدية القلعة الصغرى غياب البنية التحتية وأبسط مقومات العيش الكريم، على غرار حي الطويل، الرمانية، حي الشراقي، وادي الشامية، الصباغين، حي أولاد بن عون، حي الغشام....

تعاني هذه الأحياء من نقص واضح في العديد من المرافق الأساسية التي تساهم في تحسين مستوى الحياة اليومية للمواطنين، مثل الطرقات المعبدة شبكات المياه والصرف الصحي، الإنارة العمومية، فضلاً عن غياب المساحات الخضراء والمرافق العامة.

بناءً على ذلك، نود الاستفسار عن برنامج الوزارة لتهذيب هذه الأحياء، وعن الخطط المستقبلية والإجراءات التي ستتخذها الوزارة في هذا المجال لتحسين البنية التحتية في معتمدية القلعة الصغرى.

وفي انتظار ردكم وتفاعلكم مع ما تقدمنا به لكم منا كل الاحترام والتقدير وكلنا أمل في العمل سويا من أجل إيجاد الحول لكل ما طرحناه، تلبية لمطالب المواطنين خدمة للمصلحة العليا للوطن. والسلام

إجابة السيدة وزيرة التجهيز والإسكان

الموضوع : حول الإجابة على سؤال كتابي تقدم به النائب السيد محمود العامري

المرجع: مكتوبكم عدد ص2025-26-3000-330 الموجه إلينا بتاريخ 31 جانفي 2025.

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والمتضمن سؤالا كتابيا تقدم به النائب السيد محمود العامري يطلب من خلاله أن يتم تهذيب أحياء الرمانية والطويل والشراقي ووادي الشامية والصباغين وأولاد بن عون والغشام بمعتمدية القلعة الصغرى من ولاية سوسة، يشرفني إعلامكم أنه لم يتم اقتراح الأحياء المذكورة من قبل اللجنة الجهوية عند إعداد برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية الجيل الثاني. وبالتالي فانه يمكن اقتراح تهذيب هذه الأحياء ضمن البرامج المستقبلية لوكالة التهذيب والتجديد العمراني بعد أن يتم التنسيق مع كل الجهات المعنية، حيث أن الوكالة تشرف على إنجاز مشاريع تهذيب الأحياء كصاحبة مشروع مفوض في إطار برامج وطنية بناء على ما تقترحه الجهة أو البلدية من أولويات التدخل.

كما يمكن للوكالة أن تتدخل بالأحياء المذكورة في إطار اتفاقية تُبرم بينها وبين بلدية المكان على أن يتم توفير الإعتمادات اللازمة لذلك. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائب محمد أمين المباركي

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتقدم لسيادتكم الأسئلة الكتابية التالية.

1. متى تنطلق الأشغال المعطلة للطريق الرابطة بين معتمدية العيون ومعتمدية سبيطلة؟

2. متى تعطى إشارة انطلاق أشغال مشروع الطريق الجهوية 85 الخنقة معتمدية سبيبة؟

3. متى تستأنف أشغال طريق الزرباط بمعتمدية جدليان ولاية القصرين؟

4. متى يتم إحداث المسلك الفلاحي جوى بن غداهم معتمدية العيون؟

5. متى يقع إحداث المسلك الفلاحي دوار الشعابنية بلدية عين الخمايسية معتمدية سبيبة؟ والسلام

إجابة السيدة وزيرة التجهيز والإسكان

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي تقدم به النائب السيد محمد أمين مباركي.

المرجع: مكتوبكم عدد ص2025-26-3000-330 الموجه إلينا بتاريخ 31 جانفي 2025.

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والمتضمن سؤالا كتابيا تقدم به النائب السيد محمد أمين مباركي عن دائرة سبيبة وجدليان، يطلب من خلاله التسريع في نسق إنجاز بعض مشاريع الطرقات بولاية القصرين، يشرفني إفادتكم بالمعطيات التالية:

- **في ما يتعلق بتهذيب الطريق الرابطة بين معتمدية العيون ومعتمدية سبيطلة**، والمتمثلة في الطريق الجهوية رقم84، فهي تندرج في إطار تعصير شبكة الطرقات المرقمة القسط عدد 3-2 على طول 30.7 كلم. وقد تم فسخ الصفقة مع المقاولة المكلفة بالإنجاز نظرا لعدم قدرتها على الإلتزام بتعهداتها وقد تم الإعلان عن طلب عروض لإتمام الأشغال وتم فتح العروض بتاريخ 21 جانفي 2025 وحاليا في مرحلة تقييم العروض ومن المتوقع الإنطلاق في الأشغال خلال السداسي الثاني من سنة 2025.

- **في ما يتعلق بتهذيب الطريق الجهوية رقم 85**، الرابطة بين الطريق الجهوية رقم 77 ومدينة سبيبة والممتدة على طول 27.4 كلم، فنفيدكم بما يلي:

1. من النقطة الكيلومترية 0 (الخنقة) إلى النقطة الكيلومترية 5 (الجباس): تم الإعلان عن طلب العروض بتاريخ15 جانفي 2025

لإتمام الأشغال المتعلقة أساسا باستكمال المنشأة المائية على مستوى خنقة سقلاص.

2. من النقطة الكيلومترية 5 (الجباس) إلى النقطة الكيلومترية 27.4 (مدينة سبيبة): من المتوقع الإعلان عن طلب العروض لإنجاز الأشغال وذلك إثر استكمال التسوية العقارية للمشروع خلال شهر جويلية 2025 والإنطلاق في الأشغال خلال السداسي الأول من سنة 2026.

- **في ما يتعلق باستئناف أشغال طريق الزرباط بمعتمدية جدليان**، فقد تم فسخ الصفقة المتعلقة بمسلك الزرباط مرورا بالمناصرية إلى حدود المدرسة الغربية وإعادة طلب العروض للمرة الثانية وتم عرض ملف تقييم العروض على لجنة الصفقات ومن المتوقع الانطلاق في الأشغال خلال شهر ماي 2025.

- **في ما يتعلق بتهيئة وتعبيد مسلك جوى بن غداهم بمعتمدية العيون**، فقد تم فسخ الصفقة المتعلقة بالمسلك الرابط بين دوار العوامرية ومعبد تالة على مستوى مدرسة جوى بن غداهم وإعادة طلب العروض للمرة الثانية وتم عرض ملف تقييم العروض على لجنة الصفقات ومن المتوقع الإنطلاق في الأشغال خلال شهر ماي 2025.

- **في ما يتعلق بتهيئة وتعبيد مسلك دوار الشعابنية** بمعتمدية سبيبة، فإن هذا المسلك الترابي غير مدرج ضمن مخطط التنمية 2023 2025 ويقع التدخل فيه بصفة دورية من قبل مصالحنا الجهوية في إطار الصيانة العادية. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائب أيمن البوغديري

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم سؤالا كتابيا.

الموضوع: حول المشاريع المعطلة وبرمجة مشاريع تهيئة بمعتمدية رواد من ولاية أريانة

حول الإشكاليات المسجلة بمعتمدية رواد مرجع نظر مصالح وزارة التجهيز.

- أتساءل لماذا لم يتم الانتهاء من مشروع حماية منطقة رواد من الفيضانات الذي دام أكثر من 04 سنوات وشهد توقف الأشغال في عدة مرات وإلى حد هذا التاريخ الأشغال متوقفة رغم عقد عدة جلسات على النطاق الجهوي والمحلي لتذليل كل العراقيل؟

- لماذا لم يتم الإنتهاء من تهيئة حي عيشوشة المطار ومشروع بناء مركب تقافي ورياضي وترفيهي وملعب حي بعيشوشة سيدي عمر المشرفة عليه وكالة التهذيب والتجديد العمراني؟

الوضع كارثي بأتم معنى الكلمة سيدة الوزيرة أطفالنا نسائنا شيوخنا تعاني الامرين فلا يمكن وصف الوضعية الكارثية التي يعيشون بها صيفا شتاء .

1. لماذا كل هذا التأخير الذي دام منذ سنة 2014 الى هذه اللحظة في خصوص تبينة حي عيشوشة وإكمال بقية الأنهج المتفرعة به كنهج بئر المالح وحمادي الشعار ونهج الطيبة الى شارع الجمهورية ونهج الرعاية وغيره إضافة إلى تراكم المياه به الى هذه اللحظة؟

2. ماهي أسباب عدم انطلاق مشروع تهيئة وتهذيب منطقة حي وردة بحي شاكر برج الطويل عن طريق وكالة التهذيب والتجديد العمراني؟

3. عدم انطلاق مشروع تهيئة وتهذيب منطقة واد الخياط بجعفر، لماذا لا يوجد برنامج لتهيئة أحياء من مفترق سيدي عمر الى رواد الشاطئ؟

4. لماذا لم يتم الانتهاء من أشغال الطريق الوطنية عدد 533 الذي أصبح في حالة متردية جدا؟

5. أين برنامج وزارتكم في التدخل لبقية الأحياء السكنية مثل حي المطار وحي بن عرفي وحي الشرقي رواد وحي خنيس جعفر.

6. في خصوص عدم ابتداء الأشغال طلب عروض عدد 36/2023 حول الاشغال التكميلية في المركب الرياضي والثقافي وملعب حي عيشوشة المطار تحت اشراف وكالة التهذيب والتجديد العمراني وذلك منذ فتح العروض بتاريخ 26 جوان 2023.

7. لماذا لم يتم النظر في دراسة توسعة الطريق الرئيسية طريق رواد إلى قمرت؟؟

8. أين الإنارة على طول الطريق عدد 533 وصولا لرواد الشاطئ فهي منعدمة تماما ولم نجد أي تحرك في هذا الخصوص وخاصة بعد الحوادث المتكررة بسبب انعدام التنوير العمومي في هذا الطريق

9. لماذا لا يوجد متابعة من طرف الإدارة الجهوية للتجهيز في خصوص الطريق المحلية عدد 470 من برج الطويل الى نهج سيدي عمر بعد سنة كاملة في تدخل الاشغال به من طرف وبقي على حاله.

10. ومشروع بناء مركب ثقافي ورياضي وترفيهي وملعب حي برواد وجعفر

11. أين وصلت الإجراءات للإنطلاق في اشغال الطريق الجزامية X30 والتي ستربط مدينة أريانة على مستوى محول محمود الماطري مرورا برواد بالمنطقة السياحية قمرت ؟؟

والسلام

إجابة السيدة وزيرة التجهيز والإسكان

الموضوع : حول الإجابة على سؤال كتابي تقدم به النائب السيد أيمن البوغديري.

المرجع: مكتوبكم عدد –ص2025-26-3000-330 الموجه إلينا بتاريخ 31 جانفي 2025.

وبعد تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والمتضمن سؤالا كتابيا تقدم به النائب السيد أيمن البوغديري أشار من خلاله إلى بعض المشاريع المعطلة وإلى برمجة مشاريع تهيئة بمعتمدية رواد من ولاية أريانة، يشرفني إفادتكم بالمعطيات التالية:

- **في ما يتعلق بحماية منطقة رواد من الفيضانات**، فقد تم إنجاز القسط الأول من مشروع حماية رواد من الفيضانات وحاليا بصدد إنجاز القسط الثاني بكلفة 28 م.د. حيث بلغت نسبة تقدم الأشغال حوالي 14% وهي تسير بنسق عادي.
- **في ما يتعلق بتهذيب حي عيشوشة (المطار)**، فهو مدرج ضمن برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية (الجيل الأول). وتعود أسباب تأخر إنجاز الأشغال إلى عدم قدرة المقاولة على الوفاء بالتزاماتها التعاقدية مما اضطر وكالة التهذيب والتجديد العمراني إلى فسخ الصفقة وإبرام صفقة جديدة وقد بلغت نسبة تقدم الأشغال حاليا حوالي 94 أما في ما يتعلق بأسباب تأخر إنجاز أشغال مشروع تهذيب حي عيشوشة (توسعة) والمندرج ضمن نفس البرنامج، فإنها تعود إلى عدم قدرة المقاولة على إتمام المشروع وعدم الإلتزام بتعهداتها التعاقدية، مما اضطر وكالة التهذيب والتجديد العمراني إلى فسخ الصفقة الذي تم بتاريخ 5 جانفي 2024 والإعلان عن طلب عروض أول كانت نتيجته غير مثمرة لضعف المشاركة وارتفاع الكلفة والإعلان عن نتيجة غير مثمرة لطلب عروض ثاني بسبب انعدام المشاركة والإعلان عن طلب عروض ثالث وتم فتح العروض بتاريخ 17 جانفي 2025 وحاليا في طور الفرز، علما أن نسبة تقدم الأشغال بلغت حوالي 70% .
- **في ما يتعلق بالأنهج المتفرعة كنهج بئر المالح وحمادي شعار ونهج الجمهورية**، فهي غير مبرمجة بالمشروع نظرا لتواجدها خارج منطقة تدخل وكالة التهذيب والتجديد العمراني.
- **في ما يتعلق بنهج الرعاية و نهج طيبة**، فقد توقفت الأشغال نتيجة فسخ الصفقة مع المقاولة المكلفة بتهذيب حي عيشوشة (توسعة) وسيتم استئنافها حالما يتم استكمال إبرام الصفقة مع المقاولة الجديدة خلال السداسية الثانية من سنة 2025.
- في ما يتعلق بدراسة مشروع حي وردة وحي شاكر، فقد تم إمضاء إتفاقية بين وكالة التهذيب والتجديد العمراني والمجلس الجهوي بولاية أريانة لإعداد دراسة كامل الحيين المذكورين، وقد أسفرت نتائج الدراسة عن ضبط كلفة جملية لتهذيب الحيين تقدّر بـ 25 مليون دينار في حين أنّ الإعتمادات المرصودة حاليا من قبل المجلس الجهوي تقدر بحوالي 3 مليون دينار.
- **في ما يتعلق بتهيئة وتهذيب منطقة وادي الخياط بجعفر**، فلا يوجد مشروع مبرمج بهذه المنطقة تشرف عليه وكالة التهذيب والتجديد العمراني.
- **في ما يتعلق بالأشغال التكميلية الخاصة بالمركب الرياضي وملعب الحي بحي عيشوشة المطار**، فقد تم تعيين مقاولة لاستكمال الأشغال المتبقية من مشروع بناء مركب رياضي وترفيهي وملعب حي بمنطقة عيشوشة المطار ومن المتوقع إنهاء الأشغال في شهر ماي 2025.
- **في ما يتعلق باستكمال أشغال الطريق الوطنية رقم 533**، تجدر الإشارة أن الأشغال توقفت جزئيا من النقطة الكيلومترية 7 إلى النقطة الكيلومترية 8.3 لسوء الأحوال الجوية. وقد تم إنجاز طبقة الأساس والأشغال المتعلقة بتصريف المياه بالجزء الأول وتنجز الأشغال حاليا طبقا للآجال التعاقدية ومن المتوقع الإنتهاء منها خلال الثلاثية الثانية من سنة 2025.

- **في ما يتعلق بدراسة توسعة الطريق الرئيسة طريق رواد إلى قمرت**، فإن مصالحنا الجهوية ستتولى خلال السداسية الثانية من سنة 2025 الإعلان عن طلب عروض خاص بدراسة تعصير الطريق الجهوية رقم 23 من مفترق سيدي عمر إلى رواد الشاطئ وتشمل هذه الدراسة أشغال توسعة الطريق وتصريف مياه الأمطار وتركيز شبكة التنوير العمومي على كامل الطريق.

- **في ما يتعلق بالإنارة العمومية على طول الطريق المحلية رقم 533 وصولا لرواد الشاطئ**، فسيتم إعداد الدراسات اللازمة في إطار طلب عروض يخص دراسة تعصير الطريق الجهوية رقم 23.

- **في ما يتعلق بمتابعة الأشغال بالطريق المحلية رقم 470** ، فإن الأشغال التي تم إنجازها بالطريق المحلية رقم 470 ببرج الطويل تتعلق بربط المساكن الاجتماعية بشبكة تصريف المياه المستعملة وترجع بالنظر إلى الديوان الوطني للتطهير، علما أن مصالحنا الجهوية تقوم بالتنسيق المستمر مع مصالح الديوان الوطني للتطهير للتسريع في نسق الأشغال.

- **في ما يتعلق بالإنطلاق في مشروع أشغال الطريق الحزامية X30**، فإن دراسة هذا المشروع الذي يبلغ طوله حوالي 80 كلم ويشمل ثلاث ولايات وهي أريانة ومنوبة وبن عروس ويربط المرفأ المالي برواد والطريق السيارة أ1 جاهزة ويتم حاليا استكمال التصفية العقارية في انتظار إيجاد التمويل اللازم لإنجاز الأشغال.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبة ماجدة الورغي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي بمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: حول تعطيل تركيز مركب سياحي بمنطقة الصور 1 بنزرت بأرض صالحة للبناء داخل مثال التهيئة العمرانية لبلدية بنزرت.

تحية طيبة،

نرجو من السيدة الوزيرة تفاعلكم العاجل والنظر في الإشكالات الإدارية التي تعرقل إنجاز مشروع سياحي واعد بولاية بنزرت. فقد تقدم مستثمر شاب تونسي مقيم بسويسرا، برغبة قوية في العودة إلى وطنه والمساهمة في دفع عجلة التنمية عبر استثمار أموالها الخاصة وجلب العملة الصعبة، إلى جانب إشراك مستثمرين أجانب في هذا المشروع.

وقد استوفى المعني بالأمر جميع الشروط القانونية والإدارية، حيث قدم الوثائق اللازمة بما في ذلك شهادة الملكية الصادرة عن الإدارة الجهوية لديوان الملكية العقارية ببنزرت، والتي تؤكد الصبغة العمرانية للأرض وصلاحيتها للبناء.

كما قام بدفع المعاليم البلدية المستوجبة للأراضي غير المبنية، وفقًا للفصل 30 من مجلة الجباية المحلية، وحصل على الموافقات المسبقة من كل من وزارة السياحة ووزارة الشباب والرياضة.

بالإضافة إلى ذلك، تحصل على قرارات التصفيف الخاصة بالملك العمومي البحري والطريق من الإدارة الجهوية للتجهيز ببنزرت، والتي تحدد قابلية البناء على العقار بمسافة 25 مترا من الملك العمومي البحري و 10 أمتار من الطريق.

ورغم استيفاءه لجميع هذه الإجراءات، يواجه المستثمر عراقيل إدارية غير مبررة، حيث يتم التعلل بالأمر الحكومي عدد 134 لسنة 2016 الصادر بتاريخ 11 جانفي 2016، في ظل غياب واضح للتنسيق بين الإدارات المعنية بولاية بنزرت.

وإزاء هذا الوضع تقدم المستثمر بطلب رسمي إلى الهيئة التونسية للاستثمار لعقد اجتماع مع الأطراف المعنية، حيث تم تحرير محضر جلسة بهذا الشأن، إلا أن الإدارات المعنية رفضت التوقيع عليه إلا بشرط حذف تصريح باعث المشروع بشأن التجاوزات الإدارية المسجلة.

السيدة الوزيرة، إن هذا المشروع يمثل مكسبا حقيقيًا لولاية بنزرت، حيث من المنتظر أن يوفر ما لا يقل عن 50 موطن شغل لفائدة أبناء الجهة والعاطلين عن العمل. ورغم استكمال جميع الإجراءات القانونية والإدارية، لا يزال المستثمر غير قادر على مباشرة تنفيذ مشروعها بسبب العراقيل البيروقراطية غير المبررة.

وعليه، نرجو من سيادتكم التدخل العاجل لتذليل هذه الصعوبات وتمكين المستثمر من الانطلاق في إنجاز المشروع في أقرب الآجال، لما له من أثر إيجابي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجهة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير. والسلام

إجابة السيدة وزيرة التجهيز والإسكان

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي تقدمت به النائبة السيدة ماجدة الورغي.

المرجع: مكتوبكم عدد ص2025-26-3000-585 الموجه إلينا بتاريخ 24 فيفري 2025.

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والمتضمن سؤالا كتابيا تقدمت به النائبة السيدة ماجدة الورغي أشارت من خلاله إلى تعطيل تركيز مركب سياحي بمنطقة الصور1 بولاية بنزرت بأرض صالحة للبناء داخل مثال التهيئة العمرانية لبلدية بنزرت، يشرفني إعلامكم أن الترخيص في البناء يرجع بالنظر إلى بلدية المكان طبقا لأحكام مجلة الجماعات المحلية. علما أنه تم عرض ملف المشروع (المتمثل في مطعم) على أنظار اللجنة الفنية البلدية لرخص البناء ببنزرت بتاريخ 30 أفريل 2024 ولم يحظ بالموافقة وذلك استنادا لرأي المندوبية الجهوية للفلاحة ببنزرت التي أفادت أن العقار ذو صبغة غابية ولا تتوفر فيه المساحة الدنيا المطلوبة طبقا لمقتضيات الأمر عدد 191 لسنة 2018 المؤرخ في21 فيفري 2018 المتعلق بضبط شروط وإجراءات الترخيص لتهيئة بناءات أو إحداث بناءات أو منشآت غير ثابتة بالمستغلات الفلاحية وعلى الأراضي الخاصة الخاضعة لنظام الغابات بهدف بعث مشاريع إقامات ريفية أو فضاءات سياحية مرتبطة بالنشاط الفلاحي وتابعة له وضبط المواصفات الفنية لتلك البناءات.

كما أفيدكم أن منح قرار التصفيف من قبل مصالحنا الجهوية ببنزرت المتعلقة بالعقارات المحاذية للطرقات المرقمة أو للملك العمومي البحري لا يعوض رخصة البناء، إضافة إلى أن العقار موضوع مطلب رخصة البناء يندرج ضمن حدود دراسة المثال

التوجيهي للمنطقة الحساسة لساحل أقصى الشمال الذي يمثل مجالها منظومة طبيعية متناسقة وتتميز بوضعية بيئية إيكولوجية واجتماعية واقتصادية هشة وبالتالي غير قابلة للبناء. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائب رمزي الشتوي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: مراجعة القوانين المنظمة لتشغيل السائقين في إطار العمل الظرفي.

تحية طيبة،

نود لفت انتباهكم إلى بعض الإشكاليات التي يواجهها السائقون في إطار التشغيل والتي تحد من فرصهم في العمل بمرونة وفق حاجيات السوق ومن ذلك:

1. منع السائقين من التنقل بين الشركات وفق نظام العمل الظرفي (العمل اليومي حسب الطلب)، مما يقلص فرصهم التشغيلية ويؤثر على المؤسسات التي تحتاج إلى سائقين لفترات قصيرة أو حسب الحاجة.

2. عدم السماح للسائقين بالعمل في شركات غير مسجلة في بطاقاتهم المهنية، رغم أن بعض الأنشطة تتطلب التنقل بين أكثر من مؤسسة دون الإضرار بالمصلحة العامة.

نقترح مراجعة هذه القوانين بما يسمح بمرونة أكبر في تشغيل السائقين دون الإضرار بالضوابط المهنية والسلامة العامة، مع العلم أننا قمنا بمراسلة وزارة النقل ووزارة السياحة في نفس الموضوع.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير. والسلام

إجابة السيد وزير التشغيل

والتكوين المهني

الموضوع: سؤال كتابي حول مراجعة القوانين المنظمة لتشغيل السائقين في إطار العمل الظرفي.

المرجع: احالتكم عدد ص 2025-26-29-0001658 الواردة علينا بتاريخ 14 فيفري 2025.

وبعد، تبعا لمراسلتكم المشار إليها بالمرجع، أعلاه المتعلقة بالسؤال الكتابي المقدم من قبل النائب السيد رمزي الشتوي حول مراجعة القوانين المنظمة لتشغيل السائقين في إطار العمل الظرفي، أتشرف بإفادتكم أن هذه المسائل لا ترجع بالنظر للوزارة المكلفة بالتشغيل ولا تندرج ضمن مهامها.

أفدناكم بهذا لما ترونه في الغرض

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبة منال بديدة

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتقدم لكم بالسؤال الكتابي التالي:

تحية طيبة وبعد،

تكريسا لتوجه السيد رئيس الجمهورية للتشجيع على الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كخيار استراتيجي لتحقيق الرفاه الاجتماعي والإقتصادي، انخرط عدد كبير من شبان و شابات تونس في مشروع تأسيس الشركات الأهلية ومنهم أبناء معتمدية بئر علي بن خليفة الذين أسسوا شركة أهلية للخياطة مختصة في لباس الشغل، أطلق عليها "ولد بير"، ويرغب مؤسسو الشركة الأهليّة التعامل مع مؤسسات عمومية لضمان ديمومة عملها واستقراره و بما أن وزارة التشغيل والتكوين المهني هي المكلّفة بتأطير هذه الشركات ومساعدتها، فهل بإمكانكم مدّ يد العون للشركة الأهلية "ولد بير" المحدثة في معتمدية بئر علي بن خليفة من ولاية صفاقس وذلك بإبرام إتفاقية بين الشركة والوزارة لتوفير جزء من لباس الشغل لمنظوريكم ؟؟ والسلام

إجابة السيد وزير التشغيل

والتكوين المهني

الموضوع: سؤال كتابي حول إمكانية مد يد العون للشركة الأهلية "ولد بير" المحدثة في معتمدية بئر علي بن خليفة من ولاية

صفاقس بإبرام اتفاقية بين الشركة والوزارة لتوفير جزء من لباس الشغل المنظوري الوزارة.

المرجع: احالتكم عدد ص 2025-26-230-0002052 الواردة علينا بتاريخ 21 فيفري 2025.

وبعد، تبعا لمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه المتعلقة بالسؤال الكتابي المقدم من قبل النائب السيدة منال بديدة حول إمكانية مد يد العون للشركة الأهلية "ولد بير" المحدثة في معتمدية بئر علي بن خليفة من ولاية صفاقس بإبرام اتفاقية بين الشركة والوزارة لتوفير جزء من لباس الشغل المنظوري الوزارة، أتشرف بإفادتكم بما يلي:

1. تمت إحالة ملف الشركات الأهلية إلى وزارة التشغيل والتكوين المهني بإحداث خطة كاتب دولة بتاريخ 24 جانفي 2024.

2. يتمثل دور الوزارة في الإحاطة والمرافقة لهذه الشركات لمزيد دفع نسق إحداث الشركات وفقا للإرادة الجماعية للأهالي وتماشيا مع حاجيات المناطق وخصوصياتها في:

- المساهمة في تجاوز الصعوبات التشريعية والإجرائية والمالية لتركيز هذا الأنموذج التنموي الجديد.
- تطوير المرافقة والتكوين لفائدة الشركات الأهلية وإسناد منح لتجاوز الصعوبات خاصة خلال الثلاث سنوات الأولى من النشاط.
- تطوير المحتوى الإعلامي حول الشركات الأهلية.
- توفير الاعتمادات الضرورية لتمويل الشركات الأهلية.
- توفير الضمانات اللازمة لضمان التمويلات المسندة لفائدة الشركات الأهلية من خلال تخصيص مبلغ عشرة (10) م د لفائدة الصندوق الوطني للضمان.

أما فيما يتعلق بطلبكم النظر في إمكانية مد يد العون للشركة الأهلية "ولد بير" المحدثة في معتمدية بئر علي بن خليفة من ولاية صفاقس وذلك بإبرام اتفاقية بين الشركة والوزارة لتوفير جزء من

لباس الشغل المنظوري الوزارة فنفيدكم أن هذه المسألة تخضع للتشريع الجاري به العمل في مادة الصفقات العمومية.

أفدناكم بهذا لما ترونه في الغرض. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائب محمد ماجدي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

*متى يتم الشروع الفعلي في إنجاز مركز التكوين المهني بمعتمدية المتلوي المبرمج سلفا والحال أن التبرير تعطل هذا المشروع بصبغة الأرض هو تبرير واه لأنه يفترض أن تشرع الوزارة في كل إجراءات تغيير صبغة الأرض قبل برمجة المشروع أصلا والشروع في تنفيذه وعلى الوزارة حسم هذا الإشكال استعجاليا كي لا يحرم أهالينا من هذا المركز بكل اختصاصاته المبرمجة سلفا؟

ولكم مني كل الاحترام والتقدير. والسلام

إجابة السيد وزير التشغيل

والتكوين المهني

الموضوع: سؤال كتابي حول مركز التكوين والتدريب المهني بمعتمدية المتلوي.

المرجع: إحالتكم عدد ص 2025-26-2030-0001370 الواردة علينا بتاريخ 7 فيفري 2025.

وبعد، تبعا لمراسلتكم المشار إليها بالمرجع، أعلاه المتعلقة بالسؤال الكتابي المقدم من قبل النائب السيد محمد ماجدي حول مركز التكوين والتدريب المهني بمعتمدية المتلوي أتشرف بإفادتكم بما يلي:

1. تم تخصيص قطعة الأرض الدولية وذات صبغة فلاحية والماسحة لـ 04 هك في جانفي 2015.

2. تم العمل على تجاوز الإشكال العقاري حيث تم عرضه على أنظار اللجنة الفنية لتسريع نسق إنجاز المشاريع العمومية برئاسة الحكومة في شهر ماي 2024

3. تم عقد جلسة عمل في شهر ماي 2024 في وزارة الفلاحة والصيد البحري والموارد المائية للتسريع في الإجراءات الخاصة بتغيير الصبغة العقارية وتم على إثرها توجيه مراسلات حول طلب الموافقة على تغيير الصبغة إلى كل من إدارة التعمير (وزارة التجهيز والإسكان) ووزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية والوكالة الوطنية لحماية المحيط.

4. تبعا لإجابة مصالح وزارة التجهيز والإسكان والوكالة الوطنية لحماية المحيط يتم العمل على استكمال إجراءات التسوية العقارية حيث تمت مراسلة وزارة الفلاحة والصيد البحري والموارد المائية ومدها بملف طلب تغيير الصبغة بعد التوصل بإجابات الهياكل المعنية (25 فيفري 2025).

5. حال إستكمال إجراءات التسوية العقارية سيتم الإعلان عن طلب العروض لاختيار المقاولة وبرمجة الانطلاق في الأشغال (مدة الاشغال 24 شهر).

أفدناكم بهذا لما ترونه في الغرض. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائب حسام محجوب

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتوجه بالسؤال التالي إلى السيد وزير التربية

الموضوع: حول منحة التكاليف البيداغوجية الخاصة بمدرسي التعليم الابتدائي والمفعول المالي للترقيات المهنية.

تحية وبعد،

تبعا لمحضر اتفاق أبرمته وزارة التربية بتاريخ 23 ماي 2023 مع الطرف الاجتماعي والذي أقرّ الترفيع في منحة التكاليف البيداغوجية الخاصة بمدرّسي التعليم الثانوي والتربية البدنية بمختلف رتبهم بقيمة مالية إضافية قدرها 300د تصرف بأقساط متساوية بداية من شهر جانفي 2026 إلى حدود شهر جانفي 2028 ، وعملا بمبدأ المساواة في التأجير بالنسبة لنظرائهم مدرسي التعليم الابتدائي، وفي ظلّ عدم وجود اتفاق يمتّع مدرسي التعليم الابتدائي بالترفيع المماثل في منحة التكاليف البيداغوجية، وفي إطار الشروع لإعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026،

- ما هو برنامج الوزارة للترفيع في منحة التكاليف البيداغوجية الخاصة بمدرسي التعليم الابتدائي؟

يشهد المفعول المالي للترقية من رتبة أستاذ أوّل مميّز إلى رتبة أستاذ أوّل مميز درجة استثنائية بالنسبة لمدرسي التعليم الابتدائي نقصا بحوالي خمسون دينارا وعدم تساوي للمفعول المالي لترقية نظرائهم مدرّسي التعليم الثانوي خلافا للأوامر المنظمة لترقية مدرّسي التعليم الابتدائي في المسار العلمي.

- ماهي الإجراءات التي تعتزم الوزارة اتخاذها لتلافي هذا النقص المالي وتطبيق الأوامر المنظمة للترقية؟

في انتظار ردكم وتفاعلكم مع ما تقدمنا به لكم منا كل الاحترام والتقدير وكلنا أمل في العمل سويا من أجل لتلبية مطالب المواطنين خدمة للمصلحة العليا للوطن. والسلام

إجابة السيد وزير التربية

الموضوع: حول الإجابة عن سؤال كتابي.

المرجع : مراسلتكم تحت عدد ص2025-26-3000-0000573 بتاريخ 20 فيفري 2025.

المصاحيب: بطاقة (01) حول سؤال كتابي.

وبعد، تبعا لما ورد بالمراسلة المشار إليها بالمرجع أعلاه، والتي أفادت بها مصالح مجلس نواب الشعب، بتوجيه سؤال كتابي (01) إلى وزير التربية من قبل النّائب بمجلس نوّاب الشعب، السيد حسام محجوب، يشرّفني موافاتكم بالبطاقة المرفقة في الغرض.

للتفضل بالإحاطة ولما يتعيّن.

بطاقة حول سؤال كتابي لنائب الشعب السيّد حسام محجوب

الموضوع: حول منحة التكاليف البيداغوجية الخاصة بمدرسي التعليم الابتدائي والمفعول المالي للترقيات المهنية.

وبعد، جوابا على سؤالكم الذي تفضلتم به يشرفني إفادتكم بما يلي:

- **بالنسبة إلى السؤال المتعلق ببرنامج الوزارة للترفيع في منحة التكاليف البيداغوجية الخاصة بمدرسي التعليم الابتدائي،** نفيدكم أنّ وزارة التربية قد أبرمت محضر اتفاق بتاريخ 23 ماي 2023 مع الجامعة العامة للتعليم الثانوي في خصوص الترفيع في منحة التكاليف البيداغوجية بقيمة مالية إضافية قدرها 300 د تصرف على ثلاثة أقساط سنوية متساوية بداية من شهر جانفي 2026 إلى حدود شهر جانفي 2028 إلا أنه لم يتسنّ التوصل إلى إبرام اتفاق بخصوص الترفيع بنفس القيمة في منحة التكاليف البيداغوجية مع الجامعة العامة للتعليم الأساسي التي امتنعت عن إمضاء محضر اتفاق في الغرض.

- **بالنسبة إلى المفعول المالي للترقية:** نفيدكم أنّ الترقية من رتبة أستاذ مميّز للمدارس الابتدائية إلى رتبة أستاذ مميّز درجة استثنائية للمدارس الابتدائية تشهد زيادة بـ 75,000 د في منحة التكاليف البيداغوجية.

أما فيما يتعلق بعدم تساوي المفعول المالي للترقية بالنسبة إلى الرتبتين المذكورتين المنتميين إلى سلك مدرسي التعليم الابتدائي (75,000د) مقارنة بالمفعول المالي للترقية بالنسبة إلى سلك التعليم الاعدادي والثانوي (120,000 د) نفيدكم أنّ الأمر يتعلق بتطبيق نصين مختلفين في مقادير منحة التكاليف البيداغوجية المسندة للرتب التابعة للسلكين المذكورين والمحدّدة على النحو الآتي:

الرتبة	مبلغ مقدار منحة التكاليف البيداغوجية ابتداء من (2025/01/01)
أستاذ مميز للمدارس ابتدائية	1682,000
أستاذ أوّل مميز (تعليم الثانوي)	1697,000
أستاذ مميز درجة استثنائية للمدارس الابتدائية	1757,000
أستاذ أوّل مميز درجة استثنائية (تعليم ثانوي)	1817,000

السؤال الكتابي

للنائب أحمد بنور

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي ،

السؤال : ماهي الآجال المحددة لانطلاق الدراسات وأشغال المعهد الثانوي الجديد بالمهدية التي تم اقراره ورصد ميزانيته مسبقا ؟ علما وأنه تم تخصيص وتحديد جزء من اعدادية الزهراء بالمهدية كفضاء له. والسلام

إجابة السيد وزير التربية

الموضوع: حول الإجابة عن أسئلة كتابية.

المرجع: مراسلتكم تحت عدد ص2025-26-3000-0000473 بتاريخ 13 فيفري 2025.

المصاحيب: بطاقة (01) حول سؤال كتابي.

وبعد، تبعا لما ورد بالمراسلة المشار إليها بالمرجع أعلاه، والتي أفادت بها مصالح مجلس نواب الشعب، بتوجيه سؤال كتابي (01) إلى وزير التربية من قبل النّائب بمجلس نواب الشعب، السيد أحمد بنّور، يشرفني موافاتكم بالبطاقة المرفقة في الغرض.

للتفضل بالإحاطة ولما يتعيّن

بطاقة حول سؤال كتابي لنائب الشعب السيد أحمد بنّور

الموضوع: حول انطلاق الدراسات وأشغال المعهد الجديد بالمهدية.

وبعد، جوابا على سؤالكم الذي تفضّلتم به يشرفني إفادتكم بما يلي:

تم ترسيم مشروع بناء معهد جديد بالمهدية ضمن ميزانية التنمية لسنة 2024 وحيث، وبعد البحث لم يتسن توفير قطعة أرض لاحتضان المشروع، فتم إقرار تركيزه بالمدرسة الإعدادية الزهراء وعليه تم الشروع في إعداد الملف المرجعي حيث تم الرفع الطبوغرافي ومحضر الأشغال المختلفة ويتم العمل حاليا على إعداد الدراسة الجيوتقنية للأرض.

وبعد استكمال كل مكونات الملف المرجعي يتم الإعلان عن مناظرة معمارية لاختيار المهندسين المعماريين وطلبات عروض لاختيار بقية المهندسين المستشارين لتنطلق إثرها الدراسات المعمارية والفنية للأقساط الخاصة خلال الثلاثي الأخير من السنة الحالية ومن المؤمل الانطلاق في الأشغال خلال بداية سنة 2026.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب وليد حاجي

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتقدم لسيادتكم بسؤال كتابي.

الموضوع: إحداث فضاء خارجي بالمكتبة العمومية بمعتمدية العلا والمكتبة العمومية بمعتمدية حاجب العيون ولاية القيروان.

تحية طيبة،

في إطار برنامج وزارتكم المتعلّق بالعناية بالمكتبات العمومية وتطويرها بإحداث فضاءات خارجية والمتمثلة في حديقة المكتبة وذلك للتشجيع على المطالعة وإعادة الاعتبار للكتاب، فإنّي أدعو سيادتكم الى العناية بالمكتبة العمومية بمعتمدية العلا والمكتبة العمومية بمعتمدية حاجب العيون.

- متى يتم إحداث الفضاء الخارجي للمكتبة العمومية بمعتمدية العلا ومعتمدية حاجب العيون ولاية القيروان؟ والسلام

إجابة السيدة وزيرة الشؤون الثقافية

الموضوع: إجابة عن السؤال الكتابي الموجّه من قبل النائب السيد وليد الحاجي بخصوص إحداث فضاءات خارجية بكل من المكتبة العمومية العلا والمكتبة العمومية حاجب العيون.

المرجع: مراسلتكم الواردة بتاريخ 31 جانفي 2025.

تحية طيبة وبعد،

تبعا للمراسلة المذكورة بالمرجع أعلاه والمتعلقة بالسؤال الكتابي الذي توجه به النائب السيد وليد الحاجي بخصوص إحداث فضاءات خارجية (حدائق مطالعة) بكل من المكتبة العمومية العلا والمكتبة العمومية حاجب العيون، يُشرفني إفادة السيد النائب بأنه في إطار التميز الإيجابي للمناطق الداخلية التي تفتقر إلى مشاريع نموذجية رصدت وزارة الشؤون الثقافية اعتمادات مالية قدرها 60 أد لبعث حدائق مطالعة بكل من المكتبة العمومية بحاجب العيون والمكتبة العمومية بعين جلولة، والمشروع حاليا في طور صياغة كراس الشروط الفنية ومن المبرمج أن تنطلق أشغال تركيز هذه الفضاءات خلال ثلاثة أشهر.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب شكري بن البحري

عملا بالفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إلى سيادتكم هذا السؤال الكتابي.

الموضوع: النظر في وضعية عدد من المواقع الأثرية والمعالم التاريخية بمعتمدية عقارب.

تحية ثقافية وبعد،

تزخر معتمدية عقارب بالعديد من المواقع الأثرية والمعالم التاريخية غير أنها لا تزال تعاني من التهميش حيث أن وزارة الثقافة لم تخصص أي اعتمادات للجهة ولا لمعالمها الأثرية رغم القيمة الأثرية والتاريخية التي أكدتها عديد الدراسات.

ويمكن أن نستحضر المواقع والمعالم البارزة التالية على سبيل الذكر لا الحصر:

- زاوية صيد عقارب أحد أقدم المعالم معالم في صفاقس والمؤرخة بالقرن 14 م ورغم صدور قرار حماية باعتبارها تراث وطني لم يقع تخصيص أي اعتمادات لصيانتها وللمحافظة عليها.

- ضريح سيدي بن سهلون المنسوب لأحد أبرز فقهاء القرن 10م بإفريقية منسي وغير مدرج لدى مصالح وزارة الثقافة (المعهد الوطني للتراث) كمعلم يستحق التدخل والترميم.

- ضريح المحروقة معلم فريد بالجهة ومحدد أساسي لشبكة الطرقات بين صفاقس والمناطق الغربية منذ الفترة الرومانية، معلم طاله النسيان ولم تكلف الوزارة نفسها بجرده وتحديد حاجياته من ترميم وتعهد.

- الموقع الأثري بزليانة، موقع أثري فريد ومهم في فهم تعامل الانسان مع بيئته ومحيطه منذ الفترة الرومانية.

- الحصن البيزنطي بالخربة، معلم يحتاج إلى تعهد وحماية.

- شبكة الاضرحة بالمقبرة التاريخية بالستين شاهدة على أهمية التواجد البشري منذ العهد الاغلبي والفاطمي وصولا الى الفترة الحديثة، لم يقع الإهتمام بها أو تعهدها بتاتا رغم خصوصيتها.

وبناء على ما تقدم نرجو من سيادتكم إجابتنا على الأسئلة الكتابية التالية:

1. ماهي الإجراءات التي ستتخذونها قصد تحيين قائمة المواقع الأثرية ودراجها في قائمة المسالك السياحية والثقافية خاصة وأنها قادرة على إضفاء حركية اقتصادية وخلق موارد رزق جديدة؟
2. متى سيتم تخصيص الإعتمادات للتعهد بالمعالم التاريخية بالجهة وترميمها؟
3. تشتهر معتمدية عقارب بتراثها اللامادي الثري والمتنوع وهو يحتاج إلى صون عاجل وإهتمام خاص من مصالح الوزارة عبر توثيقه وتثمينه فماهي التدابير الضامنة لحمايته وصونه؟

وفي إنتظار تفاعلكم الايجابي، لكم منا فائق الاحترام وأطيب التمنيات بالمزيد من التوفيق.

والسلام

إجابة السيدة وزيرة الشؤون الثقافية

الموضوع: إجابة عن السؤال الكتابي الموجّه من قبل النائب السيد شكري البحري بخصوص وضعية عدد من المواقع الأثرية والمعالم التاريخية بمعتمدية عقارب.

المرجع: مراسلتكم الواردة بتاريخ 20 جانفي 2025

تحية طيبة وبعد،

تبعا للمراسلة المذكورة بالمرجع أعلاه والمتعلقة بالسؤال الكتابي الذي توجه به النائب السيد شكري البحري بخصوص وضعية عدد من المواقع الأثرية والمعالم التاريخية بمعتمدية عقارب، وبعد التوصل بعناصر الإجابة من قبل المعهد الوطني للتراث، يُشرفني إفادة السيد النائب بما يلي:

-شمل المسح الأثري للخارطة الوطنية للمواقع الأثرية والمعالم التاريخية المنجز بين سنتي 2009 و2010 معتمدية عقارب من ولاية صفاقس، وقد أحصى هذا المسح التراث الثقافي لجميع الفترات التاريخية وما قبلها أي بداية من أماكن حضور إنسان ما قبل التاريخ إلى غاية ضيعات المعمرين الفرنسيين وتعتبر هذه المعالم والمواقع مسجلة بأمر إحداث الخارطة الوطنية للمواقع الأثرية والمعالم التاريخية.

-من الناحية العقارية فإن مقامات الأولياء الصالحين تبقى من مشمولات بلدية المكان من حيث التصرف والاستغلال ويساند المعهد الوطني للتراث جهودها في إعداد الدراسات الفنية والعلمية والإشراف الفني على الأشغال.

-توجد المواقع الأثرية والمعالم التاريخية بمعتمدية عقارب على أراض تعود ملكيتها إلى الخواص مثل ضريح قصر المحروقة (معلم روماني) الموجود ضمن أملاك عائلة المزغني وضيعة بلجيكا Ferme Belgica (فترة فرنسية) الموجودة على الطريق الرابطة بين طينة وعقارب وتعود ملكيتها إلى عائلة بالكيلاني والضيعة الفرنسية ببشكة (قصر الهناء الرئاسي) والتي ترجع ملكيتها إلى بلدية صفاقس الكبرى.

كما أن موقع زليانة الأثري على ملك الخواص مثله مثل العديد من المنشآت الأثرية الأخرى في منطقة قرقور التابعة لمعتمدية عقارب.

هذا وتجدر الإفادة أن المعهد الوطني للتراث يسهم في توثيق هذا المخزون الأثري والمحافظة عليه من حيث إنجاز الدراسات الفنية

ومتابعة التدخلات والمساعدة العملية لإحداث مسالك سياحية تجمع بين التراث الثقافي والطبيعي والبيئي للمنطقة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير. والسلام

السؤال الكتابي

للنائب حاتم لباوي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن احيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: خطوط السكة الحديدة بالقصرين.

لا تزال القصرين في عزلة خاصة وأن كل خطوط السكة الحديدة معطلة منذ سنوات. غياب السكة الحديدة أثر سلبا على الاستثمار وبات من الصعب جلب المستثمرين لهذه الجهة رغم توفر اليد العاملة والمواد الإنشائية الأولية.

في إطار التعويل على الذات وخلق الثروة أصبح من الضروري إستصلاح خطوط السكة الحديدة لفتح المجال أمام التجارة والإستثمار والنقل خاصة ونحن ولاية محاذية للشقيقة الجزائرية وأن مشروع منطقة التبادل الحر بين الدولتين في طريقه إلى الإنجاز وأن مشروع فسفاط جدليان تحت الدرس.

وعليه نتقدم بالسؤال التالي:

- متى ستشرع وزارتكم في استصلاح خطوط السكة الحديدة الرابطة بين القصرين والولايات الأخرى؟

والسلام

إجابة من وزير النقل

الموضوع : الإجابة على سؤال كتابي للسيد النائب بمجلس نواب الشعب حاتم لباوي :

المرجع: مكتوبكم المؤرّخ في 7 فيفري 2025 والمسجّل بمكتب الضبط المركزي تحت عدد 2025-15-0000376 بتاريخ 10 فيفري 2025 .

المصاحيب: بطاقة ردّ.

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه المرفق بسؤال كتابي توجّه به النائب بمجلس نواب الشعب عن دائرة القصرين الشمالية -الزّهور، السيد حاتم لباوي، أتشرف بموافاتكم طي هذا ببطاقة ردّ عن السؤال المطروح.

جوابا على تساؤلات النائب بمجلس نواب الشعب السيد حاتم لبّاوي، عن دائرة القصرين الشمالية -الزهور، بخصوص مشاريع السكة الحديدية بولاية القصرين تجدر الإفادة بأنّ الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية استكملت أشغال الحماية من الفيضانات على امتداد حوالي 66كم في الجزء الأول بين تونس والقلعة الخصباء منذ فترة، بالإضافة إلى الدّراسات الفنية لإصلاح المسار على طول جملي بـ 60 كم، ويجري حاليا إتمام إجراءات الحوزة العقارية.

وللإشارة فإنّه في إطار اتفاقية القرض المبرم مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، تقوم الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية حاليا بإعداد ملفات طلبات العروض للأشغال المعنية بالقرض وتهم العناصر التالية :

- إصلاح المسار لجزئين بطول حوالي 10 كم كمرحلة أولى؛
- تجديد السكة في المحطات المعنية بالتشوير والأجزاء التي يتم إصلاح المسار بها؛
- التشوير بين محطتي جبل الجلود وقعفور؛
- تركيز شبكة اتصالات عبر الألياف البصرية.

وإضافة إلى ذلك، تقوم الشركة حاليا بإجراء الدراسات الفنية المتعلقة بتأهيل البنية التحتية (تدعيم أرضية السكّة تقوية المنشآت الفنية، إصلاح المسار...) للجزء الرابط بين القلعة الخصبة والقصرين وذلك في إطار صفقة مع مجمع مكاتب الدراسات CETA/SERAH . وقد تم الإنتهاء من المرحلة الأولى من هذه الدراسة حيث يتم حاليا الإعداد لنشر طلب العروض للأشغال الجيوتقنية اللازمة للمرحلة الثانية المتوقع نشره خلال موفّى شهر مارس 2025.

أما فيما يتعلّق بإعادة فتح الخط عدد "11 " الرابط بين سوسة والقيروان والقصرين، فقد تم في إطار هبة من طرف البنك الأوروبي للاستثمار الإنتهاء من دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية للجزء الأول بين القلعة الصغرى - الخزازية- القيروان، كما تم الإنطلاق في دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية للجزء الثاني الرابط بين القيروان والقصرين، حيث تم استلام الملفات الفنية المحيّنة لدراسة الجدوى التقنية والاقتصادية خلال شهر ماي 2024 ، وسيتم عرض المخرجات النهائية للدراسة على مختلف الهياكل والسلط المحلية المعنية خلال شهر مارس 2025 .

هذا بالإضافة إلى الدراسة الفنية المدققة للجزء الأول الرابط بين القلعة الصغرى والقيروان، حيث تم استلام ملفات المرحلة الأولى (Mise à jour de l'APS) من الدراسات المعمّقة خلال شهر ماي 2024، وهي في طور المصادقة وسيتم الانطلاق في المرحلة الثانية من الدراسة بعد إتمام إجراءات التمديد في اجال الهبة من طرف البنك الأوروبي للاستثمار. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائبة مريم الشريف

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية:

تحية طيبة وبعد،

- متى تقوم الوزارة بصيانة مقطع السكك الحديدية بصنهاجة وبجاوة " le passage à niveau" معطل لأكثر من سنتين مما يمثل خطرا على سلامة المواطن؟
- متى يتم توفير النقل المدرسي لتلاميذ المدرسة الإعدادية المعزية والمدرسة الإعدادية ابن سيناء خاصة في منطقة صنياجة، القباعة، الحكايمية، زوناف، دوار الباي وحي النسيم؟
- لم لا يتم الترفيع في عدد السفرات بالنسبة للحافلات المخصصة لمعتمدية وادي الليل خاصة خلال أوقات الذروة؟

والسلام

إجابة السيد وزير النقل

الموضوع: الإجابة على سؤال كتابي للسيدة النائب مريم الشريف.

المرجع: مكتوبكم عدد ص2025-26-3000-584 الصّادر بتاريخ 21 فيفري 2025.

المصاحيب: بطاقة رد

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه المرفق بالسؤال الكتابي الذي توجّهت به النّائب بمجلس نواب الشّعب عن دائرة وادي الليّل، السيدة مريم الشّريف، يشرّفني موافاتكم طيّ هذا ببطاقة ردّ تتضمّن إجابة عن التّساؤلات المطروحة.

جوابا على تساؤلات النائب بمجلس نواب الشعب، السيدة مريم الشريف، عن دائرة وادي اللّيل من ولاية منوبة، تجدر الإفادة بما يلي:

1. بالنّسبة لصيانة تقاطع السّكك الحديدية بصنهاجة وبجاوة:

- إنّ مختلف تقاطعات السّكك الحديديّة تشهد عمليّات تخريبيّة يومية، من بينها تقاطع صنهاجة وبجاوة، وتتكبّد الشركة خسائر مالية متفاوتة لإصلاحها، حيث يتمّ تخريب التّقاطع بعد أقل من 3 أيام من صيانته وذلك بصفة متكرّرة. وتعتمد الشركة بأغلب التّقاطعات على تخصيص عون للإشارة عند مرور القطارات لضمان السلامة.

2. **بالنسبة لتوفير النقل المدرسي لتلاميذ المدرستين الإعداديتين "المعزية" و"ابن سيناء"، خاصّة في كلّ من (صنهاجة والقباعة والحكايمية وزوناف ودوار الباي وحي النّسيم)**. فيتمّ حاليًا توفير حافلة خاصة لتأمين نقل تلاميذ المدرسة الإعدادية "المعزية " وكذلك منطقة صنهاجة، كما أنّه بإمكان تلاميذ هذه المنطقة التنقّل إلى مؤسساتهم التربوية عبر خطّ الحافلة رقم "16 أ " الرّابط بين صنهاجة والمنطقة الصناعية بمنّوبة.

وبخصوص تأمين التنقّل لتلاميذ "حي النسيم" من منطقة الحبيبيّة، فقد تمّت برمجة حافلة خاصة بهم وذلك بالإضافة إلى إمكانية التنقل عبر خط الحافلة رقم " 97 " الرابط بين هذا الحي ومحطّة الترابط حافلة/ مترو "خير الدين".

3. **بخصوص الترفيع في عدد السفرات بالنسبة للحافلات المخصصة لمعتمدية وادي الليل خلال أوقات الذروة**، فإنه يتمّ حاليا وبشكل يومي توفير حافلة لتدعيم العرض على الخط رقم " 542 " لتأمين نقل العاملين بالمنطقة الصناعية بالشرقية خلال الذروة الصباحية. وتجدر الإشارة إلى أن شركة النقل بتونس ستقوم بتدعيم العرض على مختلف خطوط الحافلات حال تسلمها ل 160 حافلة مستعملة و300 حافلة جديدة خلال السنة الجارية. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائب أحمد بنّور

عملا بأحكام الفصل 14 من الدستور والفصل 124 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب.

أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

السؤال: ماهي الآجال المحددة لورود الحافلات المستوردة لفائدة النقل العمومي لجمة المهدية وعددها 05؟ علما وإن النقل بالمهدية يشكو عجزا على مستوى توفير الوسائل أيضا على مستوى الصيانة من ذلك النقل المدرسي إلى مناطق السعد وأولاد الذوادي والحكايمة وشيبة .... بما ولد عزلة اضافية للعزلة التي هي عليها من جراء عدم ربطهما بالطريق السيارة إلى اليوم. والسلام

إجابة السيد وزير النقل

الموضوع: الاجابة على سؤال كتابي للسيد النائب أحمد بنور.

المرجع: مكتوبكم عدد ص-26-3000-483 الصّادر بتاريخ 14 فيفري 2025.

المصاحيب: بطاقة رد.

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه المرفق بالسّؤال الكتابي للنّائب بمجلس نواب الشّعب عن دائرة المهدية، السيد أحمد بنور، يشرّفني موافاتكم طيّ هذا ببطاقة ردّ تتضمّن إجابة على التّساؤل المطروح.

بطاقة رد على سؤال كتابي

مصدر السؤال	نائب مجلس نواب الشعب السيد أحمد بنّور عن دائرة المهدية
مرجع الإحالة	- مكتوب صادر عن مجلس نواب الشعب تحت عدد2025-26-3000-0000483 بتاريخ 14 فيفري2025 - مسجّلة بمكتب الضبط المركزي لوزارة النقل تحت عدد2025-15-000453 بتاريخ 14 جانفي 2025
نصّ السّؤال	**السؤال**: ماهي الآجال المحددة لورود الحافلات المستوردة لفائدة النقل العمومي لجهة المهدية وعددها 05؟ علما وأن النقل بالمهدية بشكو عجزا على مستوى توفير الوسائل أيضا على مستوى الصيانة من ذلك النقل المدرسي إلى مناطق السعد وأولاء الذوادي والحكايمة وشيبة .... بما ولد عزلة اضافية للعزلة التي هي عليها من جراء عدم ربطها بالطريق السيارة إلى اليوم.
رد وزارة النقل	
جوابا على سؤال النائب بمجلس نواب الشّعب، السيد أحمد بنّور، عن دائرة المهدية، فإنّ شركة النقل بالساحل تحرص على تلبية جميع طلبات النقل بولايات الساحل (سوسة والمنستير والمهدية) وذلك باتخاذ الإجراءات التالية: - الرفع في نسق إصلاح الحافلات ببرمجة انتداب أعوان فنيين وقتيين وتوفير قطع الغيار اللازمة لبلوغ نسبة جاهزية حافلات تضاهي 70 بالمائة. - برمجة استثمارات لاقتناء حافلات جديدة حيث قامت الشركة بتاريخ 18 ديسمبر 2024 بإصدار طلب عروض لاقتناء 59 حافلة؛ - تعزيز أسطول شركة النقل بالساحل من خلال توريد 49 حافلة مستعملة؛	

- تعزيز أسطول الشركة من الحافلات في إطار طلب العروض الدولي لاقتناء 418 حافلة جديدة لفائدة الشركات الوطنية والجهوية للنقل البري (نصيب شركة النقل بالساحل 27 حافلة)؛

- برمجة انتدابات لتعزيز الرصيد البشري من أعوان الاستغلال والفنيين؛

وسيتم تخصيص نسبة هامة من هذه الاقتناءات إلى إقليم المهدية، كما ستساهم هذه الإجراءات في تأمين خدمات نقل لائقة على جميع الخطوط المستغلّة مع إحداث خطوط جديدة. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائبة بسمة الهمامي

عملا بالفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتقدم بأسئلة كتابية حول موسم الحج لسنة 1446هـ /2025م

تحية طيبة وبعد،

في بلاغها الأخير بتاريخ 21 فيفري 2025، أعلنت وزارة الشؤون الدينية عن تحديد تسعيرة الحج للموسم الحالي (1446هـ/2025 م) بـ 20.700 ألف دينار وأضافت أنّ هاته التسعيرة تشمل معلوم الإقامة والخدمات المقدرة بـ 17 ألف دينار ومعلوم تذكرة السفر المقدر بـ 3 ألاف و700 دينار.

تبعا لما تابعناه وما بلغنا من تشكيات وتضمّر لحجيجنا المياميين لموسم الحج للموسم الفارط من ظروف سيئة للإقامة وما تبعه من مخاطر على صحة ونفوس حجيجنا لنا أن نسأل:

1. ماهي الإجراءات التي اتخذتموها من أجل توفير كل ظروف الإقامة الملائمة لكل الفئات؟

2. هل تم الأخذ بعين الاعتبار بظروف الإقامة في مخيم "مينا" من حيث جودة الخدمات في المخيم وكل ما يترتب عنها من احتياجات الحجيج أثناء أداء المناسك؟

3. ماهي استعداداتكم كوزارة للمتابعة والإشراف المباشر على توفير الخدمات المطلوبة لحجيجنا المياميين بدلا الحلول الترقيعية في كل مرة؟

4. هل من توحيد المضامين الدروس التي تقدمونها كوزارة من قبل أدارتكم الجهوية في كل ولاية؟

5. هل تمّ تحديد المسؤوليات في علاقة بما حدث للحجيج المياميين في السنة الفارطة على مستوى الاشراف الصحي والعناية بكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة؟

6. كيف تتم عملية تحديد نسبة من يمثلون الدولة في موسم الحج الحالي في كل الولايات؟ والسلام

إجابة السيد وزير الشؤون الدينية

الموضوع: حول الإجابة عن سؤال كتابي.

المرجع: مكتوبكم عدد ص 2025-26-300-0000681 بتاريخ 27 فيفري 2025.

تحية طيبة وبعد،

فتبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه، بخصوص السؤال الكتابي الذي تقدمت به السيدة بسمة الهمامي النائبة بمجلس النواب والمتعلق بما جاء في البلاغ الأخير لوزارة الشؤون الدينية بتاريخ 21 فيفري 2025 حول تسعيرة موسم حج 1446 هـ/2025 م والتي حددت بـ 000، 20.700 د تفصيلها كالآتي:

17.000.000د معلوم الإقامة والخدمات.

3.700،000 د معلوم تذكرة السفر.

إذ تم تحديد هذا المبلغ بالتنسيق مع الأطراف المتدخلة واعتماد تسعيرة مدروسة للضغط على التكلفة مراعاة لمقدرة الحاج التونسي ويتدخل شخصي من قبل سيادة رئيس الجمهورية وذلك بعد بيان جملة الإجراءات التي تم اتخاذها من أجل تأمين أفضل الظروف لإقامة حجيجنا المياميين بالبقاع المقدسة مراعاة في الآن ذاته عامل السن حيث أن كل النزل بالمنطقة المركزية في مكة والمدينة بحيث يسهل على الحجيج الصلاة بالحرم النبوي والحرم المكي تفاديا لما جد في الموسم الماضي من بعد المسافة بين نزل الفوكو والمنطقة المركزية مما خلف تذمر العديد من الحجيج

أما بخصوص الإقامة بالمشاعر المقدسة (منى) فإن البعثة التونسية تحصلت على المخيم المعتاد القريب من الجمرات، علما وأنه تم توجيه العديد من المراسلات إلى السيد وزير الحج والعمرة بالمملكة العربية السعودية للنظر في تقريب بقية المخيمات من المخيم الأول مراعاة لحجيجنا المياميين ولتجميعهم في منطقة واحدة.

وفيما يتعلق بالدروس التوعوية التي يتلقاها الحجيج بمختلف ولايات الجمهورية فإنها دروس موحدة ومضبوطة وفق جدول زمني واضح وبحسب المذكرة الصادرة بتاريخ 06 ديسمبر 2024 تنقسم إلى فترتين الفترة الأولى من 02 جانفي 2025 إلى غاية 24 فيفري 2025 والفترة الثانية من 08 أفريل الى غاية 30 أفريل 2025 ، وقد تم دعوة جميع المشرفين على الدروس التوعوية الى توحيد الخطاب الديني واعتماد الوسائط التوعية التي تشرف الوزارة عن طريق لجنة علمية على اعدادها على غرار"**كتاب دليل المرشدين في مناسك الحجيج والمعتمرين**" و "**دليل الحاج**" في فترة أولى والوسائط المرئية على غرار الفيديوهات التعليمية والبرامج الإذاعية والتلفزية في مرحلة ثانية، إلى جانب لقاءات توعوية تجمع ممثلين عن وزارة الشؤون الدينية ووزارة الصحة و شركة الخدمات الوطنية و الإقامات .

وفي علاقة بالإشراف الصحي للحجيج المياميين في السنة الفارطة نعلمكم أن البعثة الصحية للوفد التونسي من ضمن أفضل البعثات الطبية وان متابعة الحالة الصحية لحجيجنا المياميين كانت لصيقة وفورية رغم ارتفاع معدل الأعمار الكبير لحجيجنا، علما وأن عدد الوافيات للوفد التونسي كانت 07 وفيات وهو عدد أقل من السنوات الفارطة، علما وأن الحجيج الذين انتقلوا إلى جوار ربهم في موسم الحج الفارط وأثار موتهم استياء المتابعين لشبكات التواصل الاجتماعي فاق عددهم 60 حاجا لم يكونوا ضمن البعثة الرسمية.

بهذا وجبت إفادتكم. مع فائق التقدير.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب وليد حاجي

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتقدم لسيادتكم بسؤال كتابي.

الموضوع: إحداث روضة عمومية بمعتمدية حاجب العيون ولاية القيروان

تحية طيبة،

أحيطكم علما أن معتمدية حاجب العيون تفتقر إلى روضة عمومية من شأنها توفير خدمات لأطفال العائلات الفقيرة والمعوزة وتمكينهم من التعليم ما قبل المدرسي.

ونظرا لأهمية هذه المنشأة فإنّه من الضروري إحداثها مع العلم أنّه يمكن برمجتها في مقر الأسرة والمرأة المزمع إنجازه في معتمدية حاجب العيون.

- متى يتم إحداث الروضة العمومية بمعتمدية حاجب العيون؟

والسلام

إجابة السيدة وزيرة الأسرة والمرأة

والطفولة وكبار السن

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي من النائب المحترم السيد وليد حاجي.

المرجع: مكتوبكم عدد 1006 الوارد بتاريخ 30 جانفي 2025.

تحية طيبة وبعد،

تبعا لمكتوبكم المشار إليه أعلاه، والمتعلّق بسؤال كتابي موجه من عضو مجلس نواب الشعب المحترم السيّد وليد حاجي بخصوص مقترح إحداث روضة أطفال عمومية بمعتمدية حاجب العيون من ولاية القيروان يُشرّفنا إفادتكم بما يلي:

يندرج برنامج إرساء رياض الأطفال العمومية الدامجة في إطار تفعيل الدور الاجتماعي للدولة من خلال تكريس مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين الأطفال وبين الجهات في مجال التمتّع بخدمات الطفولة المبكرة، حيث تعمل الوزارة على إحداث هذه المؤسسات خاصة بالمناطق شبه الحضرية والمناطق ذات الكثافة السكنية العالية، وقد تمّ منذ إطلاق البرنامج سنة 2022 إحداث وتوظيف 49 روضة أطفال عمومية دامجة بمختلف ولايات الجمهورية وذلك بهدف تقريب خدمات الطفولة المبكرة من المناطق والأسر الأقل حظا.

وتتجه الإشارة في هذا الصدد بأنّ المعاليم المستوجبة شهريا لكل طفل لا تتجاوز الخمسين دينارا مع تخصيص 50% من طاقة استيعاب هذه المؤسسات بصورة مجانية لفائدة الأطفال المنتمين لأسر محدودة الدخل، لتصل هذه النسبة إلى 70 % بالمناطق الأكثر هشاشة وذات الأولوية.

وبخصوص تنفيذ برنامج إرساء رياض الأطفال العمومية الدامجة بولاية القيروان فقد تم إحداث 4 رياض أطفال بكلّ من معتمديات حفوز والعلا ونصر الله والعويثة، ولغرض إحداث روضة أطفال جديدة بمعتمدية حاجب العيون، يتّجه إدراج المشروع بالمخطط التنموي القادم وتوفير عقار لا تقلّ مَساحته عن 500 متر مربع يتم تخصيصه لفائدة الوزارة، ثمّ توفير الاعتمادات اللازمة للإحداث والمقدّرة بحوالي 800 ألف دينار. هذا وفي إطار تحسين نسبة التغطية بخدمات الطفولة المبكرة بمعتمدية حاجب العيون والمعتمديات المجاورة، ستعمل الوزارة كذلك على دعم إحداث رياض الأطفال الخاصة من خلال برنامج " رائدات" لتمويل المشاريع النسائية، كما سيتم تحفيز مؤسسات رياض الأطفال الخاصة على الانخراط بالبرنامج الوطني "روضتنا في حومتنا" من أجل تمكين أكبر عدد ممكن من الأطفال المنتمين لعائلات محدودة الدخل من الانتفاع بخدماتها بصورة مجانية من خلال تكفّل الوزارة بخلاص مستحقات تسجيلهم.

أمّا فيما يهم مقترحكم حول إمكانية إحداث روضة أطفال عمومية صلب مقرّ المندوبية الجهوية لشؤون المرأة والأسرة المزمع بناؤه، نفيدكم بأنّ ذلك لا يتلاءم مع خصوصية المؤسسة التي تضم أطفالا في سنّ مبكرة ولها برنامج وظيفي خصوصي، من أجل ضمان حسن سير العملية التربوية وتقديم خدمات التنشيط التربوي الاجتماعي للأطفال في أفضل الظروف.

أفدناكم بذلك وتقبلوا منّا فائق الاحترام والتقدير. **والسلام**